



التقارير المالية
في المنشآت الصغيرة

الدكتور
حسين عبد الجليل آل غزوي

التقارير المالية في المنشآت الصغيرة

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2016/5/2201)

657.3
آل غزوي، حسين عبدالجليل
التقارير المالية في المنشآت الصغيرة / حسين عبد الجليل آل غزوي عمان:مركز الكتاب الاكاديمي، 2015
(254)ص.
ر.إ.: 2201/ 5/ 2016
الواصفات: / الإدارة المالية/ البيانات المالية/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى 2017

ISBN978-9957-35-222-6 (ردمك)



مركز الكتاب الأكاديمي
عمّان-وسط البلد-مجمع الفحيص التجاري
ص . ب : 11732 عمّان (1061) الأردن
تلفاكس: 96264619511+ موبايل: 962799048009+
الموقع الإلكتروني: www.abcpub.net
A.B.Center@hotmail.com / info@abcpub.net

التقارير المالية

في المنشآت الصغيرة

الدكتور

حسين عبد الجليل آل غزوي

مــركــز الكتــاب الأكاديمــي



الإهـــداء

إلى روح والدي العزيز طيب اللـه ثراه وتغمده بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
الذي زرع العلم في قلوبنا

إلى أمي الحنون الصابرة على محنتها وتقديراً لرعايتها لي صغيراً

إلى الإخوة والأخوات الذين وقوفوا بجانبي

إلى زوجتي الغالية تقديراً لوقوفها إلى جانبي

إلى زهرات حياتي بناتي وأولادي

إلى جميع الأصدقاء الأوفياء

الفصل الاول

الاطار المنهجي

مقدمة :

يختلف تعريف المنشآت الصغيرة من دولة إلى أخرى، حيث تعرف المنشآت الصغيرة في الغالب، حسب معيارين هما : " رأس المال ، وعدد العمال "، ورغم الاختلافات في تعريف المنشآت الصغيرة، من قبل بعض الدول المتقدمة، مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن تلك البلدان تولي أهمية بالغة للمنشآت الصغيرة.

إن الهدف الرئيس من الاهتمام بالمنشآت الصغيرة في البلدان المتقدمة، هو المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، لما تقدمه تلك المنشآت من مزايا اقتصادية، تساهم في الحد من المشاكل الاقتصادية، مثل البطالة والفقر وغيرها.

وبما أن الجانب التنظيمي ذو أهمية بالغة، في ضمان استمرار المنشأة الصغيرة، وخاصة الجانب المالي، أصبحت التقارير المالية، هي المقياس الرئيس لمعرفة نجاح أو خسارة المنشآت الصغيرة، كما أن وجود إطار تنظيمي للمنشآت الصغيرة، يساهم في النجاح والاستمرارية، لهذا لم تتحدد حتى الآن ملامح الإطار التنظيمي للمنشآت الصغيرة بالمملكة العربية السعودية، ولعلَّ من أهم أسباب فشل المنشآت الصغيرة، عدم وجود ذلك الإطار التنظيمي.

ومن خلال ما تقدم، يتضح لنا مدى أهمية وضع إطار تنظيمي متكامل، تكون التقارير المالية فيه هي المؤشر الرئيس للقياس في المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة :

ساهمت العديد من الدراسات والندوات، في تشخيص واقع المنشآت الصغيرة، ودورها في الاقتصاد الوطني، حيث تم وضع برامج خاصة للمنشآت الصغيرة، من قبل القطاع العام والخاص، لهذا فإن للمنشآت الصغيرة دوراً حيوياً، في تحريك عجلة التنمية في الاقتصاد الكلي، إلا أن المنشآت الصغيرة تعاني من عدم الاستمرار، عليه فإن توضيح أهم نقاط الضعف في المنشآت الصغيرة، يؤدي إلى وضع الحلول المناسبة لها، مما يساهم في نجاح المنشأة الصغيرة .

ولا يمكن أن يتم ذلك النجاح، بدون وجود إطار تنظيمي متكامل، متمثل في التقارير المالية بالدرجة الأولى للمنشآت الصغيرة، عليه فإن تطبيق المعيار الدولي، لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، يساعد على نجاح واستمرار المنشآت الصغيرة، حيث يمكن من خلاله تحديد الطرق السليمة، لوضع أهم أسس الرقابة وتقييم الأداء متمثلة في التحليل المالي، لهذا فإن المعلومات المحاسبية، تساهم في التغلب على العقبات، التي تقف حائلا أمام قطاع المنشآت الصغيرة في عملية التطوير والاستمرار .

مشكلة الدراسة :

تتجلى المشكلة الرئيسة، في عدم وجود إطار تنظيمي، يعنى بالمنشآت الصغيرة، من الناحية التمويلية والإدارية والمالية، وعلى ضوء ذلك يسعى الباحث للإجابة عن بعض الأسئلة وهي كالتالي :

هل يوجد مقياس موحد صادر من الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية، يحدد المعايير التي تحدد حجم المنشأة الصغيرة ؟

هل يمكن أن يساهم تحديد المعايير لحجم المنشأة الصغيرة،في إعداد التقارير المالية وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة؟

- هل توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية، تعوق تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة ؟
- هل بيئة الأعمال في المنشآت الصغيرة، ملائمة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ؟
- هل تساهم التقارير المالية ـ المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة ـ في عملية التمويل من قبل القطاع العام والخاص ؟
- هل تنجح المنشآت الصغيرة في تنظيم قوائمها المالية، في حال وجود إطار متكامل للقوائم المالية، معد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ؟

فرضيات الدراسة :

لتحقيق هدف الدراسة تم وضع الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى :

لا يُعد تحديد المعايير التي تحدد حجم المنشأة الصغيرة في المملكة العربية السعودية ذات أهمية بالغة في المساعدة على إعداد التقارير المالية وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثانية :

لا توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الفرعية الأولى :

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والمراجعين الخارجيين)، حول ملاءمة متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية

للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة لتطبيقـه في بيئـة المنشـآت الصـغيرة في المملكـة العربيـة السعودية.

الفرضية الفرعية الثانية :

لا توجد فروق معنوية ذات دلالـة إحصـائية بـين آراء عينـة الدراسـة (المحاسـبين، والمراجعين الخارجيين)، حول عدم وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية في تطبيق المعيـار الـدولي لإعـداد التقـارير الماليـة للمنشـآت الصـغيرة والمتوسطة .

الفرضية الثالثة :

لا توجد علاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبين عملية التمويل للمنشآت الصغيرة.

الفرضية الفرعية الأولى :

لا توجد فروق معنوية ذات دلالـة إحصـائية بـين آراء عينـة الدراسـة (المحاسـبين، والمراجعين الخارجيين)، حول وجود التقـارير الماليـة المعـدة وفـق المعيـار الـدولي لإعـداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبين عملية التمويل من القطاع العام.

الفرضية الفرعية الثانية

لا توجد علاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل من القطاع الخاص مـن وجهـة نظرالعاملين في القطاع المصرفي .

الفرضية الرابعة :

لا حاجة لوجود إطار متكامل للقوائم المالية والمعـد وفـق المعيـار الـدولي لإعـداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والصادرة من الجهات التنظيمية الحكومية.

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس في دراسة واقع ومعوقات المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية في السعي لوضع حلول مناسبة للمنشآت الصغيرة، وعلى ضوء ذلك يسعى الباحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية .
- وضع إطار تنظيمي متكامل للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة.
- تحديد المعيار المناسب، لتحديد حجم المنشأة الصغيرة في المملكة العربية السعودية .
- التعرف على المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة، والتي تقف عائقاً أمام تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة .
- التعرف على آراء المحاسبين والمراجعين الخارجيين، حول تطبيق المعيار، وأثره الإداري والمالي على المنشأة الصغيرة.

منهجية الدراسة :

تقوم الدراسة على منهجي الاستقراء والاستنباط، حيث يُستقرأ ما ورد في الكتابات والندوات الاقتصادية والمحاسبية، لاستنباط مفهوم وخصائص المنشآت الصغيرة، والتعرف على الأسباب الرئيسة والحقيقية للمشاكل والعقبات التي تعرقل نمو وتطور المنشآت الصغيرة .

كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليل الأنظمة والسياسات للجهات المنظمة للمنشآت الصغيرة، حيث قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل المحتويات، ويتمثل هذا الأسلوب في قيام الباحث بفحص المعلومات للبحث عن مدى توافر أو غياب معلومات معينة.

المنهج التحليلي الإحصائي :قام الباحث بتحليل البيانات التي تم تجميعها من خلال الاستبانات بواسطة البرنامج الإحصائي Statistical Package For Social Science،وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية وهي :

1. أساليب الإحصاء الوصفي، لاستخراج التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لوصف متغيرات الدراسة.
2. اختبار Reliability Analysis لقياس ثبات أداة الدراسة ودرجة الاعتماد عليها.
3. اختبار One Sample Test وذلك لقياس مدى وجود اختلافات جوهرية بين متوسطات إجابات عينة الدراسة.
4. تحليل التباين الأحادي ANOVAوذلك من أجل قياس مدى وجود اختلافات جوهرية بين متوسطات إجابات عينة الدراسة.

حدود الدراسة :

لهذه الدراسة مجموعة من المحددات،وهي كالتالي :

1. يعتبر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حديثًا وجديدًا على البيئة السعودية، حيث كانت المملكة العربية السعودية، تطبق المعايير المحاسبية السعودية، وبما أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، وهي الجهة الحكومية الوحيدة في المملكة، التي لها علاقة بالمعايير المحاسبية، حيث "وافق مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه السابع للدورة السابعة، والمنعقد يوم الخميس 1434/9/10هـ الموافق 2013/7/18م، على تطبيق معايير المحاسبة الدولية دفعة واحدة، وذلك بعد استكمال اعتمادها من الهيئة، على أن يكون أقرب تأريخ للتطبيق، هو على القوائم المالية المعدة

عن فترات مالية تبدأ في 2017/1/1م، وذلك بالنسبة للمنشآت المدرجة في السوق المالية، أما بالنسبة للمنشآت الأخرى فيكون أقرب تأريخ للتطبيق، هو على القوائم المالية المعدة عن 2018/1/1م، على أن يعاد النظر في التواريخ بالتأخير في ضوء مستجدات العمل على خطة التحول".[1]

2. قلة الدراسات السابقة نسبياً في بيئة الأعمال السعودية.
3. عدم معرفة المحاسبين بمحتويات وتفاصيل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل كاف.
4. تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالجانب العملي لهذه الدراسة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تعرض نتائج هذه الدراسة، إلى مخاطر تحيز إجابات أفراد العينة، مما قد يقلل من دقة وموضوعية النتائج التي يتم التوصل إليها.
5. وجود العديد من الجهات المستهدفة من هذه الدراسة، إلا أنها ركزت على فئة المحاسبين والمراجعين الخارجيين، ممن يعمل في القطاعين العام والخاص، نظراً لأن هذه الفئة هي في الغالب أكثر استخداماً للتقارير المالية، من ملاك المنشآت الصغيرة ورجال الأعمال، والتي لا تتوفر لديهم الإجابة عن أسئلة الاستبانة بشكل دقيق وصحيح يفي بأسئلة الاستبانة.

مصادر جمع البيانات :

يعتبر المصدر الرئيس، هي الأدبيات المحاسبية والاقتصادية، متمثلة في الكتب العربية والأجنبية، والندوات العربية والعالمية، التي تناولت موضوع المنشآت الصغيرة، كما تم الرجوع إلى مجموعة كبيرة من الدراسات والبحوث المحكمة، المنشورة في مجلات عليمة عربية وعالمية، والاطلاع على بعض الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالمنشآت الصغيرة في القطاعين : العام والخاص .

1 http://www.socpa.org.sa/KenticoCMS/News/الهيية-تطبق-معايير-المحاسبة-ومعايير-المراجعة-الدول

الدراسات السابقة :

اهتمت العديد من الدراسات، بالمنشآت الصغيرة في إطاري الفهم والتنظيم ، كما تطرقت بعض الدراسات إلى المعايير التي تحدد حجم المنشأة، في مختلف بلدان العالم المتقدمة والنامية، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى العوامل المؤثرة على المنشآت الصغيرة، وخاصة ما يتعلق بالتقارير المالية والمعايير الدولية.

عليه سوف يتم تناول هذه الدراسات، وتقسيمها إلى ثلاث مجموعات : (المنشآت الصغيرة، التقارير المالية، المعايير المحاسبية الدولية)، وهي كالتالي :

الدراسات المتعلقة بالمنشآت الصغيرة :

دراسة (النسور، إياد عبد الفتاح ،2012)، بعنوان : قياس الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، حيث هدفت الدراسة إلى قياس مرونة الإحلال، بين عناصر الإنتاج في المشروعات الصغيرة، في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة، إلى أن ارتفاع تكلفة الأجور أو أسعار الفوائد بنسبة 10% أدى إلى انخفاض تكلفة فرصة العمل ومستويات التشغيل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات كان أهمها : إنشاء التجمعات الاقتصادية، التي تختص بالمشروعات الصغيرة، وكذلك إنشاء وحدات تمويلية خاصة داخل البنوك لتوفير الاحتياجات لهذه المشروعات الصغيرة.[1]

دراسة (سلمان، ميساء حبيب،2009) بعنوان : الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، حيث هدفت الدراسة لاختيار عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة، التي نفذتها هيئة التشغيل

1النسور، اياد عبد الفتاح (2012) **قياس الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، العدد 2 ، المجلد 8 . ص 306- 326

وتنمية المشروعات ـ هيئة مكافحة البطالة سابقاً ـ في الجمهورية العربية السورية، وذلك بهدف اختبار وتحليل الأثر التنموي، لهذه المشروعات الصغيرة المدعومة، والتي من المفترض أن تحقق جملة من الآثار التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد توصلت الباحثة إلى أن انخفاض نسبة البطالة، خلال فترة تنفيذ البرنامج الوطني لهيئة مكافحة البطالة، سواء كان حاصلاً إما بتأثير مباشر، كأحد إنجازات الهيئة في تحقيق هدفها الذي أحدثت من أجله، أو بتأثير غير مباشر عندما نشطت سوق العمل وشجعت الأفراد المتعطلين عن العمل لإقامة مشروعاتهم الخاصة، عن طريق جهات أخرى غير هيئة مكافحة البطالة، كجهات تمويلية كالبنوك وغيرها،فإن النتيجة في الحالتين كانت نتاج نمو ونشاط قطاع المشروعات الصغيرة في تلك الفترة.[1]

دراسة (المهناء، هيلة ابراهيم ، 2009) بعنوان : فاعلية برنامج إرشادي لإدارة المشاريع الصغيرة لدى عينة من الخريجات غير العاملات بمدينة الرياض، حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن الفروق بين الخريجات غير العاملات الحاصلات على مؤهل ثانوي و الحاصلات على مؤهل جامعي، في مدى الوعي بإدارة المشاريع الصغيرة، والتعرف على طبيعة الفروق بين الخريجات المتزوجات وغير المتزوجات في إدارة المشاريع الصغيرة، وتحديد طبيعة الاختلافات بين أعمار الخريجات، والوعي بإدارة المشاريع الصغيرة، وإيجاد العلاقة بين متغيرات المستوى الاجتماعي والاقتصادي، ومدى وعي الخريجة بإدارة المشاريع الصغيرة، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي، وقد أسفرت نتائج الدراسة التجريبية، عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الخريجات في عينة الدراسة التجريبية في

1 سلمان، ميساء حبيب، (2009) **الاثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية** ، دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية ، رسالة ماجستير ، الاكاديمية العربية في الدنمارك.

الوعي نحو إدارة المشاريع الصغيرة، بجميع محاوره قبل وبعد البرنامج الإرشادي لصالح الاختبار.[1]

دراسة (الشمري، مريم مفرح، 2009)، بعنوان : المعوقات التي تواجه المتقدمين للاستفادة من القروض الصغيرة، والدور المقترح للخدمة الاجتماعية في الحد منها ، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة الخصائص الديموغرافية للمتقدمين لصناديق دعم المشاريع الصغيرة، وكذلك أهم الدوافع التي ساعدتهم للاتجاه لصناديق الدعم، والتعرف على المعوقات التي تواجههم، سواء من الناحية الشخصية أو التأهيلية او الاجتماعية أو الإدارية، وقد كشفت الدراسة، أن هناك مجموعة خصائص يتميز بها المتقدمون منها : أن نسبة الذكور أعلى من الإناث، كذلك فإن النسبة الأعلى للمتزوجين.

وانتهت الدراسة، بمعرفة أهم التغيرات التي حدثت بعد قبول الطلب، وكشفت أن معظم هذه التغيرات إيجابية، سواء من الناحية النفسية بزيادة الثقة بالنفس، أو الاجتماعية بارتفاع مستواهم المعيشي ،أو الاقتصادي بزيادة الدخل الشهري.

كما أوصت الباحثة بالعمل على إيجاد الحلول المناسبة للمعوقات التي تواجه المتقدمين وطرق تنفيذها، لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الصندوق وخدماته وبرامجه.[2]

دراسة (المسردي ، محمد رجاء، 2007)، بعنوان : تحليل السلوك الإنتاجي للمنشآت الصناعية البلاستيكية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في مدينة الرياض، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل السلوك الإنتاجي للمنشآت البلاستيكية الصغيرة والمتوسطة

1المهناء، هيلة ابراهيم (2009) **فاعلية برنامج إرشادي لإدارة المشاريع الصغيرة لدى عينة من الخريجات غير العاملات بمدينة الرياض** ، اطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد المنزلي، جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية

2الشمري، مريم مفرح(2009) **المعوقات التي تواجه المتقدمين للاستفادة من القروض الصغيرة والدور المقترح للخدمة الاجتماعية في الحد منها** ، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية .

والكبيرة التي تعمل بمنطقة الرياض، عن طريق تقديم دوال الإنتاج، والاستفادة منها في المقارنة بين المنشآت بمختلف أحجامها.

وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات، كان أهمها : توفير القروض بغرض الاستثمار، والتوسع في المصانع الصغيرة، وزيادة العمالة السعودية في مجال الإنتاج للمصانع الكبيرة، والاهتمام بتطوير المنشآت البلاستكية الصغيرة، والقضاء على معوقاتها التي تحد من نشاطها الاقتصادي، نظراً لأنها تتمتع بميزة نسبية في الإنتاج.[1]

دراسة (دواية، أشرف محمد، 2006)، بعنوان : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، حيث هدفت الدراسة للتعرف على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث المفهوم والمصادر والأهمية، وكذلك التعرف على الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وإشكالية التمويل فيها، والوقوف على أسباب تلك الإشكالية، كما هدفت إلى وضع آلية لعلاج إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال الاعتماد على أساليب التمويل الإسلامية.

وقد توصلت الدراسة، إلى أن البيئة العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مازالت تعاني من تضارب العديد من التشريعات، والاهتمام بالمشروعات الكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والافتقار لقاعدة معلومات دقيقة عن تلك المشروعات، حيث لا توجد أرقام دقيقة عن جوانب عديدة، كحجم التمويل المتاح لها، والمستخدم من التمويل، وكذلك مساهمتها في الصناعات التحويلية، أو في حجم العمالة أو في التصدير.

1المسردي، محمد رجاء(2007م) **تحليل السلوك الانتاجي للمنشآت الصناعية البلاستيكية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في مدينة الرياض**، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية

كما توصلت الدراسة، إلى أن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ترجع في الأساس إلى ضيق نطاق التمويل المتاح، وضعف الاهتمام بدراسات الجدوى، والتركيز على الضمانات، وطول مدة الإجراءات، وافتقار مؤسسات التمويل إلى الخبرات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وسياسة سعر الفائدة، وضعف نظام الرقابة والمتابعة، وافتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرات اللازمة لنشاطها.

كما أوصت الدراسة، بأهمية لجوء مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إلى تطبيق أساليب التمويل الإسلامي في تمويل تلك المشروعات.[1]

دراسة (السهلاوي، خالد عبد العزيز ، 2005) بعنوان : ملامح الاستثمار في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي، دراسة خاصة على المنشآت الصناعية بمنطقة مكة المكرمة، حيث هدفت الدراسة، إلى تحليل ملامح وطبيعة الاستثمار في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية، وقد اعتمدت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي الوصفي، الذي يستند إلى المصادر المكتبية والدراسات والوثائق المنشورة المتعلقة بواقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة بشكل عام، وفي منطقة مكة المكرمة بشكل خاص .

وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع معدل انتشار المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة، كما توصلت إلى أن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة قطاع تنموي، له مقومات وجذور متأصلة في منطقة مكة المكرمة، وأنه

1دواية، أشرف محمد (2006) ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، مجلة البحوث والإدارية ، مركز الاستثمار والبحوث والتطوير ، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد الرابع.

يبشر بمستقبل واعد يساهم في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المنطقة.[1]

دراسة (السهلاوي ، خالد عبد العزيز، وعبدالله ، عبد القادر محمد أحمد،2002) بعنوان : خصائص ودوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية على المنشآت الخاصة في قطاع التعليم والصحة بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص ودوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في قطاعي الخدمات الصحية والتعليمية في المملكة العربية السعودية وذلك لما لهذين القطاعين من أهمية بالغة في الاقتصاد السعودي، وقد ركزت الدراسة على عينة مكونة من 62 مفردة، موزعة على قطاعي الصحة والتعليم بنسبة 62% و 38% لكل منهما على التوالي، وقد تم سحب هذه العينة من مجموع المنشآت الصحية والتعليمية الخاصة العاملة في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، ولقد أظهرت الدراسة عددا من النتائج منها : أن المبادر في القطاعين المذكورين يبدأ في تأسيس منشأته بعد سن الثلاثين، وبعد اكتساب الخبرة الطويلة، سواء في القطاع العام أو الخاص، وأن معظم المبادرين وأصحاب المنشآت يمتلكون المؤهلات العلمية، التي تدعمها مهاراتهم العملية وقدراتهم الإدارية، التي تمكنهم من إدارة وتطوير منشآتهم، وتبين من الدراسة، أن دوافع اصحاب هذه المنشآت، تتمحور حول استغلال القدرات والمهارات التي يتمتعون بها، بالإضافة إلى السعي إلى تحقيق العائد الاقتصادي المناسب، ولقد أوضحت الدراسة أن هناك نوعًا

1السهلاوي، خالد عبد العزيز (2005) **ملامح الاستثمار في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي**، دراسة خاصة على المنشآت الصناعية بمنطقة مكة المكرمة ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل ، عدد خاص بمناسبة اختيار مكة المكرمة عاصمة الثقافة الاسلامية ، ص 393-419

من التباين بين المبادرين في القطاعين موضع الدراسة، خاصة فيما يتعلق بالعمر والمؤهل العلمي والخبرة السابقة.[1]

دراسة (الشناوي، عبد السلام عبد الحميد ،2000) بعنوان : نحو إطار لتحقيق التكامل بين أسلوب الأداء في الوحدات الاقتصادية والمشروعات الصغيرة في ظل بيئة الأعمال الحديثة، حيث هدفت الدراسة إلى اقتراح إطار ملائم تنظم فيه العلاقة الكاملة بين المؤسسات الصناعية الكبيرة وبين المؤسسات الصغيرة، وتحديد طبيعة العلاقة في ظل المتغيرات التي تشهدها بيئة التصنيع الحديثة، وأساليب وأدوات التكاليف.

وتوصلت الدراسة إلى أن انعدام التكامل بين المنشآت الصناعية الكبيرة وبين المنشآت الصغيرة، مما أدى إلى وجود مشاكل في عملية التصنيع، على مستوى المنشآت الصغيرة، نظراً لافتقارها إلى درجة التقنية المطلوبة، والقدرة على خلق منتج متميز، وكذلك ظهور بعض المشاكل الخاصة بعملية التسويق، وعدم قدرة تلك المنشآت على الحصول على الحصة السوقية الملائمة، بشكل يحقق لها البقاء في عالم المنافسة العاتية.[2]

دراسة (ابراهيم، طلعت الدمرداش، 1996) بعنوان : اقتصاديات منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها المرتقب في التنمية الاقتصادية في سلطة عمان، حيث هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مشاكل المنشآت الصغيرة في سلطنة عمان، ومحاولة التعرف على المشكلات التي تواجه منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة،

1السهلاوي ، خالد عبد العزيز، وعبداللـه ، عبد القادر محمد احمد، (2002) **خصائص ودوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة،** دراسة تطبيقية على المنشآت الخاصة في قطاع التعليم والصحة بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، العدد الأول ، المجلد الثالث ، ص 236-207

2الشناوي، عبد السلام عبد الحميد (2000) **نحو إطار لتحقيق التكامل بين أسلوب الأداء في الوحدات الاقتصادية والمشروعات الصغيرة في ظل بيئة الأعمال الحديثة " مدخل محاسبي مقترح "** مجلة النهضة الإدارية ، ص 62-75

وأوجـه القصـور في أداء تلـك المنشـآت، ومحاولـة طـرح مقترحـات وبـدائل لعـلاج تلـك المشكلات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المنشآت الصغيرة تعامل في سوق الائتمان مثلهـا مثـل المنشآت الكبيرة وبنفس الشروط، ولا توجد مؤسسة تمويلية متخصصة لتقديم الائتمان أو ضمان مخاطر الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كـما أنـه لا يوجـد برنـامج لتمويـل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بشروط تمييزية أو تفضيلية تشجيعية، كما توصلت الدراسـة إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة تعاني من العديد من المشكلات، الاقتصـادية والتمويلية والتسويقية والإدارية، ومشكلات نقص المعلومات، والتي تـؤثر سـلباً عـلى أداء تلك المنشـآت، وتقلـل مـن دورهـا المرتقـب، في علميـة التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة بالسلطنة.[1]

دراسة (الخالدي، فهد صباح ،1992) بعنوان : ممارسة أنشطة البحـث والتطـوير في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية في إطار الأمن التكنولوجي، حيث هدفت الدراسة لمعالجة جانب هام في الصناعات الصغيرة والمتوسـطة، وهـو جانـب البحـث والتطوير، باعتباره حجر الزاوية، لإحداث التطوير الصناعي في هذه الصناعات، وبالتالي زيـادة إسهامها في الناتج الصناعي خاصة وفي الدخل الإجمالي عامة، وخلصت الدراسة في نهايتها، إلى نتيجة أن هناك تدنيًا في وعي المسؤولين في هذه الصـناعات، لـبعض المفـاهيم منهـا : مفهـوم التطوير ومفهوم التكنولوجيا المرتبط بالتطوير، وأن ذلك ترتب عليه نـدرة الاهـتمام بممارسـة أنشطة البحث والتطوير في هذه الصناعات، كـما خرجـت الدراسـة بـبعض التوصـيات ،كـان أهمهـا: تأسـيس جهـة ذات أهـداف اقتصـادية وتكنولوجيـة، وذات قـدرات عاليـة عـلى

1ابراهيم، طلعت الدمرداش (1996) **اقتصاديات منشآت الأعـمال الصـغيرة والمتوسـطة ودورهـا المرتقـب في التنمية الاقتصادية في سلطة عمان**، مجلة البحوث التجارية ، جامعة الزقازيق، ص 310-368

تطبيق التكنولوجيا الإدارية والفنية في القطاعات الإنتاجية، ويكون هدفها رعاية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها في مراحل نموها الأولى.[1]

دراسة (إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، 1992) بعنوان : اقتصاديات منشآت الأعمال الصغيرة المفاهيم، والمشكلات والحلول مع دراسة خاصة بالمملكة العربية السعودية، حيث هدفت الدراسة لتحديد مفهوم عملي وعلمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودورها وفقاً للمعايير الموضوعية الملائمة لحالة الاقتصاد السعودي، وذلك من منطلق الواقع الذي تعايشه هذه المنشآت في المملكة العربية السعودية من زاوية أولى، وبالإشارة أو المقارنة مع التجارب الأخرى المثيلة، في أهم الدول الصناعية، وخصوصا التجربة اليابانية من زاوية أخرى، كما ركزت الدراسة، على الموضوعات الحيوية والهامة، وخاصة بما يتعلق باقتصاديات المنشآت الصغيرة، بدءًا بمحاولة تأصيل المفهوم النظري والعملي لهذه المنشآت واقتصاداتها، وتقييم مقوماتها الاقتصادية في الاضطلاع به، وانتهاء بتحليل ما يعترضها من مشكلات، اقتصادية أو تمويلية أو إدارية أو هيكلية، وما يقترح من حلول لتلك المشكلات.[2]

1-3 الدراسات المتعلقة بالتقارير المالية :

دراسة (S. Sian,2012 **) بعنوان** " UK small owner-managed businesses: accounting and financial reporting needs"

عنوان الدراسة : حاجة المنشآت الصغيرة في المملكة المتحدة لإعداد التقارير المالية، حيث أشارت الدراسة، إلى أنه كان هناك اهتمام متزايد في السنوات الأخيرة

1دراسة الخالدي، فهد صباح (1992) **ممارسة انشطة البحث والتطوير في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية في إطار الامن التكنولوجي** ، دراسة تطبيقية على بعض المصانع في المنطقة الشرقية، رسالة ماجستير ، جامعة الخليج العربي ، مملكة البحرين.

2إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية (1992)، **اقتصاديات منشآت الأعمال الصغيرة المفاهيم والمشكلات والحلول مع دراسة خاصة بالمملكة العربية السعودية**، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية

بطلب توفير معلومات مالية عن المنشآت الصغيرة في المملكة المتحدة، وقد تطلب ذلك السعي لتطبيق معيار محاسبي يعنى بالمنشآت الصغيرة، حيث هدفت الدراسة، إلى قياس الطلب المحتمل على المبادئ والتوجيهات، التي صممت خصيصاً للمنشآت الصغيرة، وكان من النتائج : أن معظم المنشآت الصغيرة، تنتج سجلات محاسبية، وذلك بالاعتماد على الحاسب الآلي، لاستخراج تلك المعلومات، وقدتوصلت الدراسة، إلى أن العديد من المحاسبين يعتقدون بأن التوجيهات والمبادئ التي اهتمت بالمنشآت الصغيرة، كانت معقدة وطويلة للغاية، وأشاروا إلى أن المنظمين بحاجة إلى إعادة النظر بعناية في محتويات تلك المبادئ والتوجيهات المتعلقة بالمنشآت الصغيرة، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك أدلة على أن معظم أصحاب المنشآت الصغيرة يقومون بالاعتماد على المحاسبين في إعداد بياناتها المالية.[1]

دراسة : (كنجو، كنجو عبود ، 2007) بعنوان : استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة ، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب، حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم المشكلات التي تعاني منها هذه المشروعات، وتعيق تطورها ونموها، في محاولة للتوصل إلى بعض الحلول والاقتراحات المناسبة لها .

ولقد أجريت الدراسة على عينة من المشروعات الصغيرة في مدينة حلب, وبينت أن هذه المشروعات تعاني من العديد من المشكلات، من بينها نقص التمويل, وضعف الخبرة والإدارة, إضافة إلى عدم وجود نظم معلومات إدارية، وعدم اهتمام الحكومة بمثل هذه المشروعات .

1S. Sian, c.Roberts, (2009), **UK small owner-managed businesses: accounting and financial reporting needs**, Journal of Small Business end Enterprises Development, Vol.16,No.2,PP.289-305

ولقد خلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بهذه المشروعات، من خلال الاهتمام بالعمالة، والاهتمام بالمعلومات والبحوث, إضافة إلى عدم الاعتماد على مصادر التمويل غير الرسمية, وضرورة إيجاد صيغ تمويلية مصرفية جديدة، للتعامل مع المشروعات الصغيرة على أسس غير تقليدية .[1]

دراسة (البديع ، أشرف محمد، 2007) بعنوان : دور نظم المعلومات المحاسبية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة، بالتطبيق على المشروعات الصناعية الصغيرة بالمناطق الصناعية بمحافظة أسيوط، هدفت الدراسة إلى تحديد ماهية المشروعات الصغيرة وأهميتها، والدور المنوط بها في علمية التنمية الاقتصادية، والتعرف على أهم المعوقات، وأسباب فشل تلك المشروعات، والوقوف على أهمية الوظيفة المحاسبية في المشروعات الصغيرة، والدور المتوقع لتلك الوظيفة، وقد توصلت الدراسة، إلى أن للشكل القانوني وهيكل الملكية للمشروعات تأثيرهما الواضح على الوظيفة المحاسبية، ولوحظ أنه لم يكن هناك أي مظهر من مظاهر تلك الوظيفة المحاسبية في المشروعات الفردية، والشركات العائلية، وفي ذات الوقت فإن وجود شركات تضم أشخاصاً لا تربط بينهم علاقات عائلية، كان أحد العوامل الرئيسة التي دفعت الشركات إلى ضرورة تبنى نظام محاسبي، لمواجهة المتطلبات الضريبية، بالإضافة إلى تحديد أنصبة الشركاء، في نتائج أعمال تلك الشركات, وقد توصلت أيضاً، إلى أن الحاجة إلى الوظيفة المحاسبية، وطلب خدمات المحاسبين في المشروعات الصغيرة، إنما يتم لأغراض ضريبية في المقام الأول.[2]

---

1 كنجو، كنجو عبود (2007) **استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة ، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب**، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، عمان ، الأردن.

2 البديع ، أشرف محمد (2007) **دور نظم المعلومات المحاسبية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة ، بالتطبيق على المشروعات الصناعية الصغيرة بالمناطق الصناعية بمحافظة اسيوط** ، جامعة اسيوط ص 118-219

دراسة (السهلاوي ، خالد عبد العزيز، 2004) بعنوان : قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التأقلم مع الدورات الاقتصادية المختلفة ، دراسة تطبيقية عل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أداء المشروعات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، في الدورات الاقتصادية المختلفة، وقد اعتمد الباحث على أسلوب الدراسة النظرية، إلى جانب الأسلوب التحليلي، المتمثل في الانحدار الخطي المركب لعدد من السنوات، وتوصلت الدراسة إلى وجود مرونة وقدرة فائقة لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة، وتحقيق عوائد اقتصادية إيجابية، حتى في حالة الركود الاقتصادي الذي يمكن أن يمر به الاقتصاد السعودي.

كما أشار الباحث إلى أن النتائج جاءت منسجمة مع العديد من الأدبيات والدراسات، وبالتالي فإن من شأن نتائج هذه الدراسة توفير أرضية جيدة، ودافع قوي للجهات المعنية ذات العلاقة بضرورة إيجاد الآليات المناسبة، لتشجيع هذه المشروعات والتعريف بأهميتها، وكيفية تفعيل دورها في الاقتصاد السعودي، لتكون خياراً استراتيجيا بعيد المدى.[1]

دراسة (حماد، طارق عبد العال،2003) بعنوان : منهج محاسبي مقترح لإعداد التقارير المالية تلائم المنشآت الصغيرة، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل المشكلات الناشئة عن إعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة وما يمثله من " حمل زائد" وتعقيدات وتكلفة، قد لا يوجد ما يبررها من منفعة لمستخدمي القوائم المالية، ومحاولة وضع منهج محاسبي لإعداد تقارير مالية تلائم المنشآت الصغيرة، وقد قام الباحث

1السهلاوي ، خالد عبد العزيز (2004) **قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التأقلم مع الدورات الاقتصادية المختلفة** ، دراسة تطبيقية عل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل ، ص 145- 160

بوضع منهج مقترح مكون من 20 فقرة، يوضح المنهج المقترح لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة, وهدف المنهج إلى وضع المعايير التي تتأهل المنشآت الصغيرة من خلالها للإعفاءات من بعض متطلبات الإفصاح، مثل: (تكلفة معاشات التقاعد ، ونصيب السهم الواحد من الأرباح ، المحاسبة عن ضرائب الدخل ، الإفصاح عن التقارير القطاعية)، كما هدف المنهج أيضاً إلى تقديم إرشادات إلى الجهات الواضعة للمعايير المحاسبية في مصر، لأسس إعداد التقارير المالية الملائمة للمنشآت الصغيرة.[1]

دراسة (مرعي ، عطية عبد الحي ، 2002) بعنوان : دور المعلومات والأدوات المحاسبية في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة، حيث هدفت الدراسة إلى تشجيع ملاك المشروعات الصغيرة على تقنين أوضاعهم، وإمساك دفاتر نظامية، لتجنب المخاطر والعقوبات، وتسهيل التعاملات، وكسب ثقة المتعاملين، وتشجيع إدارة وملاك المشروعات الصغيرة على تنمية المهارات الإدارية والمحاسبية والفنية والتمويلية والتسويقية، والسعي وراء المعرفة الجديدة في هذه المهارات، والدافعية للتعليم والتدريب على استخدامها، كما هدفت إلى توضيح أهمية المعلومات والأدوات المحاسبية، بجانب المعارف الأخرى في التغلب على العقبات التي تقف حائلاً أمام قطاع المشروعات الصغيرة، في تنفيذ خطط التنمية والتطوير المنشودة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة بما توفره من معلومات، وما تستخدمه من أدوات، لها دور واضح في التغلب على الكثير من العقبات، كما تبين أن للمحاسب دوراً اجتماعياً وسيكولوجيا في إقناع مديري وملاك المشروعات الصغيرة بأهمية ما يقدمه، من معلومات وأدوات

1حماد، طارق عبد العال، (2003) **منهج محاسبي مقترح لإعداد التقارير المالية تلائم المنشآت الصغيرة** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ص 1- 87

قائمة أو مستخدمة لأغراض إدارة أوجه النشاط، واتخاذ القـرارات الاسـتراتيجية المـؤثرة في تنمية وتطوير مشروعاتهم .[1]

1-4 الدراسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية :

دراسة (HA van Wyk J Rossouw,2012) بعنوان " IFRS for SMEs in South Africa: a giant leap for accounting, but too big for smaller entities in general"

دراسة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في جنوب إفريقيا، حيث يصفها الباحث، بأنه قفزة عملاقة للمحاسـبة، ولكنهـا كبـيرة جـداً بالنسـبة للمنشآت الصغيرة، حيث أشـار الباحـث إلى أن الهـدف مـن البيانـات الماليـة، هـو تـوفير معلومات مفيدة للمستخدم الأساسي، وبغـض النظـر عـن حجـم الكيـان المتعلـق بحجـم المنشآت، فـإن المسـتفيد الأول مـن البيانـات الماليـة للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة، هـو مصلحة الضريبة والمصرفيين، أو البنوك التجارية .

كـما أشـار إلى أن متطلبـات الاعـتراف والقيـاس والإفصـاح في المعـايير المحاسـبية الدوليـة، لا تـؤدي إلى نتـائج كبـيرة، وذلـك بسـبب التكلفـة العاليـة، وذلـك لأن هـؤلاء المستخدمين لتلك المعلومـات الماليـة لا يحتـاجون إلى معلومـات واسـعة ومعقـدة مـن البيانات المالية، وذلك بسبب أن تلك المعلومات مخصصة للأغراض العامـة، لهـذا أشـار الباحث، إلى أنه لا بد من وضع معيـار محاسـبي، للتمييـز بـين البيانـات الماليـة العامـة ومحدودة الغرض، لهذا أصدر مجلس معايير المحاسبة الدوليـة، مشروع المعيـار الـدولي لإعداد التقارير الماليـة للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة، في فبرايـر عـام 2007م ، ولهـذا

1مرعي ، عطية عبد الحي (2002) **دور المعلومات والأدوات المحاسبية في نسبة وتطوير المشروعات الصـغيرة** ، المجلة العربية للدراسات التجارية ، مجلد 26 ، جامعة المنصورة .

توصي الدراسة بأنه ينبغي وجود مجموعة منفصلة من المعايير الدولية لتبسيط المعيار، على أن يتم تطويرها للمنشآت الصغيرة لتناسب البيئة التي تعمل بها. [1]

دراسة (Adela DEACONU *, Anu_a BUIGA,2012) بعنوان " SMEs FINANCIAL REPORTING : ATTITUDES TOWARDS IFRS FOR SMEs"

دراسة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، موقف المعايير المحاسبة الدولية تجاه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تقدم الدراسة إجابة على السؤال : ما إذا كان المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة، يلبي الحاجة لتوحيد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة، حيث استخدم الباحث المنهج التجريبي، استنادا إلى تحليل مضمون الخطابات التي تناولت المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من التعقيد في المعيار، والتي لا تناسب تماماً الخبرة المحاسبية في البلدان الناشئة، إلا أن الكثير ممن تناول موضوع المعيار، يشير إلى حاجة الدول الناشئة لتطبيق المعيار.[2]

دراسة (عبد الملك، اينلين شكري،2011) بعنوان : دراسة تأثير تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشآت الصغيرة على جودة عملية المراجعة، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشآت الصغيرة على جودة عملية المراجعة من خلال التعرف على مفهوم المنشآت الصغيرة، التي تمثل نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، وتناولت الدراسة أهم معايير المحاسبة الخاصة بالمنشآت الصغيرة، وأهم

1HA van Wyk J Rossouw (2009), **IFRS for SMEs in South Africa: a giant leap for accounting, but too big for smaller entities in general** meditari Accountancy Research , Vol. 17, No.1, PP 99-116

2Adela DEACONU,(2012), **SMEs FINANCIAL REPORTING : ATTITUDES TOWARDS IFRS FOR SMEs**, STUDIA UBB, OECONOMICA, VOLUME 57, ISSUE 1, 2012

التكاليف والمنافع الناشئة عن إعفاءات مراجعة الحسابات، وقضايا معايير المراجعة الجديدة، وتأثيرها على تقرير المراجع، ومقارنتها مع إرشاد المراجعة المصري، رقم 1005 الخاص بالمنشآت الصغيرة، كما عرضت الدراسة، بعض الأمثلة لمعيار المحاسبة الخاصة بالمنشآت الصغيرة، التي طبقت في بريطانيا، كما توصلت الدراسة، إلى ضرورة وضع تشريعات دقيقة، في حالة المنشآت الصغيرة، التي تزيد إيراداتها في مواسم معينة خلال السنة، كما أشارت الباحثة، أن وجود اختلاف في تركيبة وطبيعة القطاعات الاقتصادية في كل دولة، يصعِّب تطبيق المعايير المحاسبية لدولة أخرى، لذلك هناك حاجة إلى معايير محاسبية محلية ممنهجة، خاصة بقطاعات المنشآت الصغيرة، من خلال المزج بين المعايير العالمية والمحلية، وإنشاء معايير تلائم الوضع الاقتصادي المحلي.[1]

دراسة (LJ Stainbank,2010)بعنوان (An examination of the due process in South Africa which led to the adoption of the draft International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities)

دراسة عملية في جنوب إفريقيا، لدراسة الأسباب لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

حيث أشارت الدراسة، إلى أنه تم تعديل قانون الشركات في جنوب أفريقيا في عام 2006م، وذلك للحاجة الماسة لتزويد المنشآت بالمعايير الدولية، فقد اعتمدت جنوب أفريقيا تطبيق المعايير الدولية، ومن ضمنها المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما هدفت الدراسة إلى قياس مدى ملاءمة المنشآت الصغيرة في جنوب إفريقيا، لتطبيق المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الخيار

1 عبد الملك، اينلين شكري،(2011) **دراسة تأثير تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشآت الصغيرة على جودة عملية المراجعة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ص 221-242

الأفضل لهيئة المحاسبين في جنوب افريقيا، هو توفير المساعدة للمنشآت الصغيرة، لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .[1]

دراسة (المهدلي، عايدة حمد، 2009)، بعنوان : مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بهذا النوع من المنشآت لتطبيقه في بيئتها، وتحديد المعوقات التي تحول دون ذلك، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتوزيع استبانة متخصصة لقياس مشكلة الدراسة على عينتين رئيستين تمثلت بـ 150 مدققاً خارجياً و 250 محاسباً، في بعض الشركات الخاصة بالأردن، حيث توصلت الباحثة إلى نتائج كان أبرزها : أن متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي المقترح ملائمة للتطبيق في بيئة هذا النوع من المنشآت، كما توصلت إلى وجود اختلاف بين آراء عينة الدراسة، حول ملاءمة تلك المتطلبات للتطبيق، ويعزى السبب إلى تدني إلمام المحاسبين العاملين في تلك المنشآت بمعايير المحاسبة الدولية، كما توصلت الباحثة إلى وجود عدد من المعوقات التي تواجه إمكانية تطبيق مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح،ويمكن حصرها في : (تدخل أصحاب المنشآت في الإدارة، وعدم رغبتهم بالإفصاح عن دخل منشآتهم الحقيقي، وتدني رواتب الإدارة، وعدم وجود أنظمة رقابية داخلية، وقلة خبرة الإدارة المالية لتلك المنشآت بالمعيار، وعدم اقتناع أصحاب تلك المنشآت بأهمية تطبيق المعيار). [2]

1LJ Stainbank, (2010) . **An examination of the due process in South Africa which led to the adoption of the draft International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities**, meditari Accountancy Research Vol.18, No.2, PP.57-71

2المهدلي، عايدة حمد (2009) **مدى ملائمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية** ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط للدارسات العليا.

دراسة (Sorin Briciu,2009) بعنوان " INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARD (IFRS) WILL SUPPORT MANAGEMNET ACCOUNTING SYSTEM FOR SMALL AND MEDIUM ENTREPRISE (SME)?

المعايير الدولية للتقارير المالية والنظم المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث أشار الباحث إلى أن مشكلة الإبلاغ عن البيانات المالية مفيدة للقراء في معظم البلدان واللغات، حيث تلقى اهتماما كبيراً في تنفيذ معايير التقارير المالية، وقد هدفت الدراسة إلى استخدام أسلوب المقارنة بين احتياجات المحاسبة في المنشآت الصغيرة، وبين المعلومات المحاسبية التي تقدم من قبل الإدارة للمستفيدين الخارجيين، وقد مثَّل الباحث على ذلك بحاجة المنشآت للتقارير المالية التي يتم إعدادها من قبل الإدارة، وحاجة البنك من جهة أخرى لتلك التقارير المالية، لهذا هدفت الدراسة إلى السعي لتوضيح كيفية مواءمة المحاسبة والمعلومات المالية للمنشآت الصغيرة، وتطبيقها للمعايير الدولية، وبين حاجة الجهات الخارجية، إلى التقارير المالية التي تلبي حاجتها.[1]

دراسة (Stefan BUNEA, Marian S C RIN1 and Mihaela MINU,2009) بعنوان " ROMANIAN PROFESSIONAL ACCOUNTANTS' PERCEPTION ON THE DIFFERENTIAL FINANCIAL REPORTING FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES"

دراسة موقف المحاسبين المهنيين الرومانية، حول التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث أشارت الدراسة، إلى أن عام 2009م يعتبر عاماً هاماً على الصعيد الدولي، وخاصة بما يتعلق باعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك نشر وتطبيق المعيار، فقد بدأت المفوضية

1Sorin Briciu, (2009), **INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARD (IFRS) WILL SUPPORT MANAGEMNET ACCOUNTING SYSTEM FOR SMALL AND MEDIUM ENTREPRISE (SME)?",** Annales Universities Apulensis series economic , 11 (1) 2009

الأوربية مشاورات حول التعديلات لهذه التوجيهات، بهدف تبسيطها للمنشآت الصغيرة، وقد أطلقت المفوضية الأوربية مشاورات حول مدى إمكانية اعتماد هذا المعيار للمنشآت الصغيرة، وذلك على مستوى الاتحاد الأوربي، كما هدفت الدراسة، لتحديد موقف المحاسبين المهنيين الرومانيين حول التقارير المالية للمنشآت الصغيرة، وقد تم جمع البيانات المتعلقة بذلك، من خلال الاستبانات على عينة من 190 محاسبًا، وكانت النتائج أن أكثر من نصف العينة يعتبرون أن الأنظمة الحالية لا توفر مستوى من التبسيط للمنشآت الصغيرة، وبالتالي فهناك حاجة إلى تبسيط المعيار بأكثر مما هو عليه، وقد كانت نتائج بعض المجيبين، بأن المعيار الدولي الحالي كافٍ ويلبي حاجة المنشآت الصغيرة، حيث أشارات النتائج بأن المحاسبين ممن يملكون خبرة 10 سنوات فأكثر رفضوا التفاصيل الكثيرة في المعيار.[1]

1-5 ما تتميز به هذه الدراسة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يرى الباحث أن الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بما يلي :

1. حسب علم الباحث، ومن خلال البحث والاطلاع الذي قام به، لا توجد أي دراسة سعودية تناولت المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، في بيئة الأعمال السعودية.
2. بالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم المنشآت الصغيرة، إلا أنها لم تحدد بشكل قطعي، ما هو المعيار المناسب لتحديد حجم المنشأة الصغيرة، بل تم ذكر المعايير الكمية والنوعية بشكل مفصل، بدون إبداء أي

1Stefan BUNEA,(2012), **ROMANIAN PROFESSIONAL ACCOUNTANTS' PERCEPTION ON THE DIFFERENTIAL FINANCIAL REPORTING FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES**, Accounting and Management Information Systems
Vol. 11, No. 1, pp. 27–43

اقتراح لوضع إطار تعريفي لتلك المنشآت،يتضمن أهم المعايير التي يمكن أن تساهم في تحديد المعايير المناسبة في البيئة السعودية.

3. تطرقت بعض الدراسات إلى : أهمية التقارير المالية، ومسك الدفاتر المحاسبية في المنشآت الصغيرة، ولكنها لم تتطرق إلى تطبيق ذلك اعتماداً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

4. لم يجد الباحث إي دراسة، تناولت المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة بالدراسة والتحليل، بما يتوافق مع بيئة الأعمال السعودية، وخاصة الجانب المحاسبي، والمتعلق بذكر أهم البنود التي يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية والتي تلائم المنشآت الصغيرة.

5. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة محلياً، والتي تسعى لوضع إطار مقترح لتطوير التقارير المالية للمنشآت الصغيرة، على ضوء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما سيعطي هذه الدراسة إضافة علمية جديدة مقارنة مع الدراسات التي تطرقت لموضوع المنشآت الصغيرة في بيئة الأعمال السعودية.

6. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المعاصرة، والتي تناولت موضوع الدراسة بنظرة مستقبلية، حيث سيتم اعتماد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في المملكة العربية السعودية خلال السنوات القادمة، لهذا تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تسعى للكشف عن الكثير من مواطن الضعف والقوة في المنشآت الصغيرة، ومدى ملاءمة البيئة السعودية لتطبيق المعايير الدولية، وخاصة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

7. رغم أهمية الدراسات السابقة وقيمتها العلمية، فإن هذه الدراسة تتميز، بدراسة وضع إطار متكامل للقوائم المالية، معد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وصادر من الجهات التنظيمية الحكومية .

الفصل الثاني

الإطار النظري

تمهيد :

يهدف هذا الفصل إلى تقديم محاور وأسس تمهيدية للدراسة العملية من الأطروحة، والمتعلقة بالمنشآت الصغيرة، والتقارير المالية و المعايير الدولية، والتي تعتبر المحاور الرئيسة لهذه الأطروحة.

لذا تناول هذا الفصل عدة محاور نظرية، في خمسة مباحث، كما يلي :

المبحث الأول من هذا الفصل تناول تعريف المنشآت الصغيرة، والمعايير التي تعتمد على تحديد حجم المنشأة الصغيرة، وخصائص ومميزات المنشآت الصغيرة، ودور المنشآت الصغيرة في الاقتصاد الوطني، والمشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة.

المبحث الثاني، تناول تعريف القوائم المالية، والتناسق والترابط بين القوائم المالية والتقارير المالية، والأهمية النسبية للقوائم المالية، والأهمية النسبية والإفصاح الأمثل، وأنواع القوائم المالية، والبنود التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، والقوائم المالية والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة .

المبحث الثالث، ويتم عرض نبذة مختصرة عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعريف المنشآت الصغيرة على ضوء المعيار الدولي، والهدف من البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومستخدمو البيانات المالية، والمجموعة الكاملة من البيانات المالية للمنشآت الصغيرة المتوسطة .

المبحث الرابع، تناول دراسة تحليلية على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من حيث البنود التي تتعلق بالإفصاح في القوائم المالية.

المبحث الخامس، تناول دراسة مدى توافق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، على بيئة الأعمال في المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية، والبيانات الإحصائية لوزارة التجارة والصناعة بالمملكة العربية السعودية .

المبحث السادس ، تم عرض بعض النماذج للقوائم المالية الفعلية للمنشآت الصغيرة والمدققة من قبل المحاسب القانوني في المملكة العربية السعودية، كما تم تناول دراسة نموذج من مصلحة الزكاة والدخل المتعلق بالمنشآت التي لا تمسك حسابات نظامية، هذا بالإضافة إلى عرض نموذج من الخدمات التي تقدمها البنوك السعودية.

المبحث الأول

المنشآت الصغيرة

مقدمة:

للمنشآت الصغيرة دورٌ بارزٌ في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية لكثير من دول العالم، لهذا فقد أولت الكثير من الدولاهتمامًا بتطوير ونمو المنشآت الصغيرة، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد وموحد للمنشآت الصغيرة، فكلمة صغيرة ومتوسطة هي كلمات لها مفاهيم نسبية، تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى، حتى داخل الدولة الواحدة.

تعريف المنشآت الصغيرة :

تعددت الدراسات حول دور المنشآت الصغيرة في حركة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، إلا أنه يلاحظ وجود خلط في استخدام المفردتين :(المنشآت ، المشاريع)، فكثيراً ما يتم استخدام مفردة (منشآت)، بدل من مفردة (مشاريع)، إلا أنه يجب التنويه إلى أن استخدام مفردة (مشروع)، عادة ما تستخدم في مرحلة ما قبل التشغيل، وقد نطلق عليها التعريف التالي :" ذلك الكيان الذي من المتوقع، أن يتأسس من خلال عمليات التمويل، ووضع الخطط التشغيلية، وتوفير العمالة وغيرها"[1]، ويتبين أن الكثير من الأدبيات المحاسبية والاقتصادية ـ حينما تبحث في موضوع التمويل ـ فهي تستخدم مفردة (مشروع)، وليس مفردة (منشأة).

أما تعريف المنشأة فهي : "ذلك الكيان القائم المستقل، الذي يمارس نشاطاً اقتصادياً، بجميع جوانبه الإدارية والمالية والإنتاجية"[2]، عليه فقد تجد بعض التعريفات

1تعريف من قبل الباحث

2تعريف من قبل الباحث

التي قد تطلق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي نفس التعريفات التي تطلق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك من حيث المعايير المستخدمة في تحديد نوع المنشآت :(الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة)، مثل عدد العمال، رأس المال وغيرها.

وهذا في رأي الباحث خلط في المفاهيم، وقد نتج عن ذلك أننا وقعنا - في الدول العربية- في كثير من المشاكل النظرية، واستناداً لذلكفإنَّ المحاسبة، تعاني من مشكلة استخدام أكثر من مصطلح، في تحديد المعنى المراد استخدامه، ويرى الباحث، أن تعدد المصطلحات المستخدمة، لنفس المعنى، غير مناسب في البناء النظري للمفهوم.

أما الاختلافات في المعايير المستخدمة، في تحديد نوع المنشأة : (صغيرة ، متوسطة ، كبيرة)، فهي في الأعم الأغلب تخضع لمجموعة من الاعتبارات : (تمويلية، اقتصادية ، سياسية ، تنظيمية ... الخ)، حيث تستند كل دولة أو منظمة داخل الدولة الواحدة، لتحديد نوع المعايير، استناداً لمتطلباتها وسياساتها التنظيمية، وقدرتها المالية والتمويلية في تحديد المعيار المناسب لها.

ويتم الاستناد على مجموعة من المعايير لتعريف المنشآت الصغيرة : (عدد العمال، وحجم رأس المال، أو خليط من هذين المعيارين معاً)، بالإضافة إلى مجموعة من المعايير الكمية والوصفية مثل : (حجم المبيعات، حجم الأرباح الصافية المحققة، القيمة المضافة،..... الخ)، فنجد على سبيل المثال : "أن إدارة المؤسسات الصغيرة الأمريكية تحدد حجم رأس المال لكل وحدة من هذه المؤسسات بما لا يتجاوز 9 مليون دولار، وعدد العمال بما لا يزيد عن 250 عاملاً، أما في المملكة المتحدة فيشترط ألا يزيد رأس مال المؤسسة عن 2.2 مليون جنيه استرليني، وألا يزيد عدد العمال فيها عن 50 عاملاً، أما البنك الدولي فيعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة

باستخدام معيار عـدد العـمال، وتعتـبر المنشـأة صـغيرة، إذا كانـت توظـف أقـل مـن 50 عاملاً."[1]

وقد ذهبت بعض اللجان الدولية، لوضع بعض الشروط للمنشآت الصـغيرة، مثـل لجنة التنميـة الاقتصـادية الأمريكيـة (CED)، حيـث اعتـبرت أن : " المشروع يعتـبر صـغيراً عندما يستوفي اثنين على الأقل من الشروط الآتية:

عدم استقلال الإدارة عن المالكين، وأن يدير المشروع المالكون أو بعضهم.

يتم تمويل رأس المال للمشروع، من مالك واحد أو عدد قليل من المالكين.

العمل في منطقة محلية، فيكون العمل والمالكون من مجتمع واحد.

أن يكون حجم المشروع صغيرًا نسبياً، بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي له."[2]

عليـه بـات في حكـم المؤكـد، أنـه لا يمكـن التوصـل إلى تعريـف محـدد وموحـد، للمنشآت الصغيرة، هذا بالإضـافة إلى أن كلمـة "صـغيرة" هـي كلمـة لهـا مفهـوم نسـبي، تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع لآخر، حتى في داخل الدولة.

فقد أشارت "إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا، بأن هناك أكـثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولـة، فالبنـك الـدولي عـلى سبيل المثال يعرف المشروعـات الصـغيرة والمتوسـطة باسـتخدام معيـار عـدد العـمال، والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عـاملاً، وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيـار لتعريـف المنشـآت الصـغيرة والمتوسطة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا وفرنسـا، تعتـبر المنشـأة صـغيرة

1جليلي ، رياض،2008م، **تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة : الخصائص والتحـديات** ، مجلـةجسر التنميـة، جمهورية مصر العربية ، ص 2

2الوادي ، محمد حسين ، 2005م، **المشروعات الصغيرة : ماهيتها والتحديات الذاتيـة فيهـا مـع إشـارة خاصـة لدورها في التنمية في الأردن** ، المجلة العربية للإدارة، المجلد 25، عدد 1، ص : 9

ومتوسطة، إذا كانت توظف حتى 500 عامل، وفي السويد لغاية 200 عامل، وفي كندا واستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنها في الدنمارك، هي المنشآت التي توظف لغاية 50 عاملاً، كما أن هناك دولاً أخرى تستخدم حجم رأس المال لتعريف المشروع الصغير والمتوسط، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول،لاختلاف أسعار صرف العملات".[1]

يتضح أن الاختلاف في التعريف بين دولة وأخرى، يعتمد على اختلاف، إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية، ومراحل نموها، ومستوى التقدم التقني بها، ويعتبر التعريف التالي أحد أهم التعريفات الجيدة، التي وردت في هذا الشأن، وهي : " تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تلك المنشآت، التي تتميز بانخفاض رأسمالها، وقلة العدد الذي تستخدمه من العمال، وصغر حجم مبيعاتها، وقلة الطاقة اللازمة لتشغيلها، كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبيئة، واعتمادها على الخامات المتوفرة محليا، وعلى تصريف وتسويق منتجاتها في نفس المنطقة، التي تنشأ بها والمناطق المجاورة لها"[2]، هذا التعريف يضم في طياته أهم معايير تحديد حجم المنشأة بشكل عام من وجهة نظر الباحث .

تعريفات المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية :

تعددت الجهات التنظيمية داخل المملكة العربية السعودية، التي تسعى لتنظيم وتمويل المنشآت الصغيرة، ولكل جهة توجهاً، يعتمد بالدرجة الأولى على أهداف تلك الجهة، وما تبذله من جهد في مساعدة المنشآت الصغيرة، من حيث التمويل أو التنظيم.

1 المحروق، ماهر حسن، ايهاب مقابله، 2006م **المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الأردن ، ص 3

2 المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل ، **عدد خاس بمناسبة اختيار مكة المكرمة عاصمة الثقافة الإسلامية** 1426هـ ، 2005م ص : 398

فقد عرَّف مجلس الغرف السعودية المنشآت الصغيرة بأنها : " المشروعات التـي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 20 عاملاً، ويقدر حجم رأس المال فيها بأقل من مليون ريـال، دون الأرض والمباني، ولاتزيد مبيعاتها السنوية عن 5ملايين ريال".[1]

أما صندوق التنمية الصناعية السعودي فيعرفها بأنها : "أي نشاط ربحي، يقل عدد العاملين فيه عن 25 عاملا، ولايتجاوز حجممبيعاته السـنوية 15 مليـون ريـال، أو لايزيـد إجـمالي ميزانيتـه عـلى 10 ملايـين ريـال "،وعرفهـا بنـك التسليفالسـعودي، بأنهـا : " تلـك المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عاملين، والتي لديها أصول إجمالية ـ عـدا الأصـول العقارية ـ تقل عن مليون ريال سعودي ."[2]

تلخيص أهم نقاط التعريفات فيما يلي :

يتضح للباحث من خلال التعريفات السابقة، بأن هناك مجموعة من المعايير، التي تم على ضوئها تعريـف المنشـآت الصـغيرة، وهـي :(عـدد العـاملين ، رأس المـال، إجـمالي المبيعات)، والجدول التالي رقم (1) يوضح تلك الاختلافات في المعايير،وفي بلـد واحـد وهـو المملكة العربية السعودية :

1**ملاحظة :** أن استخدام مفردة (مشروعات) غير صحيحة وكان يفـترض أن تسـتخدم مفـردة (منشـآت) لأن المعنى في التعريف لكيان قائم وليس لكيان في مرحلة التأسيس (الباحث)

2السهلاوي، خالـد عبـد العزيـز،2004م، **قـدرة المشروعـات الصـغيرة والمتوسـطة عـلى التـأقلم مـع الـدورات الاقتصادية المختلفة**، دراسة تطبيقية على المشروعـات الصـغيرة والمتوسـطة في المملكـة العربيـة السـعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصلص 157

جدول رقم (1)

اختلاف معايير تحديد حجم المنشأة الصغيرة في المملكة العربية السعودية

المنظمات التنظيمية	المنشآت الصغيرة والمتوسطة		
	رأس المال (ريال سعودي)	المبيعات (ريال سعودي)	عدد العمال
مجلس الغرف السعودية	أقل من مليون	5 مليون	20 عاملا فأقل
صندوق التنمية الصناعية السعودي	10 مليون	15 مليون	25 عاملا فأقل
بنك التسليف السعودي	أقل من مليون	-	10 عامل فأقل
وزارة الصناعة والتجارة	اقل من 5 مليون	-	20 عاملاً فأقل
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	-	-	20 عاملاً فأقل
وزارة العمل	-	-	من 20 الى 99
وزارة المالية	-	-	20 عاملا فأقل

يستنتج الباحث من الجدول السابق، بأنه لا يوجد تعريف دقيق، وذو معايير موحدة للمنشآت الصغيرة، في المملكة العربية السعودية، كما هو واضح في الجدول السابق.

فالمتتبع للدراسات التي تمت في المملكة العربية السعودية، حول هذا النوع من المنشآت، يجد تبايناً واضحاً، في طبيعة التعريف المستخدم، لتصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، "فلقد استخدمت وزارة المالية والاقتصاد الوطني، معيار العمالة كمعيار أساس في تحديد عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت نسبة عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، (والتي توظف ما بين 10 -100 عامل) إلى إجمالي عدد المنشآت في المدن المختلفة في المملكة نسبة 86.8%، عند دراسة المنشآت الصغيرة وأثرها في اختلالات سوق العمل السعودي، وتبنت الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة تعريفا آخر للمنشأة الصغيرة، حيث صنفت الدراسة المؤسسات الصغيرة، بأنها : " تلك

المؤسسة التي توظف أقل من عشرين عاملاً، أما وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فقد استخدمت معياراً ثالثاً في تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت نسبة المصانع الصغيرة والمتوسطة في منطقة الرياض 98% من إجمالي المصانع العاملة، وذلك وفقاً للمعايير المستخدمة في تقرير منظمة العمل الدولية، والتي تشير

إلى التصنيف التالي :

منشآت صغيرة جداً : (1-19 مستخدماً) .

منشآت صغيرة : (20-99 مستخدماً) .

منشآت متوسطة : (100-499 مستخدماً) .

منشآت كبيرة : (500 فأكثر مستخدماً)[1].

يتبين للباحث أن هناك اختلافات في عدد العمال بين المنشآت داخل المملكة وفقاً لحجم المنشأة، في حين تشير " الدراسة التي أعدتها كلٌّ من : وزارة الصناعة والكهرباء، والدار السعودية للخدمات الاستشارية، إلى أنه تم تصنيف وحدات القطاع الصناعي في المملكة، باستخدام معيار إجمالي التمويل وأعداد العمالة، حيث اعتبرت الدراسة المصانع التي يبلغ إجمالي التمويل فيها 5 مليون ريال أو أقل منشآت صغيرة، والمصانع التي يبلغ إجمالي التمويل فيها 25 مليون ريال أو أقل وتزيد عن 5 مليون ريال مصانع متوسطة، واعتبرت الدراسة ذاتها المصانع التي يعمل بها 20 فرداً أو أقل مصانع صغيرة، وتلك التي يعمل بها 100 فرد أو أقل مصانع متوسطة".

وعند الحديث عن الدور المالي الذي يقوم به صندوق التنمية الصناعية السعودي، في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، " يبرز معيار جديد في تحديد الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا المعيار يقوم على اعتبار

1المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل ، **عدد خاص بمناسبة اختيار مكة المكرمة عاصمة الثقافة الإسلامية** 1426هـ ، 2005م ص : 398

جميع المصانع التي يقل مبلغ قروضها عن مليوني ريال مصانع صغيرة، بغض النظر عن رأسمال المصنع الأساس . "[1]

من هنا يتضح للباحث عدم وجود تعريف متفق عليه، للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، فالبعض يعتمد عنصر رأس المال، والبعض الآخر عنصر العمالة، في حين نجد آخرين، يعتمدون عنصري رأس المال والعمالة معاً.

وهذا من شأنه أن يضعف الجهود الرامية التي تسعى لتنمية هذا القطاع وتطويره، حيث يصعب التعرف على المنشآت المراد التعامل معها، سواء من قبل مؤسسات الدولة المختلفة أو من قبل الجهات والمؤسسات الخاصة المعنية بدعم ومساندة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كما أشارت بعض الدراسات، إلى اهمية وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة، حيث : "يؤدي وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة إلى تحقيق عدة مزايا أهمها :

- تحديد الإطار الذي يشمل المشاريع الصغيرة، وبالتالي سهولة تحديد أعضاء هذا القطاع والمجموعات المستهدفة بداخله.
- إمكانية المقارنة بين حجم ونتائج أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة داخل الدولة وبين القطاعات المختلفة، وعقد مقارنات مع الدول الأخرى .
- التعامل بوضوح مع جهات التمويل الدولية، أو المؤسسات الدولية المعنية بالمشاريع الصغيرة.
- سهولة التنسيق بين الجهات العاملة في مجال دعم ومساندة المشاريع الصغيرة.

1السهلاوي، خالد عبد العزيز،2004م، **قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التأقلم مع الدورات الاقتصادية المختلفة**، دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل 157

- الحد من فرص التحايل، التي يلجأ إليها البعض، للاستفادة من المزايا الممنوحة للمشاريع الصغيرة، حيث يحدد التعريف الموحد المستفيدين من هذه المزايا بدقة أكبر . "[1]

معايير تعريف المنشآت الصغيرة :

لكل معيار من المعايير المعتمدة في تحديد حجم المنشأة، مزايا يمكن الاعتماد عليها في تحديد حجم المنشأة، "حيث إن معيار عدد العاملين، لتحديد حجم المنشأة، يتمتع بمزايا عديدة، تتمثل بتسهيل عملية المقارنة، وأنه مقياس ثابت، لا يتعرض للتغيير ـ مقارنة مع المعايير المالية التي تؤثر فيها تغيرات الأسعار ـ بالإضافة إلى أن عملية جمع المعلومات عن أعداد العاملين، تكون أسهل من جمع المعلومات ذات الطبيعة المالية، ومن هنا نجد البلدان النامية، والدول العربية – بوجه عام – تميل إلى اعتماد معيار عدد العاملين بصورته المنفردة، أو مقروناً بمعايير مالية أخرى . "[2]

تجدر الإشارة إلى : " تباين تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، في الدول العربية تبايناً كبيراً، ففي اليمن ـ على سبيل المثال ـ تعد المنشأة صغيرة، عندما يتراوح عدد العاملين فيها بين 4 و 9 عمال، وتعد كبيرة، عندما يزيد عدد العاملين فيها عن 10 عمال ، وفي الأردن تعد المنشأة صغيرة عندما يتراوح عدد العاملين فيها بين عاملين و10 عمال، وتعد متوسطة عندما يتراوح عدد العاملين فيها بين 10 و25 عاملاً ، وفي الجزائر تعرف المنشأة الصغيرة بأنها : تلك التي تشغل من 10 إلى 49

1المهناء، هيلة ابراهيم (2009) **فاعلية برنامج إرشادي لإدارة المشاريع الصغيرة لدى عينة من الخريجات غير العاملات بمدينة الرياض** ، اطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد المنزلي، جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية، ص 33-34

2الوادي، محمود حسين ، (2005م)، **المشروعات الصغيرة ماهيتها والتحديات الذاتية فيها من إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن** ، المجلة العربية للإدارة مج 25، ع 1 يونيو ، ص 8

عاملاً، وتحقق رقم أعمال (رأس المال) أقل من 200 مليـون دينـار جزائـري، أو لا تتجـاوز حصيلتها السنوية (عوائدها) 100 مليون دينار جزائري . "[1]

كما أنه توجد مجموعة من المعايير" لتصنيف المنشآت وهي كالتالي :

المعايير المالية ومنها : (حجم المبيعات، قيمة الأصول / قيمة الأصول الثابتة ، رأس المال المستثمر / رأس المال الثابت ، مجموع الميزانية العمومية) .

المعايير غير المالية ومنهـا : (عـدد العـاملين ، عـدد الآلات ، مسـتوى التكنولوجيـا المستخدمة).[2]

هذا بالإضافة إلى أن التقدم والتطور الفائق في كافة المجالات، سوف يساهم بشكل غير مباشر بظهور بعض المعـايير في المسـتقبل، والتـي يمكـن أن يـتم اسـتخدامها، كإحـدى المعايير التي تميز المنشآت، بأنها صغيرة أو متوسطة أو كبيرة.

وتشـير العديـد "مـن المـنظمات التابعـة للأمـم المتحـدة، كالجنـة الاقتصـادية والاجتماعيـة لغـربي آسـيا (ESCWA)، ومنظمـة التعـاون والتنميـة في الميـدان الاقتصـادي (OECD)، إلى شـيوع اسـتخدام معيـار عـدد العـاملين في مختلـف دول العـالم، لتصـنيف المشروعات في فئة "صغيرة الحجـم "، لكـن الـدول تختلـف في عـدد العـاملين في المشروع، الذي يندرج في فئة (المشروع صغير الحجم)، ففي حين يصل هذا الرقم – على سبيل المثال لا الحصر – في أمريكا إلى 499 عاملاً، نجده يصل في بعض دول أوربـا إلى 200 عامـل، وفي ألمانيا إلى 49 عاملاً، وفي اليمن إلى أقل من أربعة عمال . "[3]

1جليلي ، رياض،2008م، **تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة : الخصائص والتحديات** ، مجلةجسر التنمية، جمهورية مصر العربية ، ص4

2مرعي ، عطية عبد الحي (2002) **دور المعلومات والأدوات المحاسبية في نسبة وتطوير المشروعات الصغيرة،** المجلة العربية للدراسات التجارية، ، مجلد 26 ، جامعة المنصورة، ص 275

3مصدر سابق. ص 275

لهذا ينبغي التأكيد، على صعوبة تحديد مفهوم قابل للتطبيق في كل مكان وزمان، وذلك لاختلاف العوامل المؤثرة، وأهميتها النسبية من بلد لآخر، ومن وقت لآخر، داخل البلد الواحد، ومن هذه العوامل : الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومستوى التقدم، وطبيعة التقنية المستخدمة، والتقاليد السائدة، وموقع البلد في أيٍّ من مراحل النمو المخطط لها، وندرة عوامل الإنتاج، ونوع الملكية ...... وعوامل كثيرة أخرى، تختلف أهميتها النسبية، بحسب المكان والزمان.

لذلك اقترح بعض " الباحثين والدارسين معايير كمية استرشاديه، متنوعة أحياناً، ومركبة أو ترجيحية أحياناً أخرى، بالإضافة إلى المعايير الوظيفية، ويمكن إيجاز تلك المعايير كالتالي:

المعايير الكمية : وتشمل معياري العمل ورأس المال .

معيار العمالة : وهو من أكثر المعايير الكمية استخداماً، في تحديد حجم المنشآت الصغيرة، نظراً لإمكانية حصر بيانات العمالة، المتوافرة في معظم المنشآت المسجلة في مختلف الدول.

ويتم استخدام معيار العمالة، للمقارنة الدقيقة بين المنشآت المناظرة، التي تقوم على نفس الإنتاج، ولكن نظراً لاختلاف معامل رأس المال/ العمل، فقد لا يصلح استخدام هذا المقياس بمفرده غالباً، كما أنه لا يصلح أيضاً، في حالات تباين القوى الإنتاجية الممكن استخدامها.

ورغم ذلك فكثير من بلدان العالم المتقدم والنامي، تأخذ بهذا المعيار، لتمييز المنشآت الصغيرة عن المتوسطة والكبيرة.

معيار رأس المال : هو مقياس كمي مالي واسع الانتشار أيضاً، ولكن ما هو المقصود برأس مال ؟ نجد أن البعض، يفضل استخدام رأس المال العامل والثابت، الذي يعكس حجم الطاقة الإنتاجية، والبعض الآخر، يستبعد قيمة الأراضي من

رأس المال الثابت، لاختلاف قيمتها من مكان لآخـر، ومـن فـترة لأخـرى، ويـرى الـبعض أن حدود رأس المال، ليست جامدة، ولكنها تتغير وفقاً لظروف البلاد.

معايير ترجيحية أو مركبة: وهي معايير كمية، تستخدم أكثر من متغير في التمييـز، ومنها كمية أو قيمة الإنتاج، ومستوى جودته، والقيمة المضافة، والطاقة الإنتاجية، وحجم الاستهلاك السنوي من المواد.

معايير وظيفية: في حالة عـدم كفايـة المعـايير الكميـة والترجيحيـة أو المركبـة، قـد تستخدم معايير أخرى وظيفية، لتوصيف قدرات المشروعات الصغيرة، مقارنـة بالمتوسـطة والكبيرة ومنها : أن يكون المالك هو المدير غالبـاً، وانخفـاض القـدرات الإداريـة والاتصـال الوثيق بالعملاء والموردين، وصعوبة الاستفادة مـن مسـوق رأس المـال، والحصـول عـلى ائتمان. "[1]

إن اختلاف المعايير من بلد إلى آخر، يخضع لمجموعة من الاعتبارات، التي يتوجـب على صانع القرار، وواضع الأنظمة والقوانين الاهتمام بها بدرجات متفاوتـة، منهـا مـا هـو اقتصادي بالدرجة الأولى(الاقتصاد الكلي)، والتغيرات السياسـية، والقـدرة التمويليـة، التـي تتمتع بها الدولـة، للمسـاهمة في عمليـة التنميـة الاقتصـادية، مـن خـلال وضـع ضـوابط وقوانين، تتمتع بالسهولة والمرونة، وفي نفس الوقت، تتمتع بالحماية والرقابة.

ورغم اختلاف المعايير، إلا أن الهـدف الـرئيس مـن تلـك المعـايير، هـو التنظـيم بالدرجـة الأولى، ووضـع الأنظمـة، التـي يمكـن مـن خلالهـا تحسـين وتطـوير المنشـآت الصـغيرة بالدرجـة الأولى، ورغـم الاختلافـات في المعيـار الواحـد، بـين مجموعـة مـن المؤسسات الحكومية في بلد واحد، كـما هـو واضـح في بدايـة التعريـف، إلا أن الواقـع

1مرعي ، عطية عبد الحي (2002) **دور المعلومات والأدوات المحاسبية في نسبة وتطوير المشروعات الصغيرة** ، المجلة العربية للدراسات التجارية، ، مجلد 26، جامعة المنصورة، ص 277

يتطلب من تلك المنظمات الحكومية، أن يكون الاختلاف فيما بينها ، مبني على أسس علمية صحيحة، وليس على أساس التمويل فقط.

خصائص ومميزات المنشآت الصغيرة :

إنَّ أحد أهم الخصائص في بيئة الأعمال هو الربط بين الملكية والإدارة، وبما أن المنشأة سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، تتكون من عنصرين رئيسين، هما رأس المال وإدارة المنشاة، لهذا ارتبط مفهوم الملكية بالإدارة، وقد نتج عن ذلك، الكثير من المشاكل، والتي كان من أهمها التدخل الشخصي من المالك في إدارة شؤون المنشأة، وتقديم مصالحه الشخصية على مصالح المنشأة، لهذا نجد في الأدبيات الاقتصادية والمحاسبية، طلب وجوب فصل الملكية عن الإدارة، وخاصة في المنشأة الكبيرة والمتوسطة، وذلك من خلال الصفة الاعتبارية لتلك المنشأة (شركات مساهمة مقفلة ، شركات مساهمة عامة)، ولكن هل ينطبق هذا على المنشأة الصغيرة ؟

الجواب : لا يمكن أن يتم فصل الملكية عن الإدارة في المنشأة الصغيرة، لهذا فإن التأهيل العلمي لمالك المنشأة، هو المساهم الوحيد في نجاح تلك المنشأة، وإدارتها بالشكل الصحيح.

ويكون الشكل القانوني للمنشأة الصغيرة، في الأعم الأغلب، مشروعًا فرديًّا، حيث يتحمل صاحب المنشأة، كل أعباء المنشاة، المالية والإدارية بصفة قانونية، وقد تكون المنشأة الصغيرة من نوع (شركات الأشخاص) والتي يتحمل كل فرد فيها المسؤولية القانونية حسب نسبة مساهمته في رأس المال، كما يتميز صاحب المنشأة الصغيرة باستقلالية، بمعنى أن صاحب المنشأة هو الشخص الوحيد صاحب القرار النهائي في المنشأة، فلا أحد يشترك معه في اتخاذ القرارات، سواء المالية أو الإدارية أو التسويقية أو الإنتاجية، لهذا فإنه ينبغي على صاحب المنشأة، أن يتمتع بتحصيل

علمي، وخبرة كافية، لاتخاذ مثل تلك القرارات، والتي تصب في مصلحة المنشأة وليس في المصلحة الشخصية.

ومن الملاحظ في العديد من المنشآت الصغيرة، عدم توفر المستندات والقوائم المالية الكافية، لاستخدامها في اتخاذ القرارات، ويرجع سبب ذلك لعاملين، هما التكلفة والمنفعة، حيث يرى كثير من ملاك المنشآت الصغيرة، بأن التكلفة أعلى من المنفعة، وخاصة أن تلك التكاليف لا تنتج منفعة مالية، وإنما تساهم هذه التكاليف، في توفير معلومات فقط لا غير، ويعتقد الكثير، بأنه يمكن الحصول على تلك المعلومات، أو بأنه لا حاجة لهم بها، قياساً على حجم المنشأة الصغيرة ومقارنتها بالمنشأة الكبيرة، وهذه إحدى أهم الإشكاليات التي يقع فيها أصحاب المنشآت الصغيرة، حينما يتم المقارنة بين المنشأة الصغيرة والمنشأة الكبيرة، من حيث التنظيم والتخطيط والرقابة.

لهذا يتهرب الكثير من ملاك المنشآت الصغيرة، من التكاليف التي لا يرى مالك المنشأة، بأن لها فائدة مالية تعود على المنشأة بالنفع، فتقدم التبريرات غير المقنعة للتهرب من دفع الأموال.

وبما أن صاحب المنشأة الصغيرة، هو المسؤول الأول والأخير عن نجاح المنشأة أو خسارتها، فإنه كذلك، المسؤول عن العلاقات بين العملاء والموردين الذين يتعامل معهم، حيث يقوم صاحب المنشأة الصغيرة، بالتعاقد مع الموردين، سواء داخليين أو خارجين، وذلك حسب المتبع، من الأنظمة والقوانين التي تحكم تلك العلاقات بين العملاء والموردين، إلا أن تلك الأنظمة، قد تكون من جهة واحدة فقط، وخاصة بالنسبة إلى الموردين، حيث تقوم العديد من الشركات والمصانع التي توفر المواد الخام، بتقديم مجموعة من التعليمات التي تحكم عملية التوريد، بخلاف المنشأة الصغيرة، والتي تفتقد في الأعم الأغلب إلى تلك الأنظمة والقوانين التي تحكم العلاقة بين العملاء والموردين.

لهذا فإن المنشأة الصغيرة، تفتقد إلى اللوائح والأنظمة والسياسات، التي تنظم عملية البيع والشراء، فنجد أن تبريرات صاحب المنشأة الصغيرة، هي أن تلك القوانين، تحد من عملية البيع والشراء، وتقلل نسبة المبيعات بشكل كبير جداً، وخاصة بالنسبة إلى العملاء.

وقد تتوفر بعض الفرص السريعة في كثير من الأحيان، لبعض ملاك المنشآت الصغيرة، للدخول في مغامرة أو مخاطرة مالية، لهذا فإن صاحب القرار، هو المالك للمنشأة، فتصبح المغامرة في الدخول ليست مبنية على أساس علمي متين، ولكن على حساب معلومات شخصية أو علاقات شخصية مع البعض، مما قد يؤثر على المنشأة الصغيرة بشكل كبير، وعلى الوضع المالي للمنشأة، مثل تأخير رواتب الموظفين، أو وعدم سداد المستحقات المالية للموردين، مما قد يؤدي إلى وقوع المشاكل بين الموردين ومالك المنشأة، والذي يؤدي بدوره إلى تخلي المورد عن توريد المواد الرئيسة التي تستخدم في العملية الإنتاجية.

يلاحظ مما تقدم، أن خصائص المنشآت الصغيرة،تتميز بجانبين :سلبي وإيجابي، ولهذا فإن نوع النشاط: (الصناعي ، أوالتجاري ، أوالخدمي) تحكمه مجموعة من الاعتبارات، قد تكون قانونية، مثل بعض القوانين التي تصدر من الدولة، والتي لا تسمح بإنتاج بعض المنتجات، التي تؤثر على البيئة مثلاً ، أو عدم تسويق بعض المنتجات مثل (الكحول) في بعض البلاد العربية، فإن نوع النشاط دائماً ما يكون ضمن إطار من الاعتبارات القانونية والتنظيمية .

عليه قد تختلف خصائص ومميزات المنشآت الصغيرة، من حيث النشاط، من بلد إلى آخر، حيث يتوجب في بعض البلدان مثل المملكة العربية السعودية ـ قبل الموافقة بإنشاء أي مشروع ـ تقديم دراسات جدوى اقتصادية للمشروع، ووضع رأس مال في البنك، وتقديم مستندات نظامية يتم الموافقة عليها من الجهات المعنية لإنشاء تلك المشروعات.

دور المنشآت الصغيرة في الاقتصاد الوطني :

للمنشآت الصغيرة دورٌ بارزٌ في المساهمة في الاقتصاد الوطني بدون شك، حيث تمثل المنشآت الصغيرة العصب الرئيس في كثير من بلدان العالم، حيث تساهم تلك المنشآت، في الحد من المشاكل الاقتصادية المهمة والحساسة التي تؤرق حكومات الكثير من الدول، ومن أهمها : (البطالة والفقر) . إن الدور التي تلعبه المنشآت الصغيرة، في التوظيف يعتبر دوراً بارزاً، رغم سرعة دوران الوظائف فيها لأسباب سوف يتم ذكرها لاحقاً.

حيث تعتبر المنشآت الصغيرة أحد مصادر الدخل التي تساهم في زيادة دخول الأفراد، ولذلك فإن كثيرًا من الدول تعتبر المنشآت الصغيرة إحدى الوسائل التي تساهم في زيادة دخل الفرد، وخاصة للأفراد غير المتفرغين للعمل في تلك المشروعات، أو المرتبطين بأعمال في القطاع العام، وهي نسبة كبيرة جدًا، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتوفر للعاملين في القطاع العام، الوقت الكافي لإدارة الأعمال الخاصة بهم، كما يساهم هؤلاء العاملون، بدرجة كبيرة في إدارة وتشغيل المنشآت الصغيرة، وخاصة في الفترة المسائية، لهذا تكثر المنشآت الصغيرة في دول الخليج، وذلك بالاعتماد على الأموال الخاصة أو الاقتراض من البنوك، حيث توافق البنوك على إقراض الموظفين الحكوميين، بناءً على تحويل رواتبهم على تلك البنوك، كضمان تتبعه السياسية البنكية.

كما تعتبر المنشآت الصغيرة، أحد أهم المساهمين في توفير فرص عمل، للأيدي العاملة الوطنية، وهذا واضح وجلي في دول العالم العربي، إلا أن ذلك غير مطبق في دول الخليج العربي، مثل المملكة العربية السعودية، حيث يتم استقدام العمالة الخارجية للعمل في المنشآت الصغيرة، مما قد يحرم شريحة كبيرة من المواطنين من العمل في تلك القطاعات، ويعود ذلك لعدة أسباب، منها : انخفاض الرواتب، وطول مدة العمل، حيث تصل إلى 12 ساعة يومياً أو أكثر من ذلك، هذا بالإضافة إلى وجود

خيارات كثيرة للعمل في وظائف القطاع العام، والذي يتميـز برواتـب عاليـة جـدًّا مقارنـة برواتب المنشآت الصغيرة، لهـذا تعتـبر الأيـدي العاملـة الوطنيـة قليلـة جـدًا في المنشـآت الصغيرة، مقارنة بالشركات الكبيرة.

كما تقوم العديد من الجهات الحكومية، وخاصـة في المملكـة العربيـة السـعودية، بوضع حلول لتوظيف الأيدي العاملة الوطنية، حيث تطلب من المنشـآت الصـغيرة،وجود نسبة معينة من العمالة الوطنية ، ولكن تقوم العديـد مـن تلـك المنشـآت، بـالتهرب مـن توظيف العمالة الوطنية، والتحايل على النظام بالتوظيف الوهمي.

وتعتبر المنشآت الصغيرة، أحـد المسـاهمين في عمليـة تحقيـق التـوازن في عمليـة التنمية الاقتصادية، حيث تساهم المنشآت الصغيرة، في عملية التنمية، وخاصـة إذا كانـت تلك المشاريع ذات طبيعة صناعية.

هذا بالإضافة، إلى التنوع في النشـاط الاقتصـادي، الـذي يسـاهم في تحريـك عجلـة التنمية الاقتصادية بشكل كبـير جـداً، لهـذا اهتمـت الحكومـات، بتنميـة قطـاع المنشـآت الصغيرة، وقدمت القروض الميسرة لهذا القطاع، لمعرفتها التامة بأن ذلك القطاع، هو أحـد أهـم القطاعـات التـي تسـاهم في تحريـك عجلـة التنميـة الاقتصـادية، كـما أن التنويـع الاقتصادي، من حيث القطاعات الاقتصادية : (منشآت صغيرة ، متوسطة ، كبيرة) يساهم في عملية التوازن الاقتصادي.

مما سبق، يتبين أن دور وأهمية المنشآت الصغيرة، لم يعد موضـع خـلاف أو جـدل بين الباحثين والاقتصاديين أو حتى متخذي القـرار، إضـافة لمـا أوردنـاه مـن أهميـة هـذه المنشآت الصـغيرة ومسـاهمتها في الاقتصـاد، فهـي أيضـاً : "تلعـب دوراً هامـا في النشـاط الاقتصادي عموماً، وهي توفر الكثير من مدخلات المنشـآت الكبـيرة، إضـافة إلى اسـتيعاب الكثـير أيضًـا مــن مخرجـات هــذه المنشـآت الكبـيرة، كـما أن تعـدد وكـثرة المشـاريع

الصغيرة، يقرب السوق الذي يعمل به من سوق المنافسة، مما يؤدي لمزايا المنافسة الاقتصادية، مثل الكفاءة التوزيعية للموارد، والتخصيص الأمثل لها ."[1]

لهذا فقد قامت الدول الصناعية المتقدمة، في المساهمة بشكل فعال، في مساعدة المنشآت الصغيرة، وذلك لمساهمة المنشآت الصغيرة في الاقتصاد، وعملية التوازن الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى أن حجم الصادرات، التي تقوم بها تلك المنشآت الصغيرة في الدول المتقدمة، تعتبر مرتفعة، مقارنة بالمنشآت الصغيرة في الوطن العربي، عليه فإنه ينبغي علينا ، أن نولي تلك المنشآت في وطننا العربي مزيداً من الاهتمام، في عملية التمويل وتقديم المساعدات، وتسهيل عمليات التصدير للخارج أو إلى دول الجوار.

وما يعاب أن القوانين الوضعية، في كثير من الدول العربية، تحد من التجارة الخارجية، وقد يكون ذلك بسبب الضرائب، والرسوم الإضافية التي تتحملها المنشآت، والتي بدورها تنعكس على المنتج النهائي، مما قد يؤثر في سعر البيع في الدول المضيفة، لهذا يلجأ المستهلك النهائي إلى شراء المنتج البديل، ذي الجودة العالية، والسعر المنخفض، والمستورد من الدول الأجنبية.

كما ينبغي علينا في الوطن العربي، الاستفادة من التجارب الدولية، في المنشآت الصغيرة، وكيفية المحافظة على المنتج وعلى الربحية، حيث تتحول تلك المنشآت الصغيرة إلى كبيرة في غضون سنوات قليلة.

1نجار، أحمد منير، 2000، **واقع وأفاق مشاريع الأعمال الصغيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية : حالة دولة الكويت**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السادس عشر لكلية التجارة، جامعة المنصورة بعنوان : المشروعات الصغيرة وأفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي ، القاهرة ، ص 8

المشكلات التي تواجهها المنشآت الصغيرة :

تواجه أغلب المنشآت الصغيرة ـ في بعض الدول العربية، ومنها المملكة العربية السعودية ـ مشاكل تتعلق بعدم وجود عمالة مؤهلة لإدارة هذا النوع من المنشآت، فكما هو معلوم، فإن لأصحاب المنشآت الصغيرة، خصائص يجب توافرها لضمان نجاح تلك المنشآت، فقد دلت الدراسات على أهمية المؤهل العلمي، والخبرة الإدارية لملاك المنشآت الصغيرة.

كما توجد العديد من المشاكل في السياسات الاقتصادية، والتوجيهات الحكومية، الإدارية والتنظيمية في الدول العربية، والتي تعتبر عقبات للمنشآت الصغيرة، حيث لم تقدم حكومات معظم البلدان النامية أية برامج منظمة أو طويلة الأجل، لتوجيه ودعم المنشآت الصغيرة، ومساعدتها فنياً ومالياً، هذا بالإضافة، إلى طول الفترة الزمنية اللازمة للحصول على تراخيص رسمية لممارسة النشاط.

حيث أصبحت ظاهرة اختفاء المنشآت الصغيرة، من المشاكل المثيرة للقلق، لكثير من المستفيدين الداخليين والخارجيين، وخاصة المقرضين بالدرجة الأولى، هذا بالإضافة، إلى الجهات المنظمة والمساندة، والتي تقدم العون والمساعدة للمنشآت الصغيرة، متمثلة في الجهات التنظيمية الحكومية والخاصة .

وقد تعود الأسباب في ذلك لعدة عوامل منها : (عوامل مالية، عوامل إدارية، عوامل تشريعية وقانونية)، إلا أن ظاهرة اختفاء المنشآت الصغيرة، أكثر بكثير من المنشآت المتوسطة والكبيرة، " ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تبين أن واحدًا من بين ثلاثة منشآت صغيرة، يختفي في غضون ستة أشهر منذ بدايته، وثلاثة من أربعة منشآت صغيرة تختفي في غضون خمس سنوات، كما تبين أن أكثر من 99% من المنشآت

الفرنسية، التي تعرضت للفشل كانت بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما تشير الإحصاءات في انجلترا، إلى اختفاء ما يقرب من 94% خلال السنوات الخمس الأولى من تسجيلها."[1]

1جليلي ، رياض،2008م، **تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة : الخصائص والتحديات** ، مجلةجسر التنمية، جمهورية مصر العربية ، ص 2

المبحث الثاني

القوائم المالية للمنشآت الصغيرة

مقدمة

تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي الذي تعتمد عليه إدارة المنشأة في تحديد مسار المنشأة مالياً وإدارياً وانتاجياً، فهي المرجع الرئيس في اتخاذ القرارات التي يتم اتخدها إدارة المنشأة، والتي تكون بهدف استمرار المنشأة ورفع الكفاءة الانتاجية والتمويل وتعزيز رأس مال العامل في المنشأة .

تعريف القوائم المالية :

تعتبر القوائم المالية،"هي المنتج النهائي للمعلومات المالية التي يتم استخراجها بعد المعالجة، وذلك عبر النظم المعلوماتية، من قبل إدارة المنشأة، خلال فترة زمنية معينة، والتي أعدت بالطرق المتعارف عليها"[1]، لهذا فهناك قوائم مالية : (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة الأرباح المحتجزة)، كما أنَّ هناك تقارير مالية ومنها : (تقرير مراقب الحسابات ، تقرير مجلس الإدارة).

وقد أشارت الأدبيات المحاسبية أنه : " قد يصعب وضع حد فاصل بين القوائم المالية والتقارير المالية، لأن كلاً منهما، منتج نهائيمن منتجات المحاسبة، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين منها، بالإضافة إلى أن هناك بعض المعلومات المهمة، التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية، قد تحتاج إلى معلومات تفصيلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية "[2]، لهذا قد لا يتمكن المحلل المالي، من معرفة أرقام تلك الحسابات وتفاصيلها، إلا عند الرجوع إلى التقارير المالية المرفقة .

1تعريف من قبل الباحث

2تركي، محمود ابراهيم عبد السلام، (1995م)، **تحليل التقارير المالية** ، مطابع جامعة الملك سعود 1416م، المملكة العربية السعودية، الرياض ، ص 5

وعلى مر التاريخ، تطورت القوائم المالية، وزاد معدل الإفصاح المطلوب في القـوائم المالية، ولتفسيربعض الحسابات، يحتاج قارئ القـوائم الماليـة، إلى شرح تلـك الأرقـام ذات الأهمية النسبية، لذلك فقد ساهمت التقارير المالية المعتمدة من مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، لتوضيح بعض المعلومات الماليـة للمسـتفيدين، وعـلى سـبيل المثـال لا الـحصر، توضيح :(نسب الاستهلاك، القروض، الشهرة ، التمويل .....الـخ) أو مـا قـد نطلـق عليهـا بالسياسات المحاسبية.

لهذا أصبحت القوائم الماليـة والتقـارير الماليـة، مكملـة لبعضـها الـبعض، وبسـبب الحاجة الماسة، لتحليل القوائم المالية، من قبل المحللين الماليين، فإنه لا غنى عـن التقـارير المالية، لمعرفة الوضع المالي للمنشأة.

حيث : " تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية، في الاتصال بالأطراف المهتمـة بأنشطة المنشأة، فمن خلال القوائم المالية، يمكـن لتلـك الأطـراف التعـرف عـلى العنـاصر الرئيسة، المؤثرة على المركز المالي للمنشأة، وما حققته مـن نتـائج، وتمثـل القـوائم الماليـة، الناتج النهائي للعملية الحسابية، والتي تصف العمليات المالية للمنشأة، وتتعلق كل قائمـة مالية، بتأريخ معين، أو تغطي فترة معينة، من نشاط الأعمال."[1]

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى : " أن القوائم الماليـة تعتـبر عصـب التقارير الماليـة، وهـي تحتـوي عـلى معلومـات، يـراد توصـيلها للمسـتفيدين مـن خـارج المشروع ، بينما تحتوي التقـارير الماليـة ـ بالإضـافة إلى القـوائم الماليـة ـ عـلى الكثـير مـن المعلومات المالية وغير المالية، والتي لا توجد بالقوائم المالية، مثل معلومات عن : النشاط الإنتاجي والتسويقي للـمشروع، والعوامـل الاقتصـادية أو السياسـية التـي قـد تـؤثر فيـه مستقبلاً."[2]

---

1 حماد، طارق عبد العال، 2006م، **التقارير المالية** ، الدار الجامعية ، مصر القاهرة ، ص 115

2تركي، محمود ابراهيم عبـد السـلام، 1995م،**تحليـل التقـارير الماليـة** ، مطـابع جامعـة الملـك سـعود 1416م، المملكة العربية السعودية، الرياض ، ص 5

وقد ورد في معايير المحاسبة السعودية : " تعتبر القوائم المالية، الوسيلة التي تستخدم لإبلاغ الأطراف الخارجية بالمعلومات التي تم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية، بصورة دورية منتظمة، وتنقسم هذه المعلومات، إلى نوعين رئيسين :

(أرصدة) ترتبط بتأريخ معين ، أو بلحظة زمنية معينة .

(تدفقات) ترتبط بفترة زمنية معينة .

ويشير اصطلاح (الأرصدة)، إلى المعلومات التي تتعلق بالمركز المالي للمنشأة، في لحظة زمنية معينة، وتعتبر الأصول والخصوم، وحقوق أصحاب رأس المال، العناصر الأساسية التي تصور المركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة، ويشير اصطلاح (التدفقات)، إلى المعلومات التي تتعلق بالمتغيرات، التي تطرأ على المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة" [1]، سواء كانت تلك المتغيرات، في الأجل القصير أو الأجل الطويل.

التناسق والترابط بين القوائم المالية والتقارير المالية :

يعتبر التناسق والترابط بين القوائم المالية والتقارير المالية أمراً مهماً لاستخراج المعلومات المحاسبية، التي يمكن الاستفادة منها، ولولا هذا الترابط لما أمكن استخراج معلومات ذات فائدة للمستفيدين، حيث تمثل القوائم المالية، أهم مخرجات النظام المحاسبي، والتي تتمثل في مجموعة القوائم المالية الأساسيةوالتقارير المالية، والتي تقدم للمستفيدين الخارجيين والداخليين، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم.

كما تشير أدبيات المحاسبة، إلى أنه : " قبل إصدار هيئة معايير المحاسبة المالية، لإطارها المفهومي، اكتفت مهنة المحاسبة لفترة طويلة من الزمن بقائمتين ماليتين فقط، وهما : قائمة الدخل وقائمة المركز المالي للوحدة المحاسبية، ولقد حدد (FASB)، أربع قوائم مالية، مترابطة ومتكاملة، يتوجب على جميع الوحدات المحاسبية، إعدادها دورياً:

1 معايير المحاسبة السعودية ،2007 ، **معايير المحاسبة المالية، المجلد الأول** ، المملكة العربية السعودية ، ص 206

1. قائمة الدخل .
2. قائمة المركز المالي .
3. قائمة التغير في حقوق الملكية .
4. قائمة التدفق النقدي .

ويلاحظ أن القوائم المالية الثلاثة الأولى، يتم إعدادها استناداً إلى أساس الاستحقاق، وهو أساس مقبول عموماً، في المعايير الامريكيـة، ومعـايير المحاسـبة الدوليـة، أمـا القائمـة الرابعة، قائمة التدفق النقدي، فيتم إعدادها استناداً على فكرة الأساس النقدي، وهذا يمثل إضافة جديدة في المحاسبة، تربط بين الأساسين في الاستفادة من ميزاتهما."[1]

كما يلاحظ أن ترتيب تلك القوائم، قد أُعد وفق الأهمية النسبية، حيث تعتبر قائمة الدخل من أهم القوائم الأربعة.

الأهمية النسبية للقوائم المالية :

تعتبر الأهمية النسبية، أحـد أهـم المبـادئ المتعلقـة بجـودة المعلومـات الماليـة، حيث: " تعتبر من أهم نقط الفصل، في تحديد معـالم السياسـة المحاسـبية، ولعـل أكـبر دليل على ذلك، هو أن معظم المعايير المحاسبية، التي تصدر عن مجلس المحاسبة المالية FASB، تأتي بالعبارة التالية - هذا المعيار لا يلزم تطبيقه في حالة العناصر التي لـيس لهـا أهمية نسبية - فمثلاً يمكن تجاهل استخدام أسـاس القيمـة الحاليـة في تقـويم عنـاصر الخصوم في قائمة المركز المالي، إذا كانت فترة الائتمان قصيرة نسبياً، أو أن معدل الفائدة المتفق عليه منخفض نسبياً، مثال آخر، نجده في كثير من النفقات الرأسمالية، التي يمكن معالجتها كمصروف إيرادي، نظراً لأن قيمتها لا تـبرر عمليـة التوزيـع والتخصـيص عـلى الفترات المستفيدة، إن الأخذ باعتبار الأهميـة النسـبية، في تحديـد السياسـة المحاسـبية

1حنان ، رضوان حلوه، 2006م،**النموذج المحاسبي المعاصر**، دار وائل للنشر ، الاردن ، ص 249-251

للمنشأة، ما هو إلا تطبيق لمبدأ اقتصاديات المعلومات، حيث من غير المعقول، أن يتم اختيار الطرق المحاسبية دون مراعاة لتكاليف تطبيقها، أو أن نفترض دائماً، أن العائد من المعلومات المحاسبية يزيد على تكاليف إنتاج وتوصيل هذه المعلومات ." [1]

وبناء عليه فإن : "المحتوى الإعلامي للتقارير المالية "[2] ذو تكلفة، حيث يشير مطر إلى :" أن من أهم ثمار تطور نظرية المحاسبة، التوجه من المنهج التقليدي، الذي كان يتمحور حول دور الحماية المحاسبية، إلى المناهج الحديثة، التي تتمحور حول دور المحاسبة كنظام للمعلومات، وقد عرف منها منهج أو مدخل الإفادة في اتخاذ القرارات، والذي تقاس وفقاً له قيمة التقارير المالية، بمقدار الفائدة أو المنفعة المحققة من هذه التقارير لمستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ثم منهج اقتصاديات المعلومات، الذي يعطي أهمية خاصة لتقييم القيمة الاقتصادية للمعلومات المتوفرة في التقارير المالية، من خلال استخدام أسلوب تحليل التكلفة / العائد، ووفقاً لهذا المنهج فإنه ينظر إلى المعلومات المحاسبية باعتبارها سلعة اقتصادية، على نقيض المناهج التقليدية لنظرية المحاسبة، التي كانت المعلومات وفقاً لها من ضمن السلع، ولذلك فإنه يجب أن تعامل المعلومات المحتوية في التقارير المالية المنشورة وما يرافقها من إفصاح، على أنها سلعة خاصة للمنشأة المصدرة، وليست سلعة عامة، وحيث أن تلك المعلومات، ليست بلا تكلفة، لذا يجب أن تكون الفائدة المتحققة للمنشأة منها، متفوقةً على التكاليف، التي تكبدتها في إعدادها ونشرها" . [3]

1 الشيرازي ، عباس مهدي، 1991م **النظرية المحاسبية** ، ذات السلاسل ، الكويت ص 103

2مفهوم المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية فيقصد به " قيمة ما يحتويه التقرير من معلوماتاقتصادية، من وجهة نظر مستخدمي هذا التقرير في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمنشأة، مثل القرارات التي يتخذها المستثمرين بشأن توظيف أموالهم فيها، أو قرارات المقرضين بشأن منحها التسهيلات المصرفية والائتمانية "مطر، محمد، السويطي، موسى، 2008م، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض** ، دار وائل للنشر ، الاردن ص317

3مصدر سابق، ص317

لهذا فإن تطبيق الأهمية النسبية، في الإفصاح عن بنود القوائم المالية، ذو أهمية كبيرة، حيث : " يرى كثير من المحاسبين، أنه من غير المجدي، أن تتم صياغة تعليمات أو معيار بخصوص تطبيق الأهمية النسبية، فقرارات الأهمية النسبية- والتي تبدأ من القياس المحاسبي، وصولاً إلى الإفصاح والتوصيل - تتطلب ممارسة حكم وتقييم المحاسب لطبيعة وحجم النشاط، والظروف المحيطة عموماً، فمن الصعب - إن لم يكن مستحيلاً - إيجاد حل نمطي معياري، لمشكلة الأهمية النسبية، نظراً للتعقيدات والاختلافات الكبيرة التي يواجهها المحاسبون، وكذلك اختلاف الحال، من دورة محاسبية إلى أخرى، في المنشأة الواحدة أو بين المنشآت المماثلة، فما يعتبر مهماً نسبياً، في دورة أو منشاة معنية، قد يعتبر غير مهم نسبياً في دورة تالية أو منشأة أخرى، ومع ذلك فإن ترك التفسير والتطبيق للمحاسب يضعف صورة المهنة، ويؤدي إلى إدخال الجانب الذاتي في عملية القياس وإعداد التقارير المالية، الأمر الذي يؤثر سلباً على خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية". [1]

في حين قد تعتبر الأهمية النسيبة غير ملائمة في تطبيقاتها على القوائم المالية، من وجهة نظر اقتصادية، فقد يتم الإفصاح عن تفاصيل بعض الحسابات، ويؤثر ذلك على المنشأة، من حيث التنافسية، أو زيادة درجة المخاطر، التي قد تتعرض لها من قبل المنافسين، ومثل ذلك معيار التقارير القطاعية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، والذي يفصح عن بيانات تفصيلية عن نتائج كل قطاع من القطاعات التشغيلية .

لهذا تعتبر " المعلومات ذات أهمية نسبية، إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفها أو تحريفها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر، في ضوء الظروف

1حنان ، رضوان حلوه، 2006م،**النموذج المحاسبي المعاصر**، دار وائل للنشر ، الاردن ، ص 229

الخاصة للحذف أو التحريف، وعليه يزودنا مفهوم الأهمية النسبية، بنقطة قطع، وليس خاصية أساسية للمعلومات لكي تكون مفيدة".[1]

الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل :

ترتبط الاهمية النسبية والإفصاح ارتباطاً وثيقاً، حيث يساهم هذا الارتباط في جودة المعلومات المالية، حيث "يرتبط هذان المفهومان ببعضهما، كما أنهما يرتبطان معاً، بمفهومي الملاءمة وأمانة المعلومات، ويرجع السبب في ارتباط الأهمية النسبية بالإفصاح الأمثل إلى أنه يتعيَّن الإفصاح عن المعلومات المهمة، كما أنه يفترض عدم أهمية المعلومات التي لا يتم الإفصاح عنها ، وأن القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها، يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية، ومن هنا جاء الارتباط مع مفهوم أمانة المعلومات، كما تستلزم خاصية الأهمية النسبية توجيه الاهتمام إلى من يستخدمون القوائم المالية، والتعرف على ما يحتاجونه من المعلومات".[2]

فإن الأسباب التي أدت إلى انهيار كبرى الشركات العالمية، يعود بالدرجة الأولى، إلى التلاعب المالي في القوائم المالية والتقارير المالية، بسبب عدم وجود درجة كافية من الإفصاح لبعض البنود ذات الأهمية النسبية، لهذا قامت المنظمات الدولية بوضع المعايير المحاسبية، والمطالبة بزيادة الإفصاح في القوائم المالية والتقارير المالية، لتوضيح كافة البنود التي من الممكن أن يتم التلاعب من خلالها، بدون علم المستفيدين.

وعند الرجوع إلى الحقب التأريخية، لنشأة المحاسبة، يتضح لنا مدى التغير الذي طرأ على القوائم المالية حيث " اكتفت مهنة المحاسبة لفترة طويلة من الزمن بقائمتين

1حماد، طارق عبد العال، 2006م، **التقارير المالية** ، الدار الجامعية ، مصر القاهرة ، ص 90

2معايير المحاسبة السعودية ،2007 ، **معايير المحاسبة المالية**، المجلد الأول ، المملكة العربية السعودية ، ص 247

ماليتين فقط، هما قائمة الدخل وقائمة المركز المـالي للوحـدة المحاسـبية "[1]، إلى أن تطـورت الحاجة إلى القوائم المالية، وأصبحت أربع قوائم المالية :(قائمة المركز المالي، قائمة الدخل ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وقائمة التـدفقات النقديـة)، هـذا بالإضـافة إلى تقريـر مجلـس الإدارة، وتقريـر المحاسـب القـانوني، إلا أنـه وبعـد تـأثير العوامـل الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية، فإنَّ ذلك تطلب من المنشـآت زيـادة تلـك التقـارير، ومنهـا عـلى سبيل المثال ما يلي :

- القوائم المالية القطاعية .
- القوائم المالية متعددة الاغراض .
- القوائم المالية الدورية (ربع سنوية، نصف سنوية ، سنوية) .
- القوائم المالية المستقبلية (التنبؤية) .
- القوائم المالية الموجزة .
- القوائم المالية عن الموارد البشرية .
- القوائم المحاسبية الاجتماعية .
- القوائم المالية بالقيمة المضافة .

أنواع القوائم المالية :

تقسم القوائم المالية، إلى نوعين من القوائم : أساسية، وأخرى مكملـة أو ملحقـة"، أما القوائم المالية الأساسية فهي تلك القوائم التي يتم إعدادها بصـورة منتظمـة ودوريـة من الحسابات، وتوفر لنا الحد الأدنى من المعلومـات المحاسـبية اللازمـة لتحقيـق أهـداف المحاسبة المالية، ولقد حـدد مجلـس معـايير المحاسـبة الأمـريكي، مجموعـة متكاملـة مـن القوائم المالية، يتعـين عـلى كافـة الوحـدات المحاسـبية، إعـدادها بصـورة دوريـة، وهـذه المجموعة من القوائم المالية الأساسية هي:

1 حنان ، رضوان حلوه، 2006م،**النموذج المحاسبي المعاصر**، دار وائل للنشر ، الاردن ، ص 247

1. قائمة الدخل .
2. قائمة المركز المالي .
3. قائمة التغير في حقوق الملكية .
4. قائمة التدفق النقدي .

أما القوائم المالية الملحقة، فهي قوائم إضافية، تقوم الوحدات المحاسبية، بإعدادها إما بصورة تطوعية (اختيارية)، وإما بناء على توصيات محاسبية، لمقابلة ظروف معينة أو لتنظيم أوضاع خاصة، ونجد أمثلة على القوائم المالية الملحقة في : قوائم مالية موحدة لمجموعة من الشركات التي تكون وحدة اقتصادية متكاملة، قوائم مالية قطاعية، عن خطوط الإنتاج والتوزيع، في الوحدات ذات النشاط المتعدد" . [1]

وقد دخل تطور كبير في المعايير المحاسبية الدولية، التي تتطلب أن يتم الإفصاح عن معلومات إضافية، لبعض العمليات التي تقوم بها المنشأة، وعرضها في التقارير المالية الملحقة، مثل معيار العمليات مع ذوي العلاقة، الاستثمارات في الأوراق المالية......الخ.

كما أن هناك، بعض المتطلبات التي تؤثر على درجة الإفصاح في القوائم المالية والتقارير المالية، مثل : (الهيئات الحكومية - الهيئات العالمية)، مثل معايير بازل (1،2،3) الخاصة بشركات الأموال مثل: البنوك، والتي تتطلب أن يتم الإفصاح، عن الكثير من المعلومات المالية، مثل كفاية رأس المال .

البنود التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية :

تمثل القوائم المالية والتقارير المالية وما تتضمنهما من معلومات، الأساس الذي يمكن من خلاله معرفة مدى الإفصاح، الذي يساعد مستخدمي تلك القوائم، من الاستفادة في اتخاذ القرارات.

1الشيرازي ، عباس مهدي، 1991م **النظرية المحاسبية** ، ذات السلاسل ، الكويت ص 210

لهذا زادت معدلات الإفصاح في القوائم المالية بشكل كبير جداً، بسبب تنوع الجهات المستفيدة، من تلك القوائم المالية، وطلبها الزيادة في الإفصاح، لضمان وسلامة علاقتها مع المنشأة، فقد يتضمن الإفصاح : (معلومات عامة، معلومات عن الإدارة، معلومات عن هيكل التمويل للمنشأة، معلومات استثمارية ومالية، معلومات عن الميزانية العمومية، معلومات عن قائمة الدخل، معلومات عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية، معلومات عن قائمة الدفقات النقدية، معلومات عن السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة، معلومات دورية، معلومات عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة، معلومات عن التطورات الحديثة والمتوقعة، معلومات عن الإيضاحات الأخرى).

يتضح مما تقدم، كبر حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية والتقارير المالية، وهذا بطبيعة الحال زاد من حجم المعلومات المالية إلى حد الإفراط، فقد توسع النقاش في الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الحالي، من قبل معدي القوائم المالية، الذين يرون أن متطلبات الإفصاح زائدة إلى حد الإفراط، بينما يرى المستثمرون، أنهم بحاجة للمزيد من الإفصاح، حيث: " يمثل الحمل المفرط للإفصاح هماً مشتركاً بالنسبة لكافة أصحاب المصلحة، ابتداءً من المستثمرين، ومراجعي شركات المشاريع الصغيرة، حتى كبار المسؤولين بالشركات الكبرى، وقد ذكر العديد منهم، أن التقارير المالية لا تتجاوز في الواقع كونها تقارير طويلة جداً، ونتيجة لذلك أصبحت أقل فعالية، للتواصل مع المستثمرين، ومع ذلك ما يزال المستثمرون يطلبون مزيداً من المعلومات، خاصة عندما تواجه الأعمال التجارية تراجعاً أو انحدار نحو الإفلاس، ومثل هذه المعلوماتالتي يطلبها المستثمرون، تكون في الغالب متوفرة بالقوائم المالية، إلا أنهم لا يرونها او لا يتعرفون عليها"[1].

1**مجلة المحاسبون** ، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ،المملكة العربية السعودية ، العدد 73 اكتوبر 2012م ،ص 30

بالإضافة إلى ما تقدم فإنَّه يدخل ضمن إطار ذلك الإفصاح عن لائحة حوكمة الشركات، والتي تتطلب أن يتم الإفصاح عن كثير من البنود التي تنشر مع التقارير المالية، والتي توضح مدى التزام المنشأة بلائحة حوكمة الشركات، فقد ساهمت في زيادة معدل الإفصاح، في القوائم المالية المنشورة، حتى أصبحت تلك التقارير كبيرة جداً وتحتاج إلى وقت وجهد حتى يتم تحليلها، تحليلاً دقيقاً ومفيداً .

القوائم المالية والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة :

من خلال ما تقدم، يتضح للباحث أن أهمية القوائم والتقارير المالية والجهود المبذولة في زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات الجوهرية، التي تؤثر على نشاط المنشأة، لهذا سعت لجنة المعايير الدولية، لتوضيح مستوى الإفصاح المطلوب بالحد الأدنى في المنشآت، لكن وعلى الرغم من الفوائد الكبيرة لتلك الزيادة بالنسبة للمستفيدين، إلا أنها زادت من معدل التكلفة.

عليه فإن المنشأة الصغيرة، تعاني من تلك التكلفة التي تتعلق بالتقارير المالية، لهذا فقد وجب على لجنة المعايير الدولية، أن تقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، للمساهمة في التوزان بين المنفعة والتكلفة، وذلك بما يتعلق ببنود الإفصاح في القوائم المالية، والذي سيتم تناوله بالدراسة والتحليل في المبحث القادم.

كما تشير الدراسات المحاسبية إلى أنه يتطلب من لجنة المعايير أن تراعي الوضع المالي للمنشاة الصغيرة، حيث إن المنشآت الصغيرة ذات رؤوس أموال صغيرة، وخاصة إذا ما تم مقارنتها بالمنشآت الكبيرة، كما أن الحاجة للتقارير المالية المفصلة في المنشآت الصغيرة، قد تكون منحصرة في :(مالك المنشأة، مصلحة الزكاة والدخل أو الضريبة، الجهات الممولة، والدائنون)،ولهذا فقد تطلَّب أن تكون هناك مجموعة من الاعتبارات التي على ضوئها يمكن أن تكون التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ذات جدوى، ومفيدة لكل الأطراف.

كما ينبغي أن يكون مالك المنشأة الصغيرة ذو كفاءة ودراية بالمحاسبة المالية، ومن المهم أن يتم الإعداد الأمثل لملاك المنشـأة، وتـدريبهم إدارياً ومالياً، وتعـريفهما لأهميـة الكبيرة للمعلومات المالية، والتي يمكن من خلالها، اتخاذ قرارات تصب في مصلحة المنشأة، إلا أن الواقع يشير إلى أن الكثير من مـلاك المنشـآت الصـغيرة، غـير مؤهـل بدرجـة كافيـة للتعامل مع البيانات المالية، بشكل يحقق أهداف المحاسبة بالدرجة الأولى.

عليـه يقـترح الباحـث، أن تقـدم المـنظمات الممولـة بعـض المسـاعدة المحاسـبية والإدارية وذلك بتقديم بعض البرامج المحاسبية (سوفت ويـر) ، والتـي يـتم اسـتخدامها من قبل المنشآت الصغيرة، قبل تمويلها بالمبالغ المالية التي تحتاجهـا، وتـدريب مـن يقـوم بالعمل المحاسبي على كيفية العمل بالبرنـامج، مـما قـد يسـاعد بدرجـة كبـيرة في تنظـيم العمل المالي للمنشأة الصغيرة، بالإضافة إلى ذلك فقد يكـون هنـاك تعـاون بـين أكـثر مـن جهة، مثل مصـلحة الزكـاة والـدخل والجهـات الممولـة مثـل : (القطاعـات الحكوميـة أو الخاصة)، بطلب تطبيق البرنامج المحاسبي، والذي يتطلب إدخال بعـض البيانـات الماليـة بشكل سريع وسهل، يحفظ حقوق الجميع من التلاعب والسرقة، ويساعد في عملية اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية.

استناداً لما ذكر سابقًا، فإن القوائم الماليـة والتقـارير الماليـة، في المنشـآت الصـغيرة، ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمنشأة من ناحيـة التمويـل، حيـث تقـوم المنشـآت الصـغيرة، بتقديم قوائمها المالية للجهات الممولة، وخاصة البنوك التجارية، لفتح اعتمادات مستندية، أو ضمانات مالية، أو التقدم لطلب قروض مالية، تساعد المنشأة على الاستمرارية، وتمويل الأنشطة التشغيلية.

كما أن توفير القوائم المالية والتقارير المالية، يساعد الجهات الحكوميـة، والمتمثلـة في مصلحة الزكـاة والـدخل والضريبـة، إلى سرعـة اسـتخراج مـا يسـمى (بشـهادة الزكـاة

او الضريبة)، والتي تفيد أن المنشأة قد قامت بتقديم زكاتها أو ضريبتها على السنة المنتهية، مما قد يساعد تلك المنشاة للحصول على الكثير من المناقصات الحكومية، في حال تقدمت تلك المنشآت للمنافسة في الحصول على تلك المناقصات وخاصة في الدول النامية.

كما يقوم الدائنون بطلب القوائم المالية، سواءً كانت الشركات كبيرة أو صغيرة، قبل التعاقد معها، بتوفير بعض المواد بالأجل القريب أو البعيد، حيث يتم اتخاد القرار من الدائنين بصفة رئيسة بعد التحليل المالي للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة، وعلى ضوء ذلك يمكن التأكد من مقدرة المنشأة الصغيرة على السداد، لهذا قد لا يوافق الدائنون على تمويل المنشأة الصغيرة، بسبب ضعف السيولة النقدية أو غيرها .

لهذا يتطلب من المنشآت الصغيرة، أن تفصح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، التي تساعدها على الحصول على تمويل من الدائنين وغيرهم.

الإفصاح في القوائم المالية للمنشآت الصغيرة :

بناءً على متقدم ذكره، فإن الافصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، يعتبر ذا أهمية بالغة، ولكن ما هي تلك المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في المنشآت الصغيرة؟ الجواب عن ذلك :

تعتبر الأهمية النسبية مع الإفصاح، ثنائيًا لا يمكن الاستغناء عنه، هذا بالإضافة إلى أنه يجب توضيح الجهة المستفيدة من القوائم المالية للمنشآت الصغيرة، حتى يمكن الإفصاح عن المعلومات التي يمكن أن تستفيد منها تلك الجهات، حيث تعتبر الجهات الممولة، سواء كانت حكومية أو خاصة، هي الجهات المستفيدة بالدرجة الأولى، من الإفصاح في القوائم المالية، لمعرفة قدرة المنشأة على السداد، لهذا يجب أن تحتوي تلك القوائم على المعلومات التي يمكن من خلالها معرفة وضع المنشأة المالي بشكل واضح.

فالقوائم المالية في المنشآت الصغيرة، يجب أن تحتوي في الحد الأدنى على تلك المعلومات التي يمكن أن يستفيد منها الجميع، سواء (داخليين أو خارجيين)، كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، معيار التكلفة والمنفعة، فالمعلومات التي يتم إنتاجها ذات تكلفة على المنشأة الصغيرة، وكما هو معروف فإن المنشآت الصغيرة ذات رؤوس أموال صغيرة، وعليه يجب أن يتم التوافق والتناسق، بين التكلفة والمنفعة، بشكل يلبي جميع المتطلبات بشكل معقول.

إلا أن استخدام الحاسب الآلي في الوقت الحالي، أو ما يسمى بنظم المعلومات المحاسبية، أحد المساهمين في تطور المخرجات المحاسبية، لهذا تساهم هذه النظم بشكل كبير جداً، في تقليل التكلفة، بالنسبة إلى إنتاج المعلومات المحاسبية بسرعة ودقة عالية، حيث يمكن الاستفادة منها، وتقديمها إلى الجهات المستفيدة بأسرع وقت ممكن، حيث ساهمت تلك التقنية، بتطور إنتاج المعلومات المحاسبية، بشكل كبير وسريع جداً، لهذا يجب على صاحب المنشأة الصغيرة، أن يكون على درجة عالية من الكفاءة والخبرة في التعامل مع مثل تلك البرامج، لكي يستفيد منها بأكبر قدر ممكن، وذلك لما تتميز به تلك البرامج، من مميزات يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

المبحث الثالث

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة

مقدمة:

المعايير المحاسبة الدولية، إصبحت ضرورة وملزمة في كثير من دول العالم، وذلك لارتباط تلك الدول بنظام عولمي عالمي يهدف إلى توحيد أسس التجارة العالمية بشكل منظم ومقبول من قبل الجميع .

نبذة مختصرة عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة :

تأسس مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 2001م، كجزء من مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، وتهدف هذه المؤسسة، إلى تطوير مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية، والتي تتصف بأنها عالمية، كما تتميز بأنها عالية الجودة، وقابلة للفهم لدى جميع المستخدمين.

وورد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة : أن مجلس معايير المحاسبة الدولية، يقوم"بوضع ونشر معيار منفصل، لتطبيقه على البيانات المالية ذات الغرض العام، والتقارير المالية الأخرى الخاصة بالمنشآت التي يشار إليها في العديد من البلدان بمصطلحات مختلفة، بما في ذلك المنشآت الصغيرة SME,s، والمنشآت الصغيرة التي لا تتحمل مسؤولية عامة، وذلك المعيار، هو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"[1].

لقد قامت مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية، بوضع معيار للمنشآت الصغيرة، وقد اعتمدت على تحديد هذه المنشآت، على أساس أن تلك المنشآت، لا

1**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم**، 2009م، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ص 7

تتحمل أي مسؤولية عامة، أي أن تلك المنشآت لا تكون مدرجة في أسواق المال، وهذا بطبيعة الحال، قد أدى إلى تجاهل العديد من المعايير التي تحدد بها المنشآت بأنها منشآت صغيرة أو كبيرة، مثل معيار : (عدد العمال ، رأس المال)، وهذا يعود بالدرجة الأولى، إلى أن لجنة المعايير، حينما قامت بتحديد المعيار على المنشآت الصغيرة، وصفتها بأنها ليست ذات غرض عام، وبذلك قد تخلصت من مشكلة عدم توحيد المعايير الأخرى، والتي تحدد حجم المنشأة، وذلك بسبب الاختلافات في معايير تحديد حجم المنشأة في جميع دول العالم، فمعيار عدد العمال أو رأس المال، يختلف من دولة إلى أخرى، وقد يختلف داخل الدولة نفسها.

لهذا رأى مجلس المعايير، أن يتم تحديد المعيار بهذه الصفة، وتطبيقه على المنشآت الصغيرة أو المتوسطة، وهو في رأي الباحث، قد حقق الهدف من وضع ذلك المعيار، الذي وُضِع لتحديد حجم المنشأة، وبهذا تخلص من الانتقادات التي قد توجه له، إذا ما اعتمد على معايير أخرى، خلاف ذلك المعيار، مثل (رأس المال ، عدد العمال) وغيرها.

عليه فقد ورد في المعيار : " يرد تعريف وتوضيح لمصطلح المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،كما استخدمه مجلس معايير المحاسبة الدولية،" المنشآت الصغيرة والمتوسطة" وقد وضعت العديد من الدول، في جميع أنحاء العالم، تعريفات خاصة بها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لمجموعة واسعة من الأغراض، بما في ذلك تحديد التزامات إعداد التقارير المالية، وغالبا ما تتضمن هذه التعريفات الوطنية والإقليمية معايير كمية، تستند إلى الإيرادات أو الأصول أو الموظفين أو غيرهامن العوامل، وفي كثير من الأحيان، يستخدم مصطلح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بحيث يعني أو يتضمن

المنشآت الصغيرة جداً، بغض النظر عما إذا كانت، تقوم بنشر البيانات المالية ذات الغرض العام للمستخدمين الخارجين"[1]

فقد تعد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لاستخدامها للعديد من المستفيدين الفعليين، مثل المالكين و الجهات الممولة (البنوك ، الموردين)، وجهات رقابية، مثل مصلحة الزكاة والدخل (الضريبة)، لهذا ذكر المعيار : " تقوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في الكثير من الأحيان، بإعداد بيانات مالية لاستخدام المالكين- المدراء فقط أو لاستخدام السلطات الضريبية فقط، أو لاستخدام سلطات حكومية أخرى، ولا تكون البيانات المالية، التي يتم إعدادها فقط لهذه الأغراض هي بالضرورة بيانات مالية ذات غرض عام" .[2]

كما أن طبيعة الضرائب تختلف من دولة إلى أخرى، لهذا فقد أشار المعيار لذلك بقوله : " تنفرد كل دولة بقوانين ضريبية خاصة بها، وتختلف أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام، من أهداف التقارير بشأن الأرباح الخاضعة للضريبة، ولذلك، فإنه من غير المحتمل، أن تتمثل البيانات المالية المعدة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بشكل كامل لجميع المقاييس، التي تتطلبها القوانين والأنظمة الضريبية في دولة ما، وبإمكان أي دولة، أن تخفف من العبء المزدوج لإعداد التقارير والواقع على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال هيكلة التقارير الضريبية، كتسويات من الربح أو الخسارة المحددة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعبر وسائل أخرى".[3]

---

1 مصدر سابق، ص 7

2مصدر سابق، ص 7

3مصدر سابق، ص 7

تعريف المنشآت الصغيرة على ضوء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة :

لقد تطرق المعيار إلى تعريف المنشآت الصغيرة، حيث أشار إلى : " إن المنشآت الصغيرة هي المنشآت التي ليس لها مسؤولية عامة، و تنشر البيانات المالية ذات الغرض العام للمستخدمين الخارجين، وتشمل الأمثلة على المستخدمين الخارجيين المالكين الذين يشاركون في إدارة الأعمال، والدائنين الحاليين والمحتملين، ووكالات تصنيف الائتمان" .[1]

في حين وضح المعيار أن المنشآت ذات المسؤولية العامة هي : " التي يتم تداول أدوات الدين، أو أدوات حقوق الملكية بها في سوق عام، أو التي تكون بصدد إصدار هذه الأدوات للتداول في السوق العام :(سوق بورصة محلية أو أجنبية أو سوق مباشر، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية)، أو كانت تمتلك أصولا بصفة ائتمانية لمجموعة واسعة من الأطراف الخارجية، كواحدة من أعمالها الرئيسة، وهذا ينطبق على البنوك، واتحادات الائتمان، وشركات التأمين، ووسطاء / سماسرة الأوراق المالية، وصناديق الاستثمار المشترك وبنوك الاستثمار " .[2]

الهدف من البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة :

أشار المعيار إلى هدف البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث : " تهدف البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء، والتدفقات النقدية للمنشأة، وتكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لقاعدة عريضة من المستخدمين، الذين لا يكونون في موقف يستطيعون فيه

1مصدر سابق، ص 10

2مصدر سابق، ص10

طلب تقارير مصممة لتلبية احتياجاتهم المحددة من المعلومات، وتظهـر البيانـات الماليـة كذلك نتائج التدبير الإداري، أو محاسبة الإدارة عن الموارد الموكلة إليها" .[1]

يتضح مما سبق، أن هدف القوائم المالية متنوعة وعديدة، وقد لا تخرج من نطاق الأهـداف العامـة للتقـارير الماليـة، وهـو تـوفير معلومـات حـول المركـز المـالي للمنشـأة، والتـدفقات النقديـة لهـا، والتـي يمكـن مـن خلالهـا اسـتخراج معلومـات مفيـدة لجميـع المستخدمين في اتخاذ قراراتهم، بما يتعلق بعلاقاتهم بالمنشأة .

مستخدمو البيانات المالية :

يعتبر مستخدمو البيانات المالية الجهة المستفيدة بالدرجة الأولى من تلـك القـوائم المالية التي يتم إعدادها وفق المعيار الدولي، إلا أن كـل جهـة تهـدف لتحقيـق نـوع مـن الفائدة من تلك القوائم، وتلك الجهات الخارجية، تنقسم إلى خمسة أقسـام، حيـث أشـار المعيار إلى أن :"المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي لا تتحمل مسؤولية عامة، والتي تنشر بيانات مالية، لأغراض عامة للمسـتخدمين الخـارجيين، وتشمل المجموعات الرئيسة للمستخدمين الخارجيين :

1. البنوك التي تقدم القروض للمنشآت الصغيرة .
2. البائعون الذين يبيعون للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويستخدمون بياناتها الماليـة لاتخاذ القرارات الائتمانية وقرارات التسعير .
3. وكالات التصنيف الائتماني وغيرها، التي تستخدم البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لتنصيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة .
4. عملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذين يستخدمون البيانـات الماليـة للمنشـآت الصغيرة والمتوسطة ،لتقرير إمكانية القيام بأعمال معها.

1مصدر سابق، ص 12

5.المساهمون في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والـذين لا يـديرون المنشـآت الصـغيرة والمتوسطة".[1]

لهذا فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يهدف بالدرجة الأولى إلى توفير البيانات المالية لتلك الفئات سـابقة الـذكر، مـع إضـافة الجهـات الضريبية، حيث لم يتم ذكرها ضمن ما سبق ذكره.

المجموعة الكاملة من البيانات المالية للمنشآت الصغيرة المتوسطة :

نقصد بالمجموعة الكاملة القوائم المالية والتقارير الماليـة المتممـة لهـا، وقـد أشـار المعيار إلى أنه : "ينبغي أن تتضمن المجموعة الكاملة من البيانات المالية للمنشأة ما يلي:

بيان المركز المالي ،كما في تاريخ إعداد التقارير .

أحد البيانين التاليين :

بيـان الـدخل الشـامل، لفـترة إعـداد التقـارير، بحيـث يعـرض كافـة بنـود الـدخل والمعترف بها خلال الفترة، بما في ذلك البنود المعترف بهـا، في تحديـد الـربح أو الخسـارة (وهو مجموع فرعي في بيان الدخل الشامل) وبنود الدخل الشامل الآخر، أو :

بيان دخل منفصل، وبيان دخل شامل منفصل، إذا اختـارت المنشـأة بيـان الـدخل، وبيان الدخل الشامل، فإن بيان الدخل الشامل، يبدأ بالربح أو الخسارة، ومن ثـم يعـرض بنود الدخل الشامل الآخر.

1.بيان التغيرات في حقوق الملكية، لفترة إعداد التقارير .

2.بيان التدفقات النقدية، لفترة إعداد التقارير .

3.الملاحظات التي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة، والمعلومات الإيضـاحية الأخرى.

1مصدر سابق، ص 258

كما أشار المعيار إلى بعض الاعتبارات، التي يجب الأخذ بها عند إعداد التقارير المالية، وهي كما يلي:

في المجموعة الكاملة من البيانات المالية، ينبغي أن تعرض المنشأة كل بيان مالي بنفس القدر من الوضوح والأهمية.

قد تستخدم المنشأة عناوين للبيانات المالية، غير تلك المستخدمة في هذا المعيار، طالما أنها لم تكن مضللة.

- تحدد المنشأة بوضوح ،كل من : البيانات المالية والملاحظات، وتميزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة، بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تعرض المنشأة المعلومات التالية بوضوح، وأن تكررها عند اللزوم لفهم المعلومات المعروضة:
- اسم المنشأة المعدة للتقارير، وأي تغيرات تطرأ على اسمها من نهاية فترة إعداد التقارير السابقة .
- ما إذا كانت البيانات المالية تغطي المنشأة المفردة أو مجموعة من المنشآت.
- عملة العرض .
- مستوى التقريب، إن وجد، المستخدم في عرض المبالغ في البيانات المالية .
- ينبغي أن تفصح المنشأة عما يلي في الملاحظات:
- مقر المنشأة، وشكلها القانوني، وبلد التأسيس، وعنوان مكتبها المسجل (أو مكان العمل الرئيس في حال كان مختلفاً عن المكتب المسجل) .
- وصف لطبيعة عمليات المنشأة وأنشطتها الرئيسة" .[1]

1مصدر سابق، ص 26

يتضح مما سبق،أنه تم التطرق إلى نظرة عامة لأهم الركائز الرئيسة، التي تطرق إليها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسوف يتطرق الباحث في الفصل القادم إلى أهم بنود الإفصاح التي يتوجب على المنشأة الصغيرة أن تقوم بالإفصاح عنها في قوائمها المالية، استناداً على ما ذكر في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الرابع

دراسة تحليلية على المعيار الدولي

لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

المقدمة:

للإفصاح أهمية بالغة، في الكشف عن كثير من المعلومات المالية التي تفيد المستخدمين، وأصبح الإفصاح واحداً من أهم البنود التي يهتم بها مستخدمو البيانات المالية، والتي ينبغي ألا تكون مضللة، وذلك لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

سيتناول الباحث، في هذه المبحث بالدراسة والتحليل، من خلال المنهج التحليلي، وهو المنهج الذي سيتم من خلاله، دراسة أهم العناصر المالية، التي تناولها المعيار، والمتعلقة بالإفصاح في المنشآت الصغيرة، استناداً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والصادر من مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، بنسخته العربية المترجمة من مكتب : طلال أبو غزالة (محاسبين قانونيين) .

الإفصاح على ضوء المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة :

إنَّ أحد متطلبات المعيار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، هو الامتثال لمعيار التقرير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يشير المعيار إلى أنه يتوجب على المنشأة أن :" تمثل بياناتها المالية لمعيار التقرير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بعمل بيان صريح متحفظ بهذا الامتثال في الملاحظات، ولا توصف البيانات المالية بأنها ممثلة لمعيار التقرير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ما لم تمتثل لكافة متطلبات معيار التقرير هذا".[1]

وجود هذا الشرط، هو في حقيقة الأمر، يعتبر أمراً جوهريًا، وهو دليل على مدى مصداقية القوائم المالية للمنشآت الصغيرة، بحيث لا يمكن التلاعب في البيانات

1مصدر سابق، ص 306

المالية، وذلك بالإفصاح عن أن القوائم المالية تمتثل لكافة متطلبات المعيار الدولي وهـي لا تمثله.

أما في حال عدم التزام المنشآت الصغيرة أو المتوسطة بمتطلبات المعيـار، فـإن عـلى المنشأة أن تفصح عن التالي :

- " أن الإدارة استنتجت أن البيانات المالية، تعرض بشكل عادل، مركز المنشأة المالي، وأداءها المالي، وتدفقاتها النقدية .
- أنها امتثلت لمعيار التقرير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، باستثناء أنها حادت عن متطلب معين لتحقيق الغرض العادل .
- طبيعة عدم الالتزام، بما في ذلك المعاملة التي يقتضيها معيـار التقريـر للمنشـآت الصغيرة والمتوسطة، والسبب وراء أن تلك المعاملة سـتكون مضـللة، في الظـروف التي تتعارض مع هدف البيانات المالية".[1]

وقد تتعرض المنشأة الصغيرة لبعض الظروف النـادرة جـداً، حيـث أشـار المعيـار في ذلك إلى : "في الظروف النادرة جداً، عندما تستنتج الإدارة، أن الامتثال لمتطلـب في معيـار التقرير هذا، سيكون مضللاً، بحيث يتعارض مـع الهـدف مـن البيانـات الماليـة للمنشـآت الصغيرة والمتوسطة، لكن الإطار التنظيمي ذو العلاقة، يحظر عدم الالتزام بالمتطلب، فعلى المنشأة أن تسعى بأقصى حد ممكن إلى تقليل جوانب التضليل الناتجة عن الامتثـال، مـن خلال الإفصاح عما يلي:

- طبيعة المتطلب في معيار التقريـر هـذا، والسـبب وراء اسـتنتاج الإدارة أن الامتثـال للمتطلب يكون مضللاً، بحيث يتعارض مع الهدف مـن البيانـات الماليـة للمنشـآت الصغيرة والمتوسطة.

1مصدر سابق، ص 306

- المراجعة لكل فترة معروضة، التعديلات على كل بند في البيانات المالية، التي استنتجت الإدارة أنها ضرورية، لتحقيق الغرض العادل".[1]

وربما تتعرض المنشأة الصغيرة، إلى موجة من التغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وقد تؤثر على استمرار المنشأة، لهذا فقد أشار المعيار إلى ضرورة الإفصاح عن أي مشكلة قد تحد من استمرارية المنشأة، حيث أشار إلى : " عندما تكون الإدارة مدركة، فعليها عمل تقييم للشكوك الجوهرية المرتبطة بالأحداث، أو الظروف التي تلقي شكوكًا هامة على قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة " .[2]

نستنتج مما سبق : أن المعيار قد أشار إلى ضرورة وجود ضوابط، تحد من عملية التضليل في القوائم المالية، بحيث لا تستطيع المنشأة الصغيرة، أن تقوم بالإفصاح عن قوائمها المالية، وبأنها تطبق المعيار إلا في حال تم تطبيق كامل متطلبات المعيار على قوائمها المالية، وهذا بطبيعة الحال، ينعكس على الجهات المستفيدة من تلك البيانات، مما يزيد من درجة المصداقية والموثوقية على بيانات المالية للمنشآت الصغيرة.

وسوف يتناول الباحث موضوع الإفصاح في القوائم المالية والتقارير المالية كما ورد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كالتالي:[3]

المعلومات المقارنة :

تعتبر المعلومات المقارنة ذات أهمية بالغة، لذلك تعتبر المعلومات المقارنة في القوائم المالية، ذات أهمية بالنسبة للدراسات المتعلقة بالتحليل المالي، حيث يقوم المحلل، بعمل مقارنات بين المعلومات المالية للسنة السابقة، والمعلومات المالية للسنة

1مصدر سابق، ص 306

2مصدر سابق، ص 306

3يعتمد الباحث في ذلك على النسخة العربية للمعيار والصادرة من مكتب طلال ابو غزالة محاسبين قانونيين بعنوان "**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم**،(2009م)، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، وما يتضمنه المعيار من مصطلحات ومفاهيم تتعلق بالمعيار.

الحالية، ومعرفة التغير النسبي، بين البنود ذات الأهمية النسبية، لهذا فإن المعيار يتطلب أن يتم الإفصاح عن المعلومات المقارنة، حيث أشار المعيار إلى : " تفصح المنشأة عن المعلومات المقارنة، فيما يتعلق بالفترة المقارنة السابقة، لكافة المبالغ المعروضة، في البيانات المالية للفترة الحالية، وتشمل المنشأة المعلومات المقارنة، للمعلومات الوصفية والسردية، عندما تكون ذات علاقة بفهم البيانات المالية للفترة الحالية".[1]

الجوهرية:

يقصد بالجوهرية البنود المالية ذات الأهمية البالغة، حيث يتطلب أن تعرض المنشأة بشكل منفصل، كل بند من البنود، الذي يصنف على أنه من الفئة الجوهرية، أو ما يطلق عليه بالأهمية النسبية، حيث يتطلب أن يتم عرض تلك البنود المالية في القوائم المالية، وعدم دمجها مع بعض البنود الأخرى، وأن يتم عرضها بشكل منفصل، لهذا أشار المعيار إلى ذلك : "تعرض المنشأة بشكل منفصل ،كل فئة جوهرية من البنود المتشابهة، وتعرض المنشأة بشكل منفصل، البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المختلفة، إلا إذا كانت غير جوهرية".[2]

تحديد المعلومات الأساسية[3] :

تقوم العديد من المنشآت الصغيرة، بإعداد التقارير المالية الختامية، والتي تتضمن معلومات أساسية عن المنشأة، حيث أشار المعيار إلى أنه يتطلب أن يتم : " عرض

1**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم**،(2009م)، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ص 307

2مصدر سابق، ص 307

3 تم تغيير عنوان هذه الفقرة من " تحديد الأدوات المالية " إلى تحديد المعلومات الأساسية ، حيث يرى الباحث أن ما تتضمنه الفقرة من معلومات هي بعيدة كل البعد عن الأداة المالية ، هناك الكثير من المصطلحات المالية في هذا المعيار تحتاج إلى أعادة نظر فيها بما يتعلق بالترجمة العربية (الباحث)

المنشأة المعلومات المالية التالية بصورة واضحة، وتكررها عند الحاجة، لفهم المعلومات المعروضة، وهي كالتالي :

- اسم المنشأة المعدة للتقارير، وأي تغيير على اسمها منذ نهاية فترة إعداد التقارير السابقة.
- ما إذا كانت البيانات المالية، تغطي المنشأة المنفردة أو مجموعة من المنشآت .
- تاريخ نهاية فترة إعداد التقارير، والفترة التي تغطي من قبل البيانات المالية .
- عملة العرض.
- مستوى التدوير، إن وجد .

كما يتطلب من المنشأة أن تقوم بتوضيح بعض البيانات الخاصة بالمنشأة، وذلك في خانة الملاحظات، حيث أشار المعيار إلى أنه يتطلب أن : " تفصح المنشأة عما يلي في الملاحظات:

- مقر وصيغة المنشأة القانونية ويلد تأسيسها وعنوان مكتبها المسجل (أو مكان أعمالها الرئيس، إذا كان مختلفا عن مكتبها المسجل) .
- وصف لطبيعة عمل المنشأة وأنشطتها الرئيسة .

وقد يطلق على هذا الفقرة " التأسيس والنشاط " والتي يتم توضيح البيانات العامة للمنشأة، مثال ذلك : " شركة أسمنت السعودية " وبياناتها كالتالي :

تأسست شركة الأسمنت السعودية، كشركة مساهمة سعودية، بموجب المرسوم الملكي رقم 726/10/6/6 الصادر في 8 ربيع الثاني عام 1375(الموافق 23 نوفمبر 1955م) وأن نشاط الشركة الأساسي، هو القيام بأعمال صناعة وإنتاج الإسمنت،

وتوابعه ومشتقاته والإتجار فيه، ويبلغ رأسمال الشركة، والمدفوع بالكامل 1.020.000.000 ريال سعودي ممثلا في 102 مليون سهم، القيمة الاسمية لكل سهم 10 ريال سعودي."[1]

عرض المعلومات غير المطلوبة حسب معيار التقرير :

لقد أشار المعيار إلى بعض المعلومات المالية، التي لا يتطلب أن تقوم المنشأة الصغيرة أو المتوسطة، بالإفصاح عنها في قوائمها المالية، حيث أشار : " لا يعالج معيار التقرير هذا عرض المعلومات القطاعية، أو حصة السهم من الأرباح، أو التقارير المالية المرحلية، من قبل المنشآت المالية الصغيرة والمتوسطة، وتصف المنشأة التي تقوم بهذه الإفصاحات، بوصف أساس إعداد وعرض المعلومات" [2]

إن عرض المعلومات القطاعية، في المنشآت الصغيرة، قد يعرضها لخسائر، بسبب الكشف عن معلومات قد يستفيد منها المنافسون، ويعتقد الباحث أن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، قد وفقت في تحديد أو حماية المنشآت الصغيرة، وإن كانت منشآت مالية صغيرة، كما أوضحها المعيار في الفقرة السابقة، ومن ناحية أخرى فقد أتاح المعيار، الاختيار بين إمكانية عرضها أو عدمه.

المعلومات التي تعرض في بيان المركز المالي :

لقد أشار المعيار إلى أنه يتطلب من المنشأة الصغيرة أو المتوسطةأن يتم الإفصاح عن البيانات المالية، في قائمة المركز المالي، بحد أدنى لتلك البنود المالية، حيث أشار إلى أنه يتطلب "بحد أدنى يشمل بيان المركز المالي بنود السطر التي تعرض المبالغ التالية :

---

1 البيانات المنشورة للشركة على موقع تداول الأوراق المالية السعودية " تداول " www.tadawul.com

2**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم**،(2009م)، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ص 309

- النقد والنقد المعادل[1].
- الذمم التجارية المدنية ، والذمم المدنية الأخرى .
- الأصول المالية (باستثناء – النقد والنقد المعادل ، الذمم التجارية المدينة، الأصول البيولوجية المسجلة بالقيمة العادلة ، الاستثمارات في الشركات الزميلة) .
- المخزون .
- الممتلكات والمعدات والمصانع .
- العقارات الاستثمارية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .
- الأصول غير الملموسة .
- الأصول البيولوجية المسجلة بالتكلفة مطروحا منها الاستهلاك المتراكم وانخفاض القيمة .
- الأصول البيولوجية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- الاستثمارات في الشركات الزميلة .
- الاستثمارات في المنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك.
- الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى .
- الالتزامات المالية .
- أصول والتزامات الضريبة الحالية .
- المخصصات .
- الحصة غير المسيطرة المعروضة ضمن حقوق الملكية بشكل منفصل عن حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم.

1 يقصد بالنقد المعادل كما جاء في المعيار " استثمارات قصيرة الاجل عالية السيولة قابلة للتحويل بسهولة لمبالغ معلومة من النقد وتكون عرضة لمخاطر ضئيلة من تغير القيمة " المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 2009، ص 210

- حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم" .[1]

كما أشار المعيار إلى أنه يتطلب أن تقوم المنشأة، بعرض المجموعات الفرعية والإجمالية لبنود المركز المالي، "تعرض المنشأة البنود الإضافية، والترويسات، والمجموع الفرعي في بيان المركز المالي عندما يكون هذا العرض مرتبطا بفهم المركز المالي للمنشأة".[2]

التمييز بين البنود المتداولة وغير المتداولة :

إن التمييز بين البنود المتداولة وغير المتداولة، ذو أهمية بالغة في معرفة البنود ذات الأهمية النسبية ، كما أن التمييز بين البنود المتداولة وغير المتداولة في قائمة المركز المالي، يفيد في عرض البيانات، ويساعد على المعرفة الإجمالية لتلك البنود، مما يساعد مستخدمي تلك البيانات على سرعة اتخاذ القرارات، كما يفيد المحللين الماليين بدرجة كبيرة، لهذا فقد أشار المعيار إلى أنه يتوجب أن : " تعرض المنشأة الأصول المتداولة وغير المتداولة، والالتزامات المتداولة وغير المتداولة، كتصنيفات منفصلة في بيان المركز المالي، إلا عندما يوفر العرض المستند إلى السيولة، معلومات موثوقة، وأكثر صلة، وعندما ينطبق هذا الاستثناء، يتم عرض كافة الأصول والالتزامات، وفقا للسيولة التقريبية (بشكل تصاعدي أو تنازلي)".[3]

تسلسل البنود وصيغة البنود في بيان المركز المالي :

لم يحدد المعيار تسلسل البنود بشكل ثابت، بل اعتمد على معيارين، طبيعة البند ومعيار الوظيفة، هذا بالإضافة إلى أن الأهم، هو توفير معلومات لفهم المركز المالي للمنشأة، حيث أشار المعيار إلى أنه : " لا يتطلب معيار التقرير هذا التسلسل، أو

1مصدر سابق ، ص 310

2مصدر سابق ، ص 310

3مصدر سابق ، ص 310

الصيغة التي يتم بها عرض البنود، وتوفر (المعلومات التي تعرض في بيان المركز المالي) بكل بساطة، قائمة من البنود المختلفة، بما فيها الكفاية في الطبيعة والوظيفة، لضمان العرض المنفصل، في بيان المركز المالي، إضافة إلى ذلك :

- تكون البنود مشمولة عندما يكون حجم أو طبيعة أو وظيفة البند، أو تراكم البنود المتشابهة بمكان، بحيث يكون العرض المنفصل مهما، لفهم المركز المالي للمنشأة.
- يمكن تعديل التوصيفات المستخدمة، وتسلسل البنود، أو تراكم البنود المتشابهة، وفقاً لطبيعة المنشأة ومعاملاتها، لتوفير معلومات مهمة لفهم المركز المالي للمنشأة".[1]

المعلومات التي تعرض إما في بيان المركز المالي أو الملاحظات :

يتطلب من المنشأة أن تقوم بعرض المعلومات المالية، التي يتم عرضها في قائمة المركز المالي، كبنود مستقلة، وأن تقوم بتوضيحها بالتفصيل، لما لها من أهمية بالغة، حيث لا يمكن أن تفهم تلك البنود بدون شرحها في خانة الملاحظات في القوائم المالية، أو ما يطلق عليه في العرف المحاسبي (إيضاحات حول القوائم المالية)، لهذا فقد أشار المعيار إلى ذلك، وقد حدد بعض البنود، التي يجب على المنشأة أن تفصح عنها، في قائمة المركز المالي، "، و تفصح المنشأة إما في بيان المركز المالي أو الملاحظات، على التصنيفات الفرعية التالية للبنود المعروضة :

- الممتلكات والمصانع والمعدات في التصنيفات الملائمة للمنشأة .
- الذمم التجارية المدينة، والذمم المدينة الأخرى، التي تظهر بشكل منفصل المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة، والمبالغ المستحقة من الأطراف الأخرى، والذمم المدينة الناجمة عن الدخل المستحق الذي لم تصدر به فاتورة.
- المخزون الذي يظهر بشكل منفصل مقدار المخزون:
  - المحتفظ به برسم البيع في سياق الأعمال الطبيعي .

1مصدر سابق ، ص 311

- في عملية الإنتاج لهذا البيع .
- بصـورة مـواد أو توريـدات سـيتم اسـتهلاكها في عمليـة الإنتـاج أو في تقـديم الخدمات.

- الذمم التجارية الدائنة، والذمم الدائنة الأخرى، التي تظهـر بشـكل منفصـل المبـالغ المستحقة إلى الموردين التجاريين، والمبالغ المسـتحقة إلى الأطـراف الأخـرى، والـدخل المؤجل، والاستحقاقات .
- مخصصات منافع الموظفين، والمخصصات الأخرى.
- فئات حقوق الملكية، مثل : رأس المال المدفوع، وعلاوة الإصدار، والأرباح المسـتبقاة، وبنود الدخل، والمصاريف المعترف بها، حسب معيار التقرير هذا في الدخل الشـامل الآخر، والمعروضة بشكل منفصل في حقوق الملكية.

- وصف للأصول أو مجموعة الأصول والالتزامات .
- وصف لحقائق وظروف البيع أو الخطة.
- القيمـة المسـجلة للأصـول أو إذا كـان الـتصرف يشـمل مجموعـة أصـول والتزامات، والقيم المسجلة لتلك الأصول والالتزامات" .[1]

بيان الدخل الشامل وبيان الدخل :

لقـد أشـار المعيـار إلى خيـارين، في عـرض المنشـأة لبيـان الـدخل الشـامل، أو بيان الدخل الشامل الآخر، وتحديد بعض البنود، كحد أدنى من البيانـات، التـي يجـب

1مصدر سابق ، ص 311-312

الإفصاح عنها، لهذا فقد أشار المعيار إلى أنه "تعرض المنشأة بيان دخل الشامل للفترة إما :

- بيان دخل شامل واحد لفترة إعداد التقارير، يعرض كافة بنود الدخل والمصاريف المعترف بها خلال الفترة أو :
- كحد أدنى تشمل المنشأة في بيان الدخل الشامل الآخر، بنود السطر التي تعرض المبالغ التالية لفقرة :

▪ الإيراد .

▪ تكاليف التمويل .

▪ حصة الربح أو الخسارة للاستثمارات في الشركات الزميلة، والمنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك، و التي تحاسب باستخدام طريقة حقوق الملكية.

▪ مصاريف الدخل باستثناء الضريبة .

▪ مبلغ منفرد يتكون من إجمالي : (الربح أو الخسارة قبل الضريبة للعملية المتوقعة، والكسب أو الخسارة قبل الضريبة المعترف بها، على قياس القيمة العادلة، مطروحا منها تكاليف البيع، أو عند التصرف بصافي الأصول التي تشكل العملية المتوقفة.

▪ الربح أو الخسارة (إذا لم يكن لدى المنشأة بنود دخل شامل آخر، فليس هناك حاجة لعرض هذا السطر) .

▪ كل بند للدخل الشامل الآخر، المصنفة وفقا للطبيعة، واستثناء المبالغ في حصة الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة .

▪ حصة الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة، أو المنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك، والتي تحاسب وفقا لطريقة حقوق الملكية .

- إجمالي الدخل الشامل (إذا لم يكن للمنشأة بنود دخل شامل آخر، فيمكنها استخدام مصطلح آخر لهذا السطر مثل الربح أو الخسارة)" [1]

المعلومات التي تعرض في بيان التغييرات في حقوق الملكية :

تعتبر المعلومات التي تعرض في بيان التغيرات في حقوق الملكية، ذات أهمية للشركاء في المنشأة، حيث تعرض مبالغ الاستثمارات، التي دفعت من قبل المستثمرين، والأرباح، والتوزيعات، والتغييرات في حصص الملكية، حيث يتطلب المعيار أن : " تعرض المنشأة بيان المتغيرات في حقوق الملكية، مع إظهار ما يلي في البيان :

- إجمالي الدخل الشامل للفترة، مع إظهار المبالغ المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم، والحصص غير المسطرة، بشكل منفصل .
- لكل عنصر حقوق ملكية، تأثيرات التطبيق الرجعي أو إعادة البيان الرجعي المعترف بها.
- لكل عنصر حقوق ملكية، التسوية بين القيمة المسجلة في بداية ونهاية الفترة، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغييرات الناتجة من :
  - الربح أو الخسارة .
  - كل بند للدخل الشامل الآخر .
  - مبالغ الاستثمارات من قبل المستثمرين، وأرباح الأسهم، والتوزيعات الأخرى عليهم، مع إظهار إصدارات الأسهم، ومعاملات أسهم الخزينة، وأرباح الأسهم، والتوزيعات الأخرى على المالكين، بشكل منفصل، والتغيرات في حصص الملكية في الشركات التابعة، التي لا ينجم عنها فقدان السيطرة".[2]

1مصدر سابق ، ص 313

2مصدر سابق ، ص 314

المعلومات المعروضة في بيان الدخل والأرباح المستبقاة :

أشار المعيار إلى أنه يتوجب أن :" تعرض المنشأة في بيان الدخل والأرباح المستبقاة، البنود التالية إضافة إلى المعلومات المطلوبة وفقا للقسم : " بيان الدخل الشامل وبيان الدخل" :

- الأرباح المستبقاة في بداية فترة إعداد التقارير .
- الأرباح على السهم، المصرح عنها والمدفوعة أو مستحقة الدفع خلال الفترة .
- إعادة بيان الأرباح المستبقاة لتصحيحات أخطاء الفترات السابقة .
- إعادة بيان الأرباح المستبقاة للتغيرات في السياسة المحاسبية .
- الأرباح المستبقاة في نهاية فترة إعداد التقارير" [1] .

المعلومات التي تعرض في بيان التدفقات النقدية :

تعتبر التدفقات النقدية، أحد أهم القوائم المالية، التي تشير إلى التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المنشأة، لهذا فقد أشار المعيار إلى أن : " تعرض المنشأة بيان التدفقات النقدية، التي تعرض التدفقات النقدية، لفترة إعداد التقارير، المصنفة وفقاً للنشاطات التشغيلية، والنشاطات الاستثمارية، والنشاطات التمويلية" .[2]

إعداد التقارير بالتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية :

أما فيما يخص طرق عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، فقد أشار المعيار إلى أن " تعرض المنشأة التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية، باستخدام إحدى الطريقتين :

1مصدر سابق ، ص 315

2مصدر سابق ، ص 315

- الطريقة غير المباشرة، بحيث يتم تعديل الربح أو الخسارة، لتأثيرات المعاملات غير النقدية، وأي تأجيلات، أو استحقاقات مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية سابقة، أو مستقبلية، وبنود الدخل، أو المصاريف المرافقة للتدفقات النقدية التمويلية أو الاستثمارية.
- الطريقة المباشرة، بحيث يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسة لإجمالي المقبوضات النقدية، وإجمالي المدفوعات النقدية"[1].

إعداد التقارير بالتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية :

لقد أوضح المعيار أنه يتوجب على المنشأة أن تقوم بعرض :" الفئات الرئيسة لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية الناجمة عن الأنشطة التمويلية والاستثمارية بشكل منفصل، ويتم عرض مجموع التدفقات النقدية، من عمليات الاستملاك، وعمليات التصرف بالشركات التابعة، ووحدات الأعمال الأخرى، بشكل منفصل، وتصنيفها كأنشطة استثمارية" .[2]

ويلاحظ مما سبق، أن المعيار قام بذكر : أهم البنود التي تعرض في قائمة التدفقات النقدية، من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية والتمويلية، إلا أن هناك وجهة نظر أخرى حول ذلك، فقد " اقترح البعض أن لا يطلب المجلس من المنشآت الصغيرة، إعداد بيان تدفق نقدي، واعتقد بعض الحاملين لوجهة النظر هذه، أن إعداد بيان التدفق النقدي يشكل عبئاً، واعترض البعض قائلين أن مستخدمي البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لا يجدون فائدة من بيان التدفق النقدي" .[3]

1مصدر سابق ، ص 315

2مصدر سابق ، ص 315

3**المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة** 2009، اسس الاستنتاجات للمعيار الدولي استنتاج 138 ، ص 275

لهذا قام المجلس بالرد على هذه الاستفسار بالقول : " لاحظ المجلس أنه في حال توفر بيان مقارن للمركز المالي (مع مبالغ بداية ونهاية فترة إعداد التقارير) وبيان الدخل، فإن إعداد بيان التدفق النقدي، لا يعتبر مهمة صعبة ومكلفة، وتستغرق وقتاً، وتقتضي الأطر المحاسبية، في معظم نطاقات الاختصاص، مجموعات واسعة من المنشآت، بما فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، إعداد بيان التدفق النقدي، علاوة على ذلك فإن الغالبية العظمى من مستخدمي البيانات المالية، للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذين تواصلوا مع المجلس، وهم تحديدا : "المقرضون، والدائنون قصيرو الأجل، أشاروا إلى أن بيان التدفق النقدي، مفيد جداً بالنسبة لهم " .[1]

كما أن التطور في نظم المعلومات المحاسبية، قد ساعد كثيراً في إعداد قائمة التدفقات النقدية، بشكل سريع ودقيق، باستخدام الحاسب الآلي، وبرامج المحاسبة المستخدمة في معظم المنشآت الصغيرة أو المتوسطة، وهذا بطبيعة الحال، قد قلل من صعوبة إعدادها وتكلفتها.

الملاحظات على البيانات المالية :

تعتبر الملاحظات المتممة في القوائم المالية، واحدة من أهم البيانات، التي تفصح عن المعلومات المالية، لكثير من البنود ذات الأهمية النسبية، والتي يتطلب أن تقوم المنشأة بالإفصاح عنها في خانة الملاحظات المتممة للقوائم المالية، وعليه فقد أشار المعيار إلى ذلك، وقد حدد بعض النقاط،وهي كالتالي :

- " تعرض المعلومات حول أساس إعداد البيانات المالية، والسياسيات المحاسبية المستخدمة وفقاً للفقرات (الإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعلومات حول الآراء التقديرية).

---

1 مصدر سابق ، ص 275

- الإفصاح عن المعلومات المطلوبة، وفقاً لمعيار التقرير هـذا غـير المعروضـة في مكـان آخر في البيانات المالية.
- توفير المعلومات غير المعروضة في مكان آخر في البيانات الماليـة، ولكنهـا ذات علاقـة بفهم أية مطالبة.
- تعرض المنشأة بقدر ما هو عملي، الملاحظات بطريقة منتظمة، وتقوم المنشأة بعمل إشارات مرجعية لكل بند في البيانات إلى أية معلومات ذات علاقة في الملاحظات.
- تعرض المنشأة الملاحظات بالترتيب التالي عادة:
  - بيان بأن البيانات المالية قد تم إعدادها بما يتماشى مـع معيـار التقريـر للمنشـآت الصغيرة والمتوسطة .
  - ملخص السياسات المحاسبية الهامة المطبقة .
  - دعم المعلومات للبنود المعروضة في البيانات المالية بالتسلسل الذي عرض فيه كـل بيان وكل بند سطر.
  - أية إفصاحات أخري" . [1]

إن عرض السياسات المحاسبية، ذات أهمية بالغـة، وذلـك للتأكـد مـن أن المنشـأة تطبق المعيار الدولي من جهة، ومن جهة أخرى، ليستفيد مستخدمو تلك المعلومـات مـن دراسة القوائم المالية، بمن فيهم المقرضون، والدائنون، والجهات الحكومية ذات العلاقة.

1 **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم**،(2009م)، مؤسسة لجنـة معـايير المحاسبة الدولية ، ص 317

الإفصاح عن السياسات المحاسبية :

يمثل الإفصاح عن السياسات المحاسبية، أساساً لفهم ومعرفة البنود الظاهرة في القوائم المالية، وعليه لا يمكن أن يتم معرفة ذلك، بدون الرجوع إلى السياسات المحاسبية، لهذا أشار المعيار إلى أنه يجب أن "تفصح المنشأة عما يلي في ملخص السياسات الهامة :

- أساس (أو أسس) القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية.
- السياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة ذات العلاقة بفهم البيانات المالية" .[1]

المعلومات حول الآراء التقديرية :

قد تصادف المنشأة بعض التعديلات، في القيم المسجلة في الأصول أو الالتزامات، خلال فترة قادمة، بعد إعداد التقارير المالية، بسبب بعض الشكوك، التي تصادفها من عملية عدم التأكد من بعض أصولها أو التزاماتها، لهذا فقد أشار المعيار إلى أنه يجب أن : " تفصح المنشأة في ملخص السياسات المحاسبية الهامة، أو الملاحظات الأخرى، بعيداً عن تلك، التي تشمل تقديرات عن الآراء التقديرية، التي قامت بها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة، والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية" .[2]

المعلومات حول المصادر الرئيسة لشكوك التقديرات :

وضح المعيار أن " تفصح المنشأة في الملاحظات عن المعلومات حول الافتراضات الرئيسة المتعلقة بالمستقبل، والمصادر الرئيسة الأخرى لشكوك التقديرات، في تاريخ إعداد التقارير، التي لها مخاطر جوهرية، في التسبب بتعديل جوهري، على

1مصدر سابق ، ص 317

2مصدر سابق ، ص 317

القيم المسجلة للأصول والالتزامات، خلال السنة المالية القادمة، فيما يخص تلك الأصول والالتزامات، وتشمل الملاحظات تفاصيل:

- طبيعتها .
- قيمتها المسجلة كما في نهاية إعداد التقارير" .[1]

الإفصاح عن التغير في السياسة المحاسبية :

كثيرون يفسرون أن التغيير في السياسات المحاسبية، هو في الحقيقة، لإخفاء مشاكل محاسبية، قد تؤثر على المنشأة، لهذا تقوم الإدارة، بتغيير سياستها المحاسبية، لأهداف متعددة، قد يكون بعضها، للتهرب الضريبي أو زيادة الدخل أو ما شابه ذلك، لهذا فقد أشار المعيار إلى أنه يتوجب على المنشأة " عندما يكون للتعديل على معيار التقرير هذا تأثير على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة، أو يمكن أن يكون له أثر على الفترات المستقبلية، تفصح المنشأة عما يلي :

- طبيعة التغير في السياسة المحاسبية .
- قيمة التعديل لكل بند متأثر في البيان المالي للفترة الحالية، وكل فترة معروضة بمقدار ما هو عملي .
- قيمة التعديل المتعلق بالفترات التي تسبق تلك الفترات المعروضة بمقدار ماهو عملي.
- توضيح ما إذا كان من غير المجدي تحديد القيم المفصح عنها في الفقرتين السابقتين .
- لا تحتاج البيانات المالية للفترات اللاحقة إلى تكرار هذه الإفصاحات" .[2]

1مصدر سابق ، ص 318

2مصدر سابق ، ص 320

كما تطرق المعيار إلى أنه : " عندما يكون للتغير الطوعي في السياسة المحاسبية، تأثير على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة، تفصح المنشأة عما يلي:

- طبيعة التغير في السياسة المحاسبية .
- الأسباب التي تشرح أن تطبيق سياسة محاسبية جديدة، يوفر معلومات أكثر موثوقية وصلة.
- قيمة التعديل لكل بند متأثر في البيان المالي، بمقدار ما هو عملي، مع الإطار بشكل منفصل (الفترة الحالية ، لكل فترة معروضة، في مجموع الفترات التي تسبق تلك الفترات المعروضة) .
- توضيح ما إذا كان من غير المجدي تحديد القيم المفصح عنها فيما ورد أعلاه " .[1]

الإفصاح عن التغير في التقدير :

قد تقوم المنشأة بتقدير بعض أصولها أو التزاماتها، بسبب ظروف حالية أو مستقبلية، إلا أنها قد تقوم أيضاً بتغيير تلك التقديرات، لهذا فقد أشار المعيار إلى أنه يتوجب أن "تفصح المنشأة عن طبيعة أي تغير في التقدير المحاسبي، وأثر التغير على الأصول والالتزامات، والدخل، والمصاريف للفترة الحالية، وإذا كان من المتوقع أن تقوم المنشاة بتقدير أثر التغير في فترة مستقبلية واحدة أو أكثر، فإنه ينبغي أن تفصح المنشأة عن تلك التقديرات" .[2]

الإفصاح عن أخطاء الفترات السابقة :

ربما تتعرض المنشأة للكشف عن أخطاء محاسبية أو جوهرية في صلب القوائم المالية، مما قد يعطي الكثير من المعلومات المحاسبية المضللة، ويخرجها بشكل غير دقيق، لهذا فقد تطلب المعيار أن : " تفصح المنشأة عما يلي من أخطاء الفترات السابقة:

1مصدر سابق ، ص 320

2مصدر سابق ، ص 320

- طبيعة الخطأ في الفترة السابقة .
- قيمة التصحيح لكل بند متأثر في البيان المالي لكل فترة سابقة معروضة بمقدار ما هو عملي .
- قيمة التصحيح في بداية أول فترة سابقة معروضة بمقدار ما هو عملي.
- توضيح ما إذا كان من غير المجدي تحديد القيم المفصح عنها في النقطتين أعلاه" .[1]

المخزون :

يعتبر المخزون واحداً من أهم البنود التي توضح حجم الإنتاج الفعلي الموجود لدى المنشأة، والذي يتحول إلى أصل آخر بعد عمليات البيع، سواء كانت نقدية أو بالأجل، وقد تعددت الطرق المستخدمة في حساب المخزون، وتقدير قيمته، بالطرق المتعارف عليها، لهذا أشار المعيار إلى ذلك بالقول :"ستفصح المنشأة عما يلي :

- سياسات المحاسبية المتبناة في قياس المخزون، حيث تشمل صيغة التكلفة المستخدمة.
- إجمالي القيمة المسجلة للمخزون، والقيمة المسجلة في التصنيفات الملائمة للمنشأة.
- مقدار المخزون المعترف به كمصروف خلال الفترة.
- إجمالي القيمة المسجلة للمخزون المرهونة كضمان عن الالتزامات" . [2]

العقارات الاستثمارية :

يقصد بالعقارات الاستثمارية، كما ورد في المعيار كل " الممتلكات من :(أرض أو مبنى، أو جزء من مبنى ، أو كليهما) يمتلكها المالك أو المستأجر بموجب عقد تأجير تمويلي لكسب الإيجارات أو للاستفادة من ارتفاع الأسعار، أو كليهما وذلك

1مصدر سابق ، ص 321

2مصدر سابق ، ص 325

بدلا من استخدام هذه الممتلكات في إنتاج أو توريد البضائع أو الخدمات أو استخدامها لأغراض إدارية أو بيعها في سياق العمل العادي . "[1]

لهذا تطلب المعيار أن تقوم المنشأة بالإفصاح عن تلك الاستثمارات، وتقييمها، والافتراضات المستخدمة لهذا التقييم كما يلي :

" الإفصاحات المتعلقة بالاستثمارات العقارية :

ستقوم المنشأة بالإفصاح عما يلي، بالنسبة لكافة الاستثمارات باستخدام القيمة العادلة[2] من خلال الربح أو الخسارة:

- الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية .
- المدى الذي تعتمد عليه القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية (كما يتم القياس أو الإفصاح في البيانات المالية) في التقييم من قبل مقيم مستقل، يحمل مؤهلاً مهنيًا معترفًا به وذو علاقة ولديه خبرة حديثة، في موقع وفئة العقارات الاستثمارية، التي يجري تقييمها،وإذا لم يكن هناك مثل هذا التقييم، سيتم الإفصاح عن هذه الحقيقة.
- وجود ومقدار القيود على إمكانية تحقيق العقارات الاستثمارية، أو تحويل دخل وعوائد التصرف .
- الالتزامات التعاقدية لشراء أو بناء أو تطوير العقارات الاستثمارية أو للإصلاحات أو الصيانة أو التحسينات.

1**المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة** ، 2009م، ص 219

2 يقصد بالقيمة العادلة كما جاء في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بأن القيمة العادلة هي" المبلغ الذي يمكن به مبادلة الأصل أو تسوية الالتزام أو تبادل أداة حق ملكية ممنوحة بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة على أساس تجاري " ص 214

المطابقة بين القيم المسجلة للعقارات الاستثمارية، في بدايـة ونهايـة الفـترة، حيـث تظهر على نحو منفصل :

- الإضافات، الإفصاح بشكل منفصل، عن هذه الإضافات، التي تنتج من الاستملاك، من خلال عمليات اندماج الأعمال.
- صافي الأرباح والخسائر من تعديلات القيمة العادلة .
- التحويلات إلى الممتلكات والمصانع والمعدات عندما لا يتوفر مقياس موثـوق للقيمـة العادلة بدون تكاليف أو جهود زائدة.
- التحويلات من وإلى المخزون والممتلكات المشغولة من قبل المالك.

تغييرات أخرى .

- لا تحتاج هذه المطابقة للتقديم لفترات سابقة .
- يقدم مالك العقارات الاستثمارية إفصاحات المؤجرين، حول عقود الإيجار، التـي دخل بها، تقدم المنشأة التي تحتفظ بعقـارات اسـتثمارية، بموجـب عقـد إيجـار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي،[1]إفصـاحات المسـتأجرين الخاصـة بعقـود الإيجـار التمويلية، وإفصاحات المؤجرين حول عقود الإيجار التشغيلية التي دخلوا بها".[2]

الممتلكات والمصانع والمعدات :

تعتبر الممتلكات والمصانع والمعـدات، هـي الأصـول الثابتـة التـي تمتلكهـا المنشـأة، ولهذه الأصول، أهمية كبـيرة في القـوائم الماليـة، لمـا ينطبـق عليهـا بعـد فـترة زمنيـة مـن انخفاض أو إعادة تقييم، لهذا فقد أشار المعيار إلى بعـض الإفصـاحات، التـي يجـب عـلى المنشأة أن تفصح عنها، وهذه الإفصاحات هي كالتالي :

1 يقصد بعقد الإيجار التشغيلي كما ورد في المعيار " هو عقد لا ينقل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية ما، وعقد الإيجار الذي لا يكون عبارة عن عقد إيجار تشغيلي هو عقد إيجار تمويلي " ص 221

2**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم**،(2009م)، مؤسسة لجنـة معـايير المحاسبة الدولية ، ص 326-327

" ستقوم المنشأة بما يلي، فيما يتعلق بكل فئة من الممتلكات، والمصانع والمعـدات، التي اعتبرت ملائمة وفقاً للتالي:

- أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي القيمة المسجلة .
- طرق الاستهلاك المستخدمة .
- معدلات الأعمار الإنتاجية والاستهلاك المستخدمة .
- إجمالي القيمة المسجلة والاستهلاك التراكمي (المجموع مع خسائر انخفـاض القيمـة التراكمية) في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير.
- مطابقة القيمة المسجلة في بداية ونهاية فـترة إعـداد التقـارير، بحيـث تبـين بشـكل مستقل: (الإضافات ، التصرف، الاستملاك من خلال انـدماج الأعـمال، التحـويلات إلى العقارات الاستثمارية، إذا توفر مقيـاس موثـوق للقيمـة العادلـة، خسـائر انخفـاض القيمة المتعرف بها أو المحفوظة في الربح و الخسارة).

ستقوم المنشأة بالإفصاح أيضاً عما يلي :

- الوجود والقيمة المسجلة للممتلكات والمصـانع والمعـدات، التـي تمتلـك المنشـأة سند ملكيتها، أو المرهونة كضمان على الالتزامات.
- مقدار الالتزامات التعاقدية مقابل استملاك الممتلكات والمصانع والمعدات" .[1]

الأصول غير الملموسة غير الشهرة :

يقصد بالأصـل الغـير ملمـوس، كـما ورد في المعيـار " هـو أصـل غـير نقـدي، قابـل للتحديد، ليس له جوهر مادي، ويكون هذا الأصل قابلاً للتحديد، عنـدما يكـون بالإمكـان فصـله عــن المنشـأة، وبيعــه أو نقلــه أو ترخيصــه أو تـأجيره أو مبادلتــه، ســواء منفــرداً أو مــع عقــد أو أصــل أو التــزام ذي صــلة، أو ينشــأ مــن حقــوق تعاقديــة أو حقــوق

1مصدر سابق ، ص 327

قانونية أخرى، بغض النظر عما إذا كانت تلك الحقوق، يمكن نقلها أو فصلها عن المنشأة أو عن الحقوق والالتزامات الأخرى" .[1]

لهذا تطلب المعيار أن تقوم المنشأة بالإفصاح عن التالي :

" ستقوم المنشأة بالإفصاح عما يلي، فيما يتعلق بكل فئة من الأصول غير الملموسة:

- الأعمار الإنتاجية ومعدلات الإطفاء المستخدمة .
- طرق الإطفاء المستخدمة .
- إجمالي القيمة المسجلة وأي إطفاء تراكمي (المجموع مع خسارة انخفاض القيمة التراكمية) في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير .
- مطابقة القيمة المسجلة في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير، بحيث تبين بشكل مستقل (الإضافات ، التصرف، الاستملاك من خلال اندماج الأعمال، الإطفاء ، خسائر انخفاض القيمة، تغييرات أخرى) لا تحتاج هذه المطابقة للتقديم لفترات سابقة .

ستقوم المنشأة بالإفصاح أيضاً عما يلي :

- الوصف والقيمة المسجلة، وفترة الإطفاء الباقية، لأي أصل فردي غير ملموس، يعتبر هاماً للبيانات المالية للمنشأة .
- بالنسبة إلى الأصول غير الملموسة المستملكة، من خلال منحة حكومية، ومعترف بها ابتدائياً بالقيمة العادلة (القيمة العادلة المعترف بها ابتدائياً لهذه الأصول، قيمها المسجلة)
- القيم المسجلة للأصول غير الملموسة التي تملك المنشأة سند ملكيتها بشكل حصري أو مرهونة كضمان للالتزامات .

1مصدر سابق ، ص 218

- قيمة الالتزامات التعاقدية لاستملاك الأصول غير الملموسة" .[1]

المخصصات والبنود المحتملة :

يقصد بالمخصص، كما ورد بالمعيار:" هو التزام ذو توقيت أو مبلغ غير مؤكدين "[2]، أما البنود المحتملة فقد أشار المعيار إلى أن الأصل المحتمل، هو : " أصل ينشأ من أحداث سابقة، ويتم تأكيد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي واحد أو أكثر غير مؤكد، ليس ضمن السيطرة الكاملة للمشروع: " أما الالتزام المحتمل فهو : " التزام ينشأ من أحداث سابقة ويتم تأكيد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي واحد أو أكثر غير مؤكد، ليس ضمن السيطرة الكاملة للمشروع، أو التزام حالي ينشأ من أحداث سابقة، لكن يتم الاعتراف به لأنه ليس من المحتمل طلب تدفق صادر للموارد المجسدة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام، أو لا يمكن قياس مبلغ الالتزام بدرجة كافية من الموثوقية " .[3]

إفصاحات عامة حول الإيرادات :

تعتبر الإيرادات المحرك الرئيس لحياة المنشأة، فبدونها تتوقف كافة أنشطة المنشأة واستمرارها، لهذا تطلب المعيار أن تقوم" المنشأة بالإفصاح عن :

- السياسات المحاسبية المتبناة للاعتراف بالإيرادات، وتشمل الطرق المتبناة لتحديد مرحلة إكمال المعاملات التي تضم تقديم الخدمات .
- قيمة كل فئة من الإيرادات المعترف بها خلال الفترة ، بحيث تبين بشكل منفصل كحد أدنى الإيرادات الناجمة عن :
  - مبيعات البضائع .

1مصدر سابق ، ص 328

2مصدر سابق، ص 223

3 مصدر سابق ص 211

- تقديم الخدمات .
- الفائدة .
- الإتاوات (حقوق الانتفاع) .
- أرباح الأسهم و العمولات.
- المنح الحكومية .
- أية أنواع أخرى هامة من الإيرادات" .[1]

المنح الحكومية :

تقوم العديد من الدول المتقدمة والنامية، ومنها دول الخليج العربي ـ وذلك لما تملكه من قدرات مالية ضخمة، بسبب ارتفاع أسعار البترول ـ بتقديم منح حكومية، عبارة عن بعض القروض، بأسعار فائدة رمزية، وذلك بهدف المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

فقد أشار المعيار بأنه: " ستقوم المنشأة بالإفصاح عما يلي حول المنح الحكومية :

- طبيعة وقيمة المنح الحكومية، المعترف بها في البيانات المالية .
- الشروط غير المستوفاة والمخصصات الأخرى المرتبطة بالمنح الحكومية، التي لم يتم الاعتراف بها في الدخل.
- المؤشرات على الأشكال الأخرى للمساعدة الحكومية، التي استفادت منها لمنشأة بشكل مباشر.
- غايات الإفصاح المطلوبة، تعتبر المساعدة الحكومية إجراء من قبل الحكومة مصمماً لتزويد المنشأة، بموجب معايير محددة بمنفعة اقتصادية، تشمل الأمثلة،

1مصدر سابق ، ص 333

النصائح الفنية، والتسويقية المجانية، توفير الضمانات، والقروض بدون فائـدة، أو بمعدلات فائدة منخفضة".[1]

تكاليف الاقتراض :

تحتاج الكثير من المنشآت الصغيرة، لعملية الاقتراض من البنوك التجارية، وكما هو متعارف عليـه فـإن البنـوك، لا تقـرض بـدون فائـدة، وشروط متعلقـة بـالقرض، وتقـديم ضمانات من المنشأة، لهذا تطلب من المنشأة، توضيح تلك التكـاليف المتعلقـة بـالإقراض، حيث يتطلب المعيار أن يتم " الإفصاح عن التكاليف المالية، ويتطلب كذلك الإفصاح عـن إجمالي مصروف الفائدة (باستخدام نموذج الفائدة الفعال[2]) للالتزامـات الماليـة، التـي لا تكون بالقيمة العادلة، خلال الـربح والخسـارة، ولا يتطلـب هـذا القسـم أيـة إفصـاحات إضافية".[3]

انخفاض قيمة الأصول :

كثيراً ما تواجه المنشأة انخفاضًا في قيمة الأصول، وخاصة الأصول الثابتة، فالأصل له عمر افتراضي، ومع تقادم العمر الإنتاجي للأصل، فإن الأصل تنخفض قيمته الفعلية، ويتم خلال ذلك الاعتراف بانخفاض قيمة تلك الأصول، لهذا فقد تطلب المعيار أن يتم الإفصـاح عن التالي :

1مصدر سابق ، ص 334

2 لقد أشار المعيار إلى أن طريقة الفائدة الفعالة هي " طريقة لحساب التكلفة المطفأة للأصل المالي أو الالتزام المالي (او مجموعة من الأصول أو الالتزامات المالية) وتوزيع دخل الفائدة أو مصروف الفائدة خلال الفـترة ذات الصلة، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 2009م، ص 213

3**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم**،(2009م)، مؤسسة لجنـة معـايير المحاسبة الدولية ، ص 334

- " قيمة خسائر انخفاض القيمة المعترف بها، في الربح والخسارةخلال الفترة، في بيان الدخل الشامل (وفي بيان الدخل، إذا تم تقديمه)، التي يتم فيها تضمين خسائر انخفاض القيمة .
- قيمة عكس خسائر انخفاض القيمة المعترف بها، في الربح والخسارة خلال الفترة، وفي بيان الدخل الشامل (وفي بيان الدخل، إذا تم تقديمه) التي يتم فيها عكس خسائر انخفاض القيمة.
- ستقوم المنشاة بالإفصاح عن المعلومات المطلوبة، لكل من الفئات التالية، من الأصول: (الأصول، الممتلكات المصانع والمعدات، حيث تشمل عقارات الاستثمار بطريقة حقوق الملكية، الشهرة ، الأصول غير الملموسة غير الشهرة، الاستثمارات في الشركات الزميلة، الاستثمارات في المشاريع المشتركة) . "[1]

ضريبة الدخل :

تعتبر ضريبة الدخل في المنشأة، عبئًا تتحمله المنشأة من جهة، ومن جهة ثانية فإنها تُعتبر فائدة للجهات الحكومية المستفيدة من ارتفاع الدخل، لهذا فقد تقوم العديد من المنشآت، بالتلاعب في القوائم المالية، بغرض التهرب الضريبي، لذا تطلب المعيار أن يتم الإفصاح عن كل مما يلي :

- " ستقوم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات، التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية، لتقييم الطبيعة والتأثير المالي للعواقب الضريبية المتداولة والمؤجلة، للمعاملات المعترف بها والأحداث الأخرى.
- ستقوم المنشأة بشكل منفصل بالإفصاح عن المكونات الأساسية للمصروف الضريبي (الدخل)، يمكن أن تضم هذه المكونات للمصروف الضريبي (الدخل):
  - المصروف الضريبي الحالي (الدخل) .

1مصدر سابق ، ص 336

- أية تعديلات معترف بها في الفترة الضريبية الحالية عن الفترات السابقة .
- قيمة المصروف الضريبي المؤجل (الدخل) المتعلق بأصل وعكس الفروق المؤقتة.
- قيمة المصروف الضريبي المؤجل (الدخل) المتعلق بالتغيير في المعدلات الضريبية أو فرض ضرائب جديدة .
- التعديلات على المصروف الضريبي المؤجل الناجم عن التغير في الوضع الضريبي للمنشأة أو الساهمين فيها .
- أي تغيير في علاوة التقييم .
- قيمة المصروف الضريبي المرتبطة بالتغيرات في السياسات والأخطاء المحاسبية .

ستقوم المنشاة بالإفصاح عما يلي بشكل منفصل :

- إجمالي الضريبة المتداولة والمؤجلة المتعلقة بالبنود المعترف بها كبنود للدخل الشامل الآخر.
- توضيح للفروق الهامة في المبالغ المقدمة في بيان الدخل الشامل والمبالغ المبلغ عنها للسلطات الضريبية .
- توضيح للتغيرات في المعدل (المعدلات) الضريبية القابلة للتنفيذ، مقارنة مع فترة إعداد التقارير السابقة .
- لكل نوع من الفروق المؤقتة ولكل نوع من الخسائر الضريبية غير المستخدمة او التخفيضات الضريبية:
- قيمة الالتزامات الضريبة المؤجلة، والأصول الضريبية المؤجلة وعلاوات التقييم خلال الفترة .
- تحليل التغيير في الالتزامات الضريبية المؤجلة والأصول المؤجلة وعلاوات التقييم خلال الفترة.

- تـاريخ الإنهـاء، إن وجـد للفـروق المؤقتـة، والخسـائر الضريبيـة غـير المسـتخدمة، والتخفيضات الضريبية غير المستخدمة .
- ستقوم المنشاة بتوضيح طبيعة عواقب ضريبة الدخل المحتملة التي ستنتج عن دفع أرباح الأسهم للمساهمين" .[1]

تحويل العملات الأجنبية :

للعملة أهمية بالغة في إعداد التقارير المالية، فهي تعتبر المقياس الحقيقـي لقيمـة المنشأة، لهذا يجب أن يحدد نوع العملة، التي تسـتخدم في إعـداد القـوائم الماليـة، هـذا بالإضافة للعمليات، التي تقوم بها المنشأة، والتـي قـد تـؤدي إلى وجـود فـروق في أسـعار الصرف، مما يتطلب أن تقوم المنشأة بالإفصاح عن التالي :

- " قيمة فروق أسعار الصرف المعترف بها، في الربح والخسارة خـلال الفـترة، باسـتثناء تلـك الناشـئة في الأدوات الماليـة، التـي تقـاس بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الـربح والخسارة.
- قيمة فروق أسعار الصرف التي تنشأ خلال الفترة، ويتم تصـنيفها في مكـون منفصـل لحقوق الملكية في نهاية الفترة.
- ستقوم المنشاة بالإفصاح عن العملة، التي تقدم بهـا بياناتهـا الماليـة ، عنـدما تكـون عملة التقديم مختلفة عـن العملـة الوظيفيـة فـإن المنشـأة سـتذكر تلـك الحقيقـة، وسوف تقوم بالإفصاح عن العملة الوظيفية وسبب استخدام عملة تقديم مختلفة.
- عندما يكون هناك تغيير في العملة الوظيفية، إما للمنشأة المعدة للتقارير، أو عملـة أجنبية هامة، فإن المنشأة ستذكر تلك الحقيقة وسوف تقـوم بالإفصـاح عـن العملـة الوظيفية وسبب التغيير في العملة" .[2]

1مصدر سابق ، ص 338-340

2مصدر سابق ، ص 340

يتضح مما سبق، ذكر أهم البنود التي أشار إليها المعيار،والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية، والمتعلقة بالمنشآت الصغيرة، ورغم كبر حجم البيانات المراد الإفصاح عنها، إلا أنها ذات أهمية كبيرة، بالنسبة لجميع مستخدمي القوائم المالية.

وكما يعتقد الباحث، فإن الإفصاح عن تلك المعلومات، يساهم بشكل مباشر وغير مباشر، في تحسين واستمرار المنشأة الصغيرة، وضبط قوائمها المالية، مما يؤدي إلى توفير معلومات تساعدها في عملياتها المالية والإدارية والإنتاجية، كما تساعدها في الحصول على القروض أو المنح الحكومية .

كما تساهم تلك الإفصاحات، في توفير المعلومات، التي تساعد الجهات الضريبية، من فرض الضريبة المستحقة على المنشأة الصغيرة، والاطمئنان بعدم وجود تلاعب في القوائم المالية، وذلك لما يحكم تلك القوائم المالية من متطلبات الإفصاح، التي يتضمنها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الخامس

مدى توافق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع البيئة السعودية

المقدمة :

بعد الدراسة التحليلية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على جانب الإفصاح في القوائم المالية، ينبغي دراسة إمكانية تطبيقها، على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال دراسة بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية، وعرض بعض النماذج للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة، للوقوف على مدى ملائمة تلك القوائم المالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة.

بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية :

تنقسم الأعمال في المملكة العربية السعودية لمجموعة كبيرة من الأنشطة، التجارية والصناعية والخدمية، وكما اشار الباحث سابقاً، فإن المملكة تصنف المنشآت عبر مجموعة من المعايير، مثل رأس المال وعدد العمال والإيرادات وغيرها، وهذا بحد ذاته يعتبر عائقاً لتحديد حجم المنشأة، وحتى كتابة هذه الأطروحة لم يتم الانتهاء من توحيد المعايير، التي تحدد حجم المنشأة في بلد واحد، هي المملكة العربية السعودية، مما قد ينتج بيانات إحصائية غير دقيقة، قد تؤثر على خطط التنمية التي يتم وضعها من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية.

ولقد اعتمدت وزارة التجارة والصناعة، في المملكة العربية السعودية على تحديد أنواع مزاولة الأنشطة، وتحديدها في سجلاتها التجارية، حيث تقوم وزارة التجارة بتحديد نوع النشاط الرئيس والأنشطة الفرعية، التي تستطيع من خلالها

المنشـأة، مزاولـة أي نشـاطات أخـرى، لهـذا فالمنشـآت الصـغيرة دائمـا مـا تكـون محـددة الأنشطة، بحيث لا يمكن أن تقوم المنشأة بمزاولة أي أنشطة أخرى أو إصـدار أدوات ديـن وما شابه ذلك، خلافاً لما هو مصرح وموجود ضمن سجلها التجاري .

وعند تحديد نوع النشاط، يمكن تحديد البنود المناسبة للإفصاح في القوائم الماليـة، ولكن ينبغي قبل ذلك، أن نوضح، مـا هـي البيانـات التـي يـتم الإفصـاح عنهـا مـن واقـع السجل التجاري في المملكة العربية السعودية؟

لنقف على أهم البنود التي يتضمنها السجل التجـاري، وسـيقوم الباحـث بتوضـيح بيانات السجل التجاري لإحدى المنشآت الفردية والتي تصنف على أنها منشأة صغيرة .

ولتوضيح ذلك، مثـال لبيانـات السـجل التجـاري لإحـدى المنشـآت الفرديـة والتـي تصنف بأنها منشأة صغيرة وهي كالتالي:

اسم الشهادة : شهادة تسجيل مؤسسة فردية

الاسم التجاري : مجموعة ..... للتجارة لصاحبها ....

مركزها الرئيسي : مدينة الرياض

العنوان البريدي : .... الرمز البريدي:........ الهاتف :.......... الفاكس ......

أسم التجار (رباعياً) : .... الجنسية : .... تاريخ الميلاد.....

رقم السجل المدني – الاقامة : .... تاريخه :...... مصدره :.........

رقم الحفيظة – الجواز :........... تاريخه :............ مصدره ....

النشاط : تجارة الجملة في الأجهزة الالكترونية والقيـاس، وتركيبهـا وتشـغيلها وصـيانتها، وقطـع غيـار أجهـزة الاتصـالات، وأجهزة التكييف والتبريـد، والمعـدات الميكانيكيـة، وقطـع غيـار مـا ذكـر، والأدوات الكهربائيـة، والمحـولات والبطاريـات ومستلزمات المعامل، وإنتاج واستيراد وتوزيع برامج الحاسب الآلي، والتحف والهدايا، ومواد الدعاية والإعلان.

رأس المال : 200.000 ريال مائتان آلف ريال فقط

اسم المدير أو الوكيل المفوض : ....

الجنسية :................. تاريخ الميلاد :...............

رقم السجل المدني – الإقامة : .... تاريخه :.......... مصدره :..........

سلطات المدير : إدارة أعمال المؤسسة

يشهد مكتب السجل التجاري بمدينة الرياض بأنه تم تسجيل هذه المؤسسة بسجل مدينة الرياض وتنتهي صلاحيتها في .... بموجب الإيصال رقم .... وتاريخه ....

مما سبق يلاحظ التالي:

- يتضح أن المؤسسة فردية، وأن رأس مالها صغير جداً، مقارنة برأسمال الشركات الكبيرة، التي تقدر بالمليارات.
- يتضح ذكر أنشطة المنشأة الفردية في السجل التجاري، مما يحمي الكثير من المنشآت الكبيرة، في التعامل مع المنشأة الصغيرة، وذلك لتوضيح نوع النشاط الذي تزاوله المنشأة الصغيرة، والمصرح لها من قبل وزارة التجارة .
- تم ذكر سلطات المدير، وهي أحد أهم ما يميز المنشأة الفردية، فإن صاحب المنشأة هو المسؤول الأول، في إدارة أعمال المنشأة .

يتضح مما سبق، أنه يمكن إيجاد علاقة بين نوع النشاط، ومستوى الإفصاح المناسب في التقارير المالية، وهذا يتطلب المعرفة التامة بنوع النشاط المصرح به للمنشأة، من واقع السجل التجاري، كما هو موضح أعلاه، لهذا يستطيع معد البيانات المالية، الاعتماد على نوع النشاط، في تحديد مستوى الإفصاح المناسب في القوائم المالية، اعتماداً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يتناسب مع أنشطتها .

لذا يصبح تحديد نوع النشاط، واحداً من أهم المؤثرات في إعداد التقارير المالية، لكن ما يعيب ذلك، هو أن الكثير من الأنشطة المصرح للمنشأة بها، تكون ذات صفة

عامة، مثل (إيراد وتصدير)، بدون تحديد نوع الواردات أو الصادرات التي تقوم بها المنشأة، ولهذا قد يزيد معدل الإفصاح في البنود المراد عرضها في القوائم المالية، بسبب تلك الأنشطة والتي قد تكون ذات أهمية نسبية، للمستفيد من تلك التقارير وخاصة صاحب المنشأة.

واقع المنشآت الصغيرة بالمملكة العربية السعودية:

إن وجود العدد الكبير من المنشآت الصغيرة، والتي تدار من قبل أفراد غير متخصصين في الإدارة المالية، يفقد هذه المنشآت الكثير من التنظيم والتخطيط والنجاح، فقد أشار تقرير وزارة التجارة والصناعة، في المملكة العربية السعودية بالقول : " تعاني معظم المنشآت التجارية الفردية، ولا سيما الصغيرة منها، من نقص الخبرات التخطيطية والتنظيمية والتشغيلية والاستثمارية، بالإضافة إلى ضعف القدرات الإدارية، لبعض الشركات والمؤسسات، نتيجة لعدم تجديد أساليب العمل بها، وقد قامت الغرفة التجارية والصناعية، بخطوات جادة في التغلب على هذه القضية، من خلال تدريب الكوادر السعودية العاملة في القطاع الخاص، وتأهيلها لشغل مواقع قيادية فيه، إلا أن الأمر يتطلب استمرار الغرف التجارية والصناعية ومجلس الغرف بالتنسيق مع الوزارة، لتنظيم دورات تدريبية، ضمن الخطة الوطنية لتدريب القوى العاملة، تشمل التخصصات التي يحتاجها سوق العمل بالمملكة ." [1]

يتضح مما تقدم، أن الغرف التجارية قد ساهمت في تطوير وسد النقص من الكوادر المؤهلة، إلا أنها لا تغطي كل المنشآت الصغيرة، فهناك الكثيرون ممن يملكون المنشآت الصغيرة، ولا يتعدى مستواهما التعليمي المرحلة الثانوية، وهم بطبيعة الحال بحاجةٍ إلى جهود كبيرة حتى يتم تأهيلهم إدارياً ومالياً، ويتطلب ذلك عقد العديد من

1التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة لعام 1432- 1433هـ ، ص 304

الدورات الإدارية والمالية، حتى يتمكن صاحب المنشأة الصغيرة، من الوصول إلى فهم أهمية العلوم الإدارية والمالية التي تساهم في نجاح المنشأة.

إلا أنه يلاحظ، وجود مراكز تدريب خاصة، تسعى هي الأخرى، لتوفير النقص الذي يعاني منه أصحاب المنشآت الصغيرة، وذلك بتقديم العديد من الدورات الإدارية والمالية، والتي يمكن أن تساهم في نشر الوعي الإداري والمالي لأصحاب المنشآت الصغيرة .

البيانات الإحصائية لوزارة التجارة والصناعة بالمملكة العربية السعودية:

تصدر وزارة التجارة والصناعة بالمملكة العربية السعودية، بيانات إحصائية بعدد المصانع، حسب المناطق الإدارية، وعدد المصانع حسب نوع النشاط الصناعي، وتلك البيانات الإحصائية،تم وضعها من خلال استخدام ثلاثة معايير، يتم الاعتماد عليها بما يتعلق بالجانب الصناعي بالمملكة العربية السعودية وهي :

1. عدد المصانع .
2. إجمالي التمويل .
3. عدد العمالة .

ويرى الباحث أن تحليل تلك المعلومات ذو فائدة كبيرة، وذلك باستخدام المنهج التحليل الكمي والنوعي، ولتوضيح أثر تلك المعلومات، في المساعدة على اعتماد المنهج المقترح، لتطوير التقارير المالية للمنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية، على ضوء المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة، وهي كالتالي :

المصانع المنتجة حسب المناطق الجغرافية في المملكة العربية السعودية :

تقسم المناطق في المملكة العربية السعودية إلى خمس مناطق، هي : المنطقة الوسطى، والمنطقة الغربية، والمنطقة الشرقية، والمنطقة الجنوبية، والمنقطة الشمالية،

حيث إن ما يميز تلك المناطق، أنها متباعدة بشكل كبير جداً، وذلك بسبب كبر مساحة المملكة العربية السعودية، لهذا فقد تم تحديد ما يطلق عليه "الحدود الإدارية" لتوضيح حدود كل منطقة إدارياً، وذلك بسبب أن الخطط التنموية، تعتمد بدرجة كبيرة جداً على تلك الحدود، وتحديد الميزانيات السنوية لكل منطقة خلال العام، كما أن بعض المناطق لا يسمح لها بإنشاء العديد من المصانع، وذلك بسبب طبيعة أنشطة تلك المصانع، والتي قد تؤثر على البيئة مثل مصانع البتروكيماويات حيث يتم وضعها بعيدة عن المناطق السكنية، والشكل رقم (1) يوضح الحدود الإدارية في المملكة العربية السعودية :

الشكل رقم (1)

الحدود الإدارية في المملكة العربية السعودية



ولكل منطقة من المناطق خصائص معينة، تساعد على توزيع المصانع حسب الكيفية والنوعية، بما لا يخرج من النطاق الذي وضعت لها، حيث تنظم تلك المناطق على إنشاء وتوزيع أنواع من الصناعات، حسب إمكانيات كل منطقة من مناطق

المملكة، حيث يوضح الجدول رقم (2) التالي عدد المصانع المنتجة حسب المناطق الجغرافية:

الجدول رقم (2) : المصانع المنتجة حسب المناطق الجغرافية حتى نهاية عام 2012م

المنطقة الجغرافية		العدد	إجمالية التمويل (بالمليون)	عدد العمالة
1	المنطقة الوسطى	2,915	107,131.62	333,358
2	المنطقة الغربية	1,339	222,362.84	211,288
3	المنطقة الشرقية	1,343	534,970.13	198,078
4	المنطقة الجنوبية	245	11,573.88	22,202
5	المنطقة الشمالية	137	7,890.45	13,535
المجموع		**5,979**	**883,928.92**	**778,461**

***المصدر مصلحة الاحصاءات العامة**

يتضح من الجدول رقم (2) ما يلي :

- أن المنطقة الوسطى تضم أكبر عدد من المصانع في المملكة، تليها المنطقة الغربية ثم الشرقية، إلا أن الملاحظ، أن المنطقة الشرقية تحتل المرتبة الأولى من حيث التمويل حيث تمثل 60% من إجمالي التمويل لكافة مناطق المملكة، وذلك بسبب أن المشاريع في المنطقة الشرقية كبيرة الحجم، حيث تحتل الصناعات البتروكيماوية المرتبة الأولى، بسبب قربها من شركات البترول وقربها من البحر، مما يساعد على توريد العديد من تلك المواد عن طريق البحر إلى جميع دول العالم.
- يلاحظ أن عدد العمال في المنطقة الوسطى، هو الأعلى حيث يمثل ما نسبته 42.8% من إجمالي عدد العمال في المملكة، وهذا بطبيعة الحال بسبب وجود العديد من الأنشطة التجارية والصناعية الصغيرة في تلك المنطقة، كما أن بها

عاصمة المملكة، مما قد يوفر العديد من الفرص الناجحة بسبب الكثافة السكانية.

- لا توجد علاقة بين عدد العمال وحجم التمويل، بسبب اختلاف نوع النشاط الصناعي وعدد العمال، حيث إن بعض الصناعات مثل الصناعات البتروكيماوية، تتميز بكبر حجم تمويلها، ولكنها لا تحتاج إلى عمالة كبيرة لتشغيلها، بعكس المصانع الصغيرة ذات الصناعات الخفيفة، فهي تحتاج إلى أيدي عاملة بحجم كبير وتمويل صغير، مثل مصانع الأثاث والصناعات الغذائية وغيرها كما سيتضح لاحقاً .

المصانع المنتجة حسب المناطق الإدارية :

أما فيما يخص المناطق الإدارية وعدد المصانع وإجمالي التمويل وعدد العمالة ، يتضح من الجدول رقم (3) أن عدد المصانع في منطقة الرياض يحتل المرتبة الأولى، حيث تمثل ما نسبته 45% من إجمالي عدد المصانع ، في حين تحتل المرتبة الأولى أيضاً من حيث عدد العمال بعدد يصل إلى 311.671 عامل، أما في ما يتعلق بالتمويل، فإن المنطقة الشرقية تحتل المرتبة الأولى من حيث التمويل تليها منطقة مكة المكرمة ثم منطقة الرياض على التوالي، وهذا بطبيعة الحال يعتمد بدرجة كبيرة على نوع الصناعات التي تقام في تلك المناطق وقربها من مصادر التوزيع الخارجي.

الجدول رقم (3): المصانع المنتجة حسب المناطق الإدارية حتى نهاية عام 2012م

	المنطقة الإدارية	العدد	إجمالي التمويل (بالمليون)	عدد العمالة
1	منطقة الرياض	2,707	96,383.43	311,671
2	منطقة القصيم	208	10,748.19	21,687
3	منطقة مكة المكرمة	1,117	112,464.67	175,913
4	منطقة المدينة المنورة	222	109,898.17	35,375
5	المنطقة الشرقية	1,343	534,970.13	198,078
6	منطقة جيزان	35	4,490.91	3,598
7	منطقة نجران	26	2,684.85	2,495
8	منطقة عسير	171	4,346.60	15,682
9	منطقة الباحه	13	51.52	427
10	منطقة حائل	38	2,159.57	5,937
11	منطقة تبوك	37	2,447.36	3,464
12	منطقة الحدود الشمالية	19	2,521.67	1,928
13	منطقة الجوف	43	761.85	2,206
المجموع		5,979	883,928.92	778,461

*المصدر مصلحة الاحصاءات العامة

المصانع المنتجة حسب السنوات :

يقصد بالمصانع المنتجة، هي التي تقوم بعملية الإنتاج وليست في طور التأسيس، والجدول التالي يوضح الثلاثة معايير، والتي تم اعتمادها في تحديد التراكم للسنوات من عام 2003 إلى عام 2012م ولمدة عشر سنوات، وعند دراسة ذلك الجدول، يتضح لنا، أن عدد العمالة في ازدياد، حيث كان عدد العمالة في عام 2003م يقدر بـ: (370823)، في حين يقدر في عام 2012م بعدد (778461)، أي بزيادة تقدر بأكثر من 100% ، هذه الزيادة تقابلها زيادة في التمويل، حيث كان التمويل في عام 2003م بمبلغ (266.528) مليار ريال في حين وصل حجم التمويل في عام 2012م مبلغًا يقدر بـ :(883.928) مليار ريال، أي بزيادة تقدر بأكثر من 300% زيادة في حجم التمويل، ويعود السبب الرئيس في ذلك، بسبب زيادة أسعار النفط .

ويوضح الشكل رقم (4) عدد المصانع المنتجة حسب تراكم السنوات، والذي يوضح بأن الدول النامية، في طور التحسن لكن بوتيرة بطيئة نوعا ما، وذلك لمجموعة من الأسباب الاقتصادية أو السياسية التي مرت عليها المنطقة من حروب وغيرها، كان أكثرها تأثيراً هي حرب الخليج الأولى عام 1990م، والتي كلفت دول الخليج ومنها المملكة العربية السعودية، فاتورة تكاليف وديون عطلت عجلة التنمية لعدد من السنوات، إلى أن تحسنت الأوضاع الاقتصادية وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط، مما ساعد تلك الدول مرة أخرى في تحريك عجلة النمو مرة أخرى .

الجدول رقم (4)

المصانع المنتجة حسب السنوات (تراكمي)

السنة	العدد	إجمالي التمويل (بالمليون)	عدد العمالة
2003م	4,060	266,528.29	370,823
2004م	4,181	285,661.11	383,797
2005م	4,308	334,528.99	403,722
2006م	4,501	350,487.78	433,753
2007م	4,709	399,831.15	481,571
2008م	4,968	457,551.19	533,874
2009م	5,243	495,025.71	573,388
2010م	5,543	540,830.13	636,612
2011م	6,031	671,667.40	721,098
2012م	5,979	883,928.92	778,461

*المصدر مصلحة الاحصاءات العامة

المنتجة حسب الأنشطة الصناعية :

لقد قامت وزارة التجارة والصناعة، بتحديد 23 نوعاً من الصناعات في المملكة، تلك الصناعات تخضع لثلاثة معايير، هي : عدد المصانع، وإجمالي التمويل، وعدد العمالة، ومن خلال الجدول رقم (5) يتضح، أن هناك مصانع تتميز بعدد قليل منها في المملكة، ولكن يصل حجم تمويلها إلى مبالغ كبيرة جداً وعدد عمالة قليلة، في حين توجد عدد من المصانع عددها كبير جداً ولكن تمويلها قليل، ويعود السبب في ذلك لطبيعة نوع الصناعة، بالإضافة إلى التقدم التقني الذي ساهم بشكل أو بآخر بتقليل عدد العمالة، وبسبب هذه التقنية والتي أشار إليها جيرمي ريفكن في كتابه " نهاية العمل"، فقد أشار إلى تضاؤل القوى العاملة العالمية، وبزوغ فجر حقبة ما رواء السوق، الذي أشار إلى أن تأثير التقنية ساهم بشكل أو بآخر بالاستغناء عن العديد

من القوى العاملة، وإبدالها بالتقنية التي تقوم مقام هذه العمالة والمساهمة في العمليـة الإنتاجية، حيث يشير بالقول : " لقد أثرت إعادة الهيكلة لممارسات الإنتاج وإحلال الآلات مكان القوى العاملة البشرية على حياة ملايين العمال " [1] .

1	صنع المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	42	673.14	3,905
2	صـنع الخشـب ومنتجـات الخشـب والفلـين، باسـتثناء الاثاث؛ صنع اصناف من القش ومواد الضفر	57	965.96	5,233
3	صنع الورق ومنتجات الورق	197	9,870.50	30,145
4	الطباعة واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	55	2,853.12	6,543
5	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	117	79,721.56	15,618
6	صنع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	588	452,558.41	69,953
6	صـنع المنتجـات الصـيدلانية الاساسـية والمسـتحضرات الصيدلانية	31	3,889.19	7,154
7	صنع منتجات المطاط واللدائن	752	26,995.34	75,405
8	صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	1,120	83,318.47	140,622
9	صنع الفلزات القاعدية	220	67,172.92	40,693
10	صــنع منتجــات المعــادن المشــكلة، باســتثناء الآلات والمعدات	831	23,259.35	90,814
11	صنع الحواسيب والمنتجات الالكترونية والبصرية	56	2,870.70	8,047
12	صنع المعدات الكهربائية	176	15,319.45	34,420
3	صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع اخر	186	26,051.94	22,549
14	صـنع المركبـات ذات المحركـات والمركبـات المقطـورة ونصف المقطورة	147	3,172.73	15,007
15	صنع معدات النقل الاخرى	7	148.89	1,103
16	صنع الاثاث	315	3,455.36	23,473
17	الصناعات التحويلية الاخرى	92	7,575.79	14,222
18	اصلاح وتركيب الآلات والمعدات	5	799.10	1,868
المجموع		**5,979**	**883,928.92**	**778,461**

***المصدر مصلحة الاحصاءات العامة**

1 ريفكن جيرمني ، 2009م، **نهاية العمل** ، ترجمة خليل الجيوسي، دار الفارابي ،الطبعة الأولى ، لبنان ، ص 18

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- أن عدد أنواع المصانع المصرح بها في المملكة العربية السعودية هي 23 نوعاً من المصانع.
- يختلف حجم التمويل وحجم العمالة في كل نوع من أنواع تلك المصانع.
- الجدول رقم (6) يحدد أنواع المصانع وعددها حتى نهاية عام 2012م، والتي لا يتجاوز عددها 100 مصنع، وهي كالتالي :

	النشاط الصناعي	العدد	إجمالي التمويل (بالمليون)	عدد العمالة
1	صنع المنسوجات	82	5,775.29	14,032
2	صنع الملبوسات	95	1,036.42	12,459
3	صنع المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	42	673.14	3,905
4	صنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين، باستثناء الاثاث؛ صنع اصناف من القش ومواد الضفر	57	965.96	5,233
5	الطباعة واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	55	2,853.12	6,543
6	صنع المنتجات الصيدلانية الاساسية والمستحضرات الصيدلانية	31	3,889.19	7,154
7	صنع الحواسيب والمنتجات الالكترونية والبصرية	56	2,870.70	8,047
8	صنع معدات النقل الاخرى	7	148.89	1,103
9	الصناعات التحويلية الاخرى	92	7,575.79	14,222
10	اصلاح وتركيب الآلات والمعدات	5	799.10	1,868
المجموع		**522**		

***المصدر مصلحة الاحصاءات العامة**

حيث يلاحظ أن مصانع الملبوسات تمثل ما يقارب من 18% من إجمالي عدد المصانع التي تقل عن عدد 100 مصنع في جميع مناطق المملكة، إلا أن الصناعات التحويلية الأخرى والتي تحتل المرتبة الثانية بعدد 92 مصنع، تمثل من حيث التمويل 6

أضعاف تمويل صناعة الملبوسات، وهـذا يعـود بالدرجـة الأولى إلى أن نـوع الصـناعة هـو المحرك الرئيس في تحديد عدد العمالة وحجـم التمويـل، لهـذا فـإن معيـار عـدد العمالـة وحجم التمويل، يختلف باختلاف نوع الصناعة، فهناك العديد من الصناعات التي تحتـاج إلى أيدٍ عاملة بأعداد كبيرة جداً، في حين بعض المصـانع لا تحتـاج إلى عمالـة كبـيرة، مثـال ذلك مصـانع الحواسـيب والمنتجـات الالكترونيـة والبصريـة، كـما هـو واضـح في الجـدول السابق.

كما أن العمالة كما هو واضح في الجدول رقم (7) فإن عددها لا يتجاوز (15.000) عامل.

من خلال ما تقدم، يتضح للباحـث أن المصـانع تختلـف بـاختلاف نـوع الصـناعة، وهذا بدوره يتطلب أن تكون القوائم المالية لتلك المصانع مختلفة مع بعضها البعض، لـذا فإن اختيار عدد العمالة وعلاقتها بالمعلومات المالية التـي يجـب أن تفصـح عنهـا المنشـأة هي خارج نطاق تلك المصانع، بسبب رئيس هو أن القوائم المالية تعتمـد بالدرجـة الأولى على نوع الصناعة أو نوع النشاط، والذي من خلاله يـتم تحديـد أهـم البنـود المحاسـبية التي تتضمنها تلك القوائم المالية .

عليه سوف توضح هـذه الدراسـة،الحاجة لتوحيـد معـايير تحديـد حجـم المنشـأة الصغيرة، مما قد يساهم في تحديد الحجم الفعلي للمنشآت الصـغيرة في المملكـة العربيـة السعودية، والذي بدوره سوف يساعد الجهات التنظيمية في اتخـاذ القـرارات الاقتصـادية المناسبة للمنشآت الصـغيرة، مـما قـد يسـاعدها في وضـع إطـار تنظيمـي يخـدم العمليـة التنظيمية للمنشآت الصغيرة بشقيها الإداري والمالي .

المبحث السادس

واقع البيانات المالية الفعلية في القوائم المالية

للمنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية

مقدمة :

تقوم المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية، بالاتفاق مع مكتب محاسبة قانوني، للقيام بإعداد القوائم المالية لها وفق المعايير المحاسبة السعودية، حيث تطلب كل الجهات الممولة والجهات الحكومية إن يتم إرفاق القوائم المالية المدققة ضمن طلبات القرض أو الزكاة أو الضريبة، كما تقوم بعض الجهات الحكومية مثل مصلحة الزكاة والدخل، بإعداد إقرار زكوي تقديري للمنشآت التي لا تملك حسابات نظامية، حيث يتطلب منها كحد أدنى من المعلومات التي يتضمنها الإقرار، كما تقوم بعض الجهات المقرضة وخاص البنوك بتقديم قروض للمنشآت الصغيرة، مع توفر الكثير من المتطلبات والتي سوف نوضحها لاحقاً.

بيانات مالية من واقع القوائم المالية المدققة لمجموعة من المنشآت الصغيرة :

تتكون المنشآت الصغيرة حسب النشاط إلى مجموعة من القطاعات هي في الغالب تتكون من (القطاع الصناعي، القطاع التجاري، والقطاع الخدمي)، إلا أن التركيز على القطاع التجاري وقطاع الخدمي هي ما يميز المنشآت الصغيرة، حيث أن القطاع الصناعي ذات رأس مال كبير جداً، فكثير من المنشآت الصناعية تكون ضمن نطاق المنشآت الكبيرة، فيما لو اعتمادنا على معيار رأس المال لتحديد حجم المنشأة، وعليه سوف يقوم الباحث بعرض بعض القوائم المالية للمنشآت الصغيرة ضمن

القطاع التجاري والخدمي، ممن توفرت لدينا قوائمها المالية والمدققة من قبل المكاتب المحاسبة القانونية.[1]

القوائم المالية للمنشأة الصغيرة النموذج الأول (1) :

تتكون القوائم المالية المدققة من قوائم مالية وتقرير مراقب الحسابات، وتاريخ السنة التي تخص القوائم المالية، وسوف نقتصر في عرض القوائم المالية، على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق المالكية وقائمة التدفقات النقدية والايضاحات حول القوائم المالية، وسوف يستثنى من ذلك تقرير مراقب الحسابات، بسبب أن الهدف من عرض هذه القوائم، دراسة محتوى القوائم المالية ومعرفة مستوى الإفصاح والتي تتضمنها المنشآت الصغيرة على مختلف قطاعاتها، ومنها هذا القطاع المتعلق بالمقاولات العامة كما سوف يتضح لاحقاً .

القوائم المالية لمؤسسة فردية بقطاع التجارة والمقاولات، وهي كالتالي :

مؤسسة .... للمقاولات العامة **قائمة رقم (أ)**

(مؤسسة فردية)

الرياض – المملكة العربية السعودية

المركز المالي كما في 2012/12/31م

الأصول		إيضاح	2012 ريال سعودي	2011 ريال سعودي
الأصول المتداولة				
النقد لدى البنوك		3	468667	40597
ذمم مدينة تجارية – عملاء			4890889	1704585
ذمم و أرصدة مدينة أخرى		4	3532388	2326090
مصاريف مدفوعة مقدماً		5	32728	8849
مخزون آخر المدة		2أ	572955	598400
مجموع الأصول المتداولة			9497627	4678521
صافي الأصول الثابتة		2ب، 6	700744	1010209

1**مع ملاحظة** : أن القوائم المالية التي سوف تعرض في هذه الدراسة مأخوذة من واقع القوائم المالية المدققة من قبل مكاتب المحاسبة القانونية، مع التحفظ على عدم ذكر اسم المنشأة وبعض المعلومات ذات العلاقة، أنما ذكرت بهدف الدراسة والبحث العلمي فقط لا غير.

		إيضاح	2012	2011
مجموع الأصول			10198371	5688730
الخصوم وحقوق الملكية				
الخصوم المتداولة				
ذمم دائنة تجارية – موردين			6607343	3488016
دفعات مقدمة من العملاء			5565981	2481472
مصاريف مستحقة		7	51552	212439
مخصص الضريبة		2ج، 8	122849	65559
مجموع الخصوم المتداولة			12811725	6247486
الخصوم غير المتداولة				
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		2د، 9	60056	220632
مجموع الخصوم			12871781	6468118
رأس المال وحقوق الملكية				
رأس المال			100000	100000
جاري المالك			(3063849)	(1044462)
أرباح مبقاة – قائمة (ب)			290439	165074
مجموع مصادر التمويل وحقوق الملكية			(2673410)	(779388)
مجموع الخصوم وحقوق الملكية			10198371	5688730

مؤسسة .... للمقاولات العامة قائمة (ب)

(مؤسسة فردية)

الرياض – المملكة العربية السعودية

قائمة الدخل عن 2012/12/31م

من 1 يناير 20012 وحتى 31 ديسمبر 2012م

		إيضاح	2012 ريال سعودي	2011 ريال سعودي
الإيرادات		2 هـ	20393234	15304263
تكلفة الإيرادات		(10)	(18663822)	(13666084)
مجمل الربح			1729412	1638179
مصاريف إدارية وعمومية		(11)	(905389)	(1105053)
خسائر بيع أصول ثابتة			(5973)	(729)
استهلاك أصول ثابتة			(404762)	(301764)
صافي ربح السنة قائمة (ج)			413288	230633
مخصص الضريبية			(122849)	(65559)
الربح المرحل لقائمة المركز المالي (قائمة أ)			290439	165074

أن الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

مؤسسة .... للمقاولات العامة قائمة (ج)

(مؤسسة فردية)

الرياض – المملكة العربية السعودية

قائمة التغيرات في حقوق المالكية كما في 2012/12/31م

	رأس المال ريال سعودي	جاري المالك ريال سعودي	أرباح مبقاة ريال سعودي	الإجمالي ريال سعودي
الرصيد في 1 يناير 2011م	100000	1152773	113536	1366309
صافي ربح السنة – قائمة (ب)	0	0	230633	230633
المحول إلى حساب الجاري	0	113536	(113536)	0
حركة الجاري خلال السنة	0	(2310771)	0	(2310771)
مخصص الضريبة	0	0	(65559)	(65559)
الرصيد كما 31 ديسمبر 2011م	100000	(1044462)	165074	(779388)
صافي ربح السنة – قائمة (ب)	0	0	413288	413288
المحول إلى حساب الجاري	0	165074	(165074)	0
حركة الجاري خلال السنة	0	(2184461)	0	(2184461)
مخصص الضريبية	0	0	(122849)	(122849)
الرصيد في 31 ديسمبر 2013م قائمة (أ)	100000	(3063849)	290439	(2673410)

أن الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

مؤسسة .... للمقاولات العامة **قائمة (د)**

(مؤسسة فردية)

الرياض – المملكة العربية السعودية

قائمة التدفق النقدي عن السنة المالية من

1 يناير 2012م إلى 31 ديسمبر 2012م

			2012 ريال سعودي	2011 ريال سعودي
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية				
صافي ربح السنة – قائمة ب			413288	23633
التعديلات				
استهلاك الأصول الثابتة			404762	301764
مخصص مكافأة نهاية الخدمة			35700	52425
صافي الربح قبل تسوية برأس المال العامل			853750	584822
التغيرات في رأس المال العامل				
ذمم مدينة تجارية – عملاء			(3186304)	2604174
ذمم وأرصدة مدينة أخرى			(1206298)	0
مصاريف مدفوعة مقدماً			(23879)	(4056)
مخزون أخر المدة			25445	(16051)
دفعات مقدمة للموردين			0	159269
ذمم دائنة تجارية – موردين			3119327	(1245770)
دفعات مقدمة من العملاء			3084509	554766
مصاريف مستحقة			303113	(109588)
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة			(196276)	0
الضريبة المسددة			65559	(85027)

مجموع التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية			2707828	2442539
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية				
شراء أصول ثابتة			(148849)	(250219)
استبعاد أصول ثابتة			53192	8918
مجموع التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية			(95297)	(241301)
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية				
(مسحوبات) من المالك			(2184461)	(2310771)
مجموع التدفق النقدي من الانشطة التمويلية			(2184461)	(2310771)
صافي الزيادة (النقص في النقد خلال السنة			428070	(109533)
النقد لدى البنوك كما في بداية السنة			40597	150130
النقد لدى البنوك كما في نهاية السنة – قائمة (أ)			468667	40597

أن الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

مؤسسة .... للمقاولات العامة

(مؤسسة فردية)

الرياض – المملكة العربية السعودية

ايضاحات حول القوائم المالية للسنة المنهية في 31 ديسمبر 2012م

1-المؤسسة وطبيعة النشاط :

إن مؤسسة .... للمقاولات العامة هي (مؤسسة فردية) يملكها السيد............ وتعمل بموجب السجل التجاري رقم .... الصادر من الرياض ...... بتاريخ .... الموافق ....

ويمثل نشاط المؤسسة في تنفيذ عقود المقاولات، انشاء وصيانة المباني العامة والأعمال الكهربائية والميكانيكية والأعمال المتعلقة بها.

2-السياسات المحاسبية الهامة :

السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد القوائم المالية هي كما يلي :

العرف المحاسبي :

تم إعداد هذه القوائم المالية تبعاً لأساس الاستحقاق ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما تم الإشارة اليه خلال ذلك .

مخزون آخر المدة: يتم تقييم مخزون آخر المدة بالتكلفة أو بسعر السوق أيهما أقل وباستخدام طريقة المعدل المرجح.

الأصول الثابتة والاستهلاك تفيد الأصول الثابتة بالتكلفة ولأغراض محاسبية يتم استهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت وبنسب مئوية تتراوح من 10% إلى 25%

مخصص الضريبة : تحتسب الضريبة بموجب أحكام فريضة الضريبة بالمملكة العربية السعودية ويحمل مبلغ الضريبة على قائمة الدخل.

مخصص مكافأة نهاية الخدمة: يتم الاستدراك لتعويض الصرف من مكافأة نهاية الخدمة والإجازات وتذاكر السفر الذي يستحقه الموظفين وفقاً لمتطلبات نظام العمل والعمال في المملكة العربية السعودية.

تحقيق الإيرادات : يتم تحقيق ايرادات العقود على أساس نسبة العمل المنجز، والتي يتم احتسابها بنسبة التكاليف الفعلية المتكبدة فعلاً إلى تاريخه إلى مجموع التكاليف المقدرة من قبل الإدارة لإنهاء العقد وعندما تكون التقديرات الجارية لإجمالي العقود والإيرادات تشير إلى وجود خسارة فإنه يتم الاستدراك مقابل مبلغ خسارة العقد بغض النظر عن حجم العمل المنجز.

تحويل العملات الاجنبية : تحول المعاملات التي تتم بعملات اجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة عن إجراء المعاملة وتحول

الموجودات والمطلوبات المالية بعملات اجنبية كما في تاريخ قائمة المركز المالي إلى الرياض السعودي حسب الأسعار السائدة، أن الأرباح والخسائر الناتجة عن التسديدات او تحويل العملات الأجنبية مشمولة في قائمة الدخل .

المصاريف : تشمل المصاريف الإدارية والعمومية التكاليف المباشرة والغير مباشرة والتي تعتبر جزءاً من تكاليف العقود وفقاً للمعاير المحاسبة المتعارف عليها.

النقد والنقد المماثل: لأهداف إعداد التدفقات النقدية يتمثل النقد المماثل (إن وجد) في الحسابات – الاستثمارات عالية السيولة الجاهزة للتحويل لمبالغ نقدية والغير معرضة لأخطار التغير في قيمتها، ويتمثل النقد والنقد المباشر في النقد لدى البنوك الغير مقيدة الاستخدام.

			2012 ريال سعودي	2011 ريال سعودي
3-النقد لدى البنوك				
يتألف هذه البند مما يلي				
بنوك محلية			468667	40597
			468667	40597
4-ذمم وأرصدة مدينة أخرى				
يتألف هذا البند مما يلي				
سلف العاملين			224709	220571
استقطاعات حسن تنفيذ			3299344	1839371
أرصدة مدينة أخرى			8335	266148
			3532388	2326090
5-مصاريف مدفوعة مقدماً				

يتألف هذه البند مما يلي :				
إيجارات مدفوعة مقدماً			0	3852
مصاريف مدفوعة مقدماً			32728	4997
			32728	8849

6- الأصول الثابتة وجموع الاستهلاك

الأصول الثابتة

البيان	2011	إضافات	استبعادات	2012	نسبة الاستهلاك
سيارات	1285055	28700	167824	1145931	%25
أثاث ومفروشات	279854	44077	10173	313758	%10
معدات المكتب	271883	4237	0	276120	%10
عدد وأدوات	190068	71475	0	261543	%10
الإجمالي	2026860	148489	177997	1997352	

مجمع الاستهلاك

البيان	2011	إضافات	استبعادات	2012
سيارات	779153	284674	121705	942122
أثاث ومفروشات	69646	38035	3100	104581
معدات المكتب	92565	38363	0	130928
عدد وأدوات	75287	43690	0	118977
الإجمالي	1016651	404762	124805	1296608
صافي القيمة الدفترية	1010209			700744

		2012 ريال سعودي	2011 ريال سعودي
7-مصاريف مستحقة			
يتألف هذه البند مما يلي			
رواتب وأجور مستحقة		312132	0
اتعاب مهنية مستحقة		15000	15000
مصاريف مستحقة		5815	9553
بدل إجازات مستحقة		11605	104904
تأمينات اجتماعية مستحقة		3000	0
مكافآت مستحقة		168000	82982
		515552	212439
8-احتساب مخصص الضريبة			
وتلخص احساب مخصص الضريبة فيما يلي:			
صافي ربح السنة – حسب القوائم المالية		413287	230633
التعديلات			
فروقات الاستهلاك		159283	29859
مخصص مكافأة الخدمة		35700	52425
خسائر بيع أصول ثابتة		5973	729
الزائد عن 4% من مصاريف الصيانة والإصلاح		0	14148
الوعاء الضريبي		614243	327794
الضريبة المستحقة بواقع 20%		122849	65559

حركة مخصص الضريبة :			
الرصيد في بداية السنة		6559	85027
المكون خلال السنة		122849	65559
المسدد خلال السنة		(65559)	(85027)
الرصيد في نهاية السنة – قائمة (أ)		122849	65559
9- مخصص مكافأة نهاية الخدمة			
الرصيد في بداية السنة		220632	168207
المحمل على المصروف		35700	52425
تعويض مدفوع		(196276)	0
الرصيد نهاية السنة _ قائمة (أ)		60056	220632
10- تكلفة الإيرادات			
يتألف هذا البند مما يلي :			
مواد		10168511	8495579
رواتب وأجور		977257	916887
عمالة مستأجرة		4920182	4014026
بدل سكن		101691	106447
مصاريف علاج وأدوية		46056	27533
مكافآت		200704	97100
مصاريف حكومية		31880	0
مصاريف تحميل وتنزيل		100	37
محروقات		15308	1200
بدل ملابس		2133	0
مقاولين من الباطن		2200000	0

صيانة واصلاح – معدات		0	7275
		18663822	13666084
		2012 ريال سعودي	2011 ريال سعودي
11- مصاريف إدارية وعمومية			
يتألف هذا البند مما يلي :			
رواتب وأجور		325752	305462
إيجارات		155000	160386
إجازات		0	87557
تذاكر سفر		18789	42646
مكافآت		66902	0
قرطاسية ومطبوعات		14613	22834
مصاريف حكومية		19850	93997
سفر وانتقال		56517	51292
صيانة وإصلاح – آلات		877	42875
إيجار سيارات		3275	10740
تأمين		17123	12739
تأمينات اجتماعية		34345	3150
كهرباء ومياه		8236	2426
أتعاب مهنية		15000	15000
محروقات		5103	27981
هاتف وبريد وفاكس		85164	69161
مصاريف دعاية وإعلان		8000	19014
خدمات بنكية		1830	1592

مصاريف علاج وأدوية		15352	9178
مصاريف ضيافة ونظافة		5492	48370
صيانة وإصلاح – سيارات		11955	0
مكافأة نهاية الخدمة		35700	52425
مصاريف متنوعة		514	26228
		905389	**1105053**

12- عام

تم تقريب الأرقام الواردة في القوائم المالية لأقرب ريال سعودي.

الملاحظات على القوائم المالية المتعلقة بالمنشأة الصغيرة النموذج الاول (1) :

تم إعداد القوائم المالية حسب معايير المحاسبة السعودية، والتي يمكن أن يتم تطبيقها على جميع أنواع الشركات، وكذلك لما تتميز به من شمول لجميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، لهذا قد تكون البيانات الموجودة متضخمة بالنسبة لحجم المنشأة الصغيرة، وخاصة عند مقارنة رأس مالها مع حجم إيراداتها، حيث يبلغ رأس مال الشركة (100.000 ريال) في حين أن الإيرادات لعام 2012م، بمبلغ وقدره (20.393.234 ريال) أي ضعف رأس المال بنسبة 2.3 إضعاف رأس المال المنشأة، عدم التناسب بين رأس المال وقيمة الإيرادات او المشاريع التي تنفذها المنشأة، وهذا وقد يوقع المنشأة في مشاكل تمويل كبيرة، قد يعود السبب في ذلك لقيام المنشأة بمجموعة من الأعمال والمناقصات الحكومية، والدليل على أن المنشأة زادت مصاريفها بنسبة كبيرة من قيمة العمالة المستأجرة بمبلغ (4.920.182 ريال) بالإضافة إلى مقاولين من الباطن بمبلغ (2.200.000 ريال) وقيمة المواد بملغ (10168511 ريال) قيمة مواد، بمعنى أن قيمة ثلاثة بنود من تكاليف الإيرادات تمثل ما نسبته 92% من إجمالي تكلفة الإيرادات.

الهدف من توضيح ذلك هو أن البيانات المالية الموجودة ضمن القوائم المالية يمكن تحليلها ومعرفة طبيعة عمل المنشأة وتقييمها بشكل صحيح حتى يمكن اتخاذ القرار بالنسبة للجهات المقرضة أو الجهات الحكومية ذات العلاقة.

القوائم المالية للمنشأة الصغيرة النموذج الثاني (2) :

النموذج الثاني من القوائم المالية لمنشأة صغيرة ، تتعلق بتقديم خدمات الصيانة، وسوف يتضح من خلال العرض، أن القوائم المالية قد تختلف فيما بينها بسبب طبيعة نوع النشاط، مما قد يؤثر على مستوى الإفصاح المالي في القوائم المالية و هي كالتالي :

مؤسسة .... للصيانة **(مؤسسة فردية)** **الرياض – المملكة العربية السعودية**			
المركز المالي كما في 2012/12/31م			
الأصول		إيضاح	2012 ريال سعودي
الأصول المتداولة			
النقد لدى البنوك		3	1100
ذمم مدينة تجارية – عملاء			401032
إجمالي الأصول المتداولة			402132
الخصوم المتداولة			
إجمالي الخصوم المتداولة			0
صافي رأس المال العامل			402132
الأصول غير المتداولة			

صافي الأصول الثابتة		4	60322
إجمالي غير المتداولة الأصول			60322
صافي الأصول			462454
حقوق الملكية			
رأس المال			100000
جاري المالك			356290
أرباح العام			6164
إجمالي حقوق الملكية			462454

إن الايضاحات من رقم (1) إلى رقم (7) المرفقة بالقوائم المالية تعتبر جزءا لا يتجزأ منها وتقرأ معها

مؤسسة .... للصيانة (مؤسسة فردية) الرياض – المملكة العربية السعودية			
قائمة الدخل كما في 2012/12/31م			
البيان		إيضاح	2012 ريال سعودي
الإيرادات			2100177
تكلفة الإيرادات		5	(1985127)
مجمل الربح أو الخسارة			115050
مصاريف الأعمال الرئيسية			

مصاريف عمومية وإدارية		6	(90556)
أهلاك الأصول الثابتة		4	(18330)
إجمالي مصاريف الأعمال الرئيسية			(108886)
صافي الدخل			6164

إن الايضاحات من رقم (1) إلى رقم (7) المرفقة بالقوائم المالية تعتبر جزءا لا يتجزأ منها وتقرأ معها

مؤسسة .... للصيانة

(مؤسسة فردية)

الرياض - المملكة العربية السعودية

ايضاحات حول القوائم المالية للسنة المنهية في 31 ديسمبر 2012م

1-تعريف بالمؤسسة :

إن مؤسسة .... للصيانة هي (مؤسسة فردية) يملكها السيد............ وتعمل بموجب السجل التجاري رقم .... الصادر من الرياض .... بتاريخ .... الموافق ....

نشاطها : تنفيد صيانة المباني والمنشآت الصناعية والقيام بأعمال الديكورات الداخلية والخارجية وأعمال شفط المياه الجوفية والشلات وخدمات تركيب وصيانة التكييف .

2-السياسات المحاسبية:

تبدأ السنة المالية في أول يناير من كل عام وتنتهي بنهاية شهر ديسمبر.

العرف المحاسبي :

أعدت القوائم المالية وفقاً لأهداف ومفاهيم المحاسبة المالية ومعيار العرض والإفصاح عام الصادر من وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية ومتمشياً مع المعايير المحاسبة والأنظمة الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الملائمة لنشاط المنشأة.

كما تقوم المنشأة بإعداد القوائم المالية الخاصة بها على أساس التكلفة التاريخية في أثبات أصولها وخصومها وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

الأصول الثابتة واستهلاكاتها :

يتم استهلاك الأصول الثابتة على أساس العمر الانتاجي المتوقع للأصل وفقاً لطريقة القسط الثابت وحسب النسب المتعارف عليها.

ترجمة العملات الاجنبية :

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الاجنبية خلال العام بالريال السعودي بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملات وتحويل الأرصدة بالعملات الأجنبية في نهاية العام إلى ريالات سعودية حسب سعر الصرف السائدة في ذلك التاريخ وتدرج نتائج التحويل في قائمة الدخل .

مخصص نهاية الخدمة :

لا يتم تكوين مخصص مكافأة نهاية الخدمة ويتم احتسابها عند دفعها.

مخصص الضريبة :

لا يتم احتساب مخصص للضريبة ولكن يتم احتسابها وتسجيلها عند الدفع

تحقق الإيراد

يتم تحقق الإيرادات وفقاً لطريقة نسبة الانجاز

أثبات المصروفات الإدارية والعمومية :

يتم إثبات المصاريف التي تتحملها المنشأة بأسعار حيازة المنافع التي تم الحصول عليها ويتم إثبات تلك المصروفات طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

نقدية بالصندوق ولدى البنوك :

يتمثل هذا البند في ما يلي :

البيان	2012م ريال سعودي
نقدية لدى البنك السعودي الهولندي	1100
الإجمالي	1100

صافي الأصول الثابتة

تتمثل صافي الأصول الثابتة فيما يلي :

	البيان	الآلات والمعدات	أثاث ومفروشات	الإجمالي ريال
التكلفة	كما هي في 2012/1/1م	61202	8890	70092
	الإضافات	0	8560	8560
	الاستبعادات	0	0	0
	كما هي في 2012/12/31م	61202	17450	78652
مجمع الاهلاك	الرصيد في 2012/1/1م	0	0	0
	مصروف العام	17441	889	18330
	الاستبعادات	0	0	0
	الرصيد في 2012/12/31م	17441	889	18330
القيمة الدفترية في 2012/12/31م		43761	16561	60322

تكلفة الإيرادات :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

البيان	2012م ريال
رواتب وأجور	333220
مواد	1592735
ايجار معدات	860
مصاريف إعاشة	11456
محروقات	31721
انتقالات	15135
الإجمالي	1985127

المصاريف العمومية والإدارية :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

البيان	2012م ريال
إيجارات	56360
تأمين	5681
رسوم حكومية	17175
قرطاسية وادوات مكتبية	540
متنوعة	10800
الإجمالي	90556

7- عام

تم تقريب الأرقام المالية والإيضاحات إلى أقرب ريال سعودي .

القوائم المالية للمنشأة الصغيرة النموذج الثالث (3) :

وهي عبارة عن قوائم مالية لشركة ذات مسؤولية محدودة، تعمل في تأجير المعدات والتجارة فيها، فهي تقع ضمن نطاق القطاع التجاري وهي كالتالي :

شركة .... لتأجير المعدات قائمة رقم (أ)				
(شركة ذات مسؤولية محدودة)				
الرياض - المملكة العربية السعودية				
المركز المالي كما في 2012/12/31م				
الأصول		إيضاح	2012 ريال سعودي	2011 ريال سعودي
الأصول المتداولة				
النقد بالبنوك		3	5000	5000
مجموع الأصول المتداولة			5000	5000
مجموع الأصول			5000	5000
الخصوم وصافي حقوق الشركاء				
مصاريف مستحقة		4	38782	17500
صافي حقوق الشركاء				
رأس المال		5	200000	200000
خسائر متراكمة			(52529)	(30351)
حسابات جارية للشركاء			(181253)	(182149)
صافي حقوق الشركاء - قائمة (د)			(33782)	(12500)
مجموع الخصوم وصافي حقوق الشركاء			5000	5000
إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى رقم (7) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية				

شركة .... لتأجير المعدات **قائمة (ب)**

(شركة ذات مسؤولية محدودة)

الرياض - المملكة العربية السعودية

قائمة الدخل عن 2012/12/31م

من 1 يناير 20012 وحتى 31 ديسمبر 2012م

		إيضاح	2012 ريال سعودي	2011 ريال سعودي
مصاريف إدارية وعمومية		6	(18396)	(30351)
مخصص الزكاة الشرعية		4/ب	(3782)	0
صافي(خسارة) السنة / الفترة (قائمة د)			(22178)	(30351)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى رقم (7) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

شركة .... لتأجير المعدات قائمة رقم (ج)				
(شركة ذات مسؤولية محدودة)				
الرياض - المملكة العربية السعودية				
قائمة التدفق النقدي كما في 2012/12/31م				
		إيضاح	2012 ريال سعودي	2011 ريال سعودي
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية				
صافي (خسارة) السنة / الفترة			(22178)	
التغيرات في الأصول والخصوم التشغيلية				
مصاريف مستحقة			21282	
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية				
رأس المال			00	200000
حسابات جارية للشركاء			896	(182149)
صافي النقد المتحقق من الأنشطة التمويلية			00	5000
صافي الزيادة في النقد لدى البنك			00	5000
رصيد النقدية في البنك في بداية السنة / الفترة			5000	00
رصيد النقدية بالبنك في نهاية السنة / الفترة -قائمة (أ)			5000	5000

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى رقم (7) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

شركة .... لتأجير المعدات **قائمة رقم (د)**

(شركة ذات مسؤولية محدودة)

الرياض – المملكة العربية السعودية

قائمة التغيرات في حقوق الشركاء كما في 2012/12/31م

	رأس المال ريال سعودي	**خسائر متراكمة ريال سعودي**	**حسابات جارية للشركاء ريال سعودي**	**الصافي**
الرصيد في 2011/1/23	200000	0	0	200000
صافي (خسارة) الفترة – قائمة ب	0	(30351)	0	(30351)
حسابات جارية للشركاء	0	0	(182149)	(182149)
الرصيد في 2011/12/31 قائمة أ	200000	(30351)	(182149)	(12500)
صافي (خسارة) السنة – قائمة ب	0	(22178)	0	(22178)
حسابات جارية للشركاء	0	0	896	896
الرصيد في 2012/12/31م قائمة أ	200000	(52529)	(181253)	(33782)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى رقم (7) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

شركة .... لتأجير المعدات

(شركة ذات مسؤولية محدودة)

الرياض – المملكة العربية السعودية

قائمة التغيرات في حقوق الشركاء كما في 2012/12/31م

1-التأسيس وطبيعة النشاط :

شركة .... لتأجير المعدات، هي شركة ذات مسئولية محدودة ، برأسمال ..... تمارس نشاطها بموجب السجل التجاري رقم .... الصادر من الرياض........ بتاريخ............ ويتمثل نشاطها في تجارة الجملة والتجزئة في المغلفات وأدوات النجارة الخفيفة والزخرفة وأدوات البناء وأدوات ميكانيكية واللحام والمعدات الخفيفة والثقيلة ومعدات البناء وتأجيرها ومقاولات الأعمال الميكانيكية والكهربائية والصناعية وأعمال اللحام والألمنيوم وأعمال الحفر والردم.

- خلال الفترة لم تحقق الشركة أية إيرادات

2- السياسات المحاسبية الهامة :

فيما يلي مخلص بالسياسات المحاسبية الهامة التي تتبعها إدارة الشركة على أساس متماثل في إعداد هذه القوائم المالية :

أ- العرف المحاسبي :

أعدت القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية وعلى أساس الاستحقاق فيما عدا ما يذكر خلاف ذلك .

ب- نقد بالبنك:

لأهداف إعداد قائمة التدفقات النقدية ، يتألف بند نقد بالبنك من رصيد الحساب الجاري لدى بنك غير مقيد الاستخدام.

ج – مخصص الزكاة الشرعية :

يتم قياس والاعتراف بمخصص للزكاة الشرعية في قائمة الدخل ولكل فترة مالية على انفراد وفقاً لأحكام وقواعد فريضيه الزكاة في المملكة العربية السعودية، يسوى مخصص الزكاة والشرعية في السنة المالية التي تيم خلالها اعتماد الربط الزكوي النهائي وتعالج الفروقات، إن وجدت، ما بين مخصص الزكاة الشرعية المعترف بها في قائمة المركز المالي وما بين الربط الزكوي النهائي الصادر عن مصلحة الزكاة والدخل في قائمة الدخل كتغيرات المحاسبية وتدرج في الفترة المالية التي يصدر الربط الزكوي النهائي .

3- نقدية بالبنك :

يتلخص هذه البند فيما يلي :

			2012 ريال سعودي	2011 ريال سعودي
نقدية بالبنك			5000	5000
المجموع – قائمة (أ)			5000	5000

4- مصاريف مستحقة :

أ- يتلخص هذا البند فيما يلي :

			2012 ريال سعودي	2011 ريال سعودي
أتعاب تدقيق			35000	17500
الزكاة الشرعية –ب			3782	0
المجموع – قائمة أ			38782	17500

ب- فيما يلي احتساب مخصص الزكاة الشرعية

			2012 ريال سعودي	2011 ريال سعودي
حقوق الشركاء			169649	0
صافي دخل السنة المعدل			(18396)	0
إجمالي الوعاء الزكوي			151253	0
مخصص الزكاة الشرعية بواقع 2.5% من الوعاء الزكوي قائمة ب			3782	0

5- رأس المال :

حدد رأس مال الشركة بمبلغ (200.000 ريال) مائتي الف ريال سعودي تم توزيعها على الشركاء بنسب كما يلي:

اسماء الشركاء	عدد الحصص	قيمة الحصة ريال سعودي	قيمة الحصة ريال سعودي	النسبة المئوية %
....	170	1000	170000	%85
....	30	1000	30000	%15
المجموع قائمة أ	200		200000	%100

6- مصاريف إدارية وعمومية :

يخلص هذا البند فيما يلي :

			2012 ريال سعودي	2011 ريال سعودي
رسوم حكومية			0	2100
مصاريف تأسيس			0	8000

أتعاب مهنية			17500	17500
مصاريف هاتف			896	1751
مصاريف تخليص			0	1000
المجموع – قائمة ب			18396	30351

7- عام

تم تقريب أرقام القوائم المالية إلى أقرب ريال سعودي .

الملاحظات على القوائم المالية للمنشآت الصغيرة للنماذج (1،2،3) :

يوضح الجدول التالي عناصر القوائم المالية التـي تتضـمنها الـنماذج الثالثـة، وهـي كالتالي :

عناصر القوائم المالية للنماذج (1.2.3)

جدول رقم (7)

البيان	القـوائم الماليـة النمـوذج رقم (1)	القـوائم الماليـة النمـوذج رقم (2)	القـوائم الماليـة النمـوذج رقم (3)
تقرير المراجعة	نعم	نعم	نعم
قائمة المركز المالي	نعم	نعم	نعم
قائمة الدخل	نعم	نعم	نعم
قاسمة التدفق النقدي	نعم	لا	نعم
التغير في حقوق الملكية	نعم	لا	نعم
إيضاحات القوائم المالية	نعم	نعم	نعم

يتضح مما سبق :

- بالإشارة إلى الجدول رقم (7)يتضح لنا أن بعض القوائم غير موجودة ضمن القوائم الماليـة المعـدة والمتعـارف عليهـا، حيـث لم تتضـمن قائمـة الـدفقات النقديـة ولا

التغيير في حقوق الملكية في النموذج رقم (2) ويعـود السـبب في ذلـك لعـدم وجـود بيانات مالية لتلك القوائم، مما أدى إلى عدم إرفاقها ضمن القوائم المالية.

- يتضح أن الايضاحات المتممة للقوائم المالية متشـابه فـيما بيـنهم مـن حيـث درجـة الإفصاح المطلوب، وذلك اعتماداً على متطلبات المعايير المحاسبة السعودية.

- هناك مجموعة من البيانات المالية غير متوفرة ضمن القوائم المالية، ويعـود السـبب بالدرجة الأولى لعدم توفر تلك البيانات المالية، مما قد يؤدي إلى ظهور قـوائم ماليـة غير مكتملة بالشكل المطلوب كما هو في النموذج الرقم (2) حيث لم تتضـمن قائمـة الدخل، أي ايراد، فقط كانت هناك مصـاريف، وقـد يعـود السـبب في ذلـك لحداثـة المنشأة أو عدم قيامها بنشاطها التجاري.

- يتضح للباحث أن القوائم المالية قد تختلف فيما بينها من حيـث مسـتوى الافصـاح، ويعود السبب في ذلك لطبيعة نشاط المنشأة، حيث أن قائمة المركـز المـالي للنمـوذج الأول يتكـون مـن 26 بنـد، في حـين أن المنشـأة الصـغيرة للنمـوذج الثـاني 16 بنـد، والنموذج الثالث 13 بند، أما ما يخص قائمة الـدخل للنمـوذج الأول فيتكـون مـن 9 بنود، في حين النموذج الثاني 8 بنود، أما النموذج الثالث فيتكون من 3 بنود فقط.

- أما بالنسبة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، فالنموذج الأول يتكون مـن 21 بنـد، أما النموذج الثاني فيتكون من 14بند، النموذج الثالث فيتكون من 10 بنود فقط.

- يلاحظ مما سبق أن مسـتوى الإفصـاح في القـوائم الماليـة للـنماذج الثالـث، يختلـف باختلاف نوع النشاط ومستوى الأعمال التي تقوم بها تلك المنشآت، مـما قـد يـؤدي إلى تفاوت في مستوى الإفصاح في القوائم المالية.

- من خلال قراءة القوائم المالية وتحليلها مالياً يمكن التوصل إلى نتائج تحدد مسـتقبل هذه المنشآت مـن حيـث الاسـتمرارية أو عـدمها، كـما يمكـن تقـديم هـذه القـوائم

المالية إلى الجهات المقرضة، لغرض حصول على قروض تمويلية من القطاعين العام أو الخاص، لهذا تجد أن الجهات المقرضة تطلب من المنشآت الصغيرة تقديم قوائم مالية مدققة من قبل مكتب محاسب قانوني.

- هناك اختلاف في الكثير من المصطلحات المستخدمة ضمن القوائم المالية للنماذج الثالث، حيث استخدم النموذج الثاني مصطلح (اهلاك الأصول الثابتة) في حين استخدم النموذج الأول مصطلح (استهلاك الأصول الثابتة)، كما استخدم النموذج الثالث والأول مصطلح (مصاريف إدارية وعمومية) في حين أن استخدم النموذج الثاني مصطلح (مصاريف عمومية وإدارية) كما يوجد الكثير من الاختلافات في بعض المسميات ضمن القوائم المالية والايضاحات المتممة لها، هذا بطبيعة الحال قد يؤدي إلى الكثير من المشاكل النظرية في بناء النظرية المحاسبية، حيث تعاني نظرية المحاسبة من عدم وجود إطار يوحد المسميات لعناصر القوائم المالية والايضاحات المتممة لها، وعليه فقد يساعد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من الحد من هذه المشكلة بالاعتماد على النسخة العربية والتي سوف تعتمدها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين .

مصلحة الزكاة والدخل ومتطلبات الإفصاح في القوائم المالية :

تواجه مصلحة الزكاة والدخل مجموعة كبيرة من القوائم المالية المدققة للمنشآت على اختلاف احجامها (كبيرة، متوسطة ، صغيرة) وكثيراً ما يواجه مصلحة الزكاة والدخل عدم وجود حسابات نظامية، وهي من شريحة المنشآت الصغيرة، لهذا سوف يتطرق الباحث إلى توضيح أهم البنود التي يتضمنها الإقرار من واقع البيانات المتوفر ضمنها (أنظر الملحق رقم 4) .

يتطلب أن تقوم المنشآت الصغيرة بتوفير البيانات التالية :

المعلومات الأساسية :

وتتضمن (الاسم التجاري، الكيان القانوني، النشاط الرئيس، وصف النشاط الرئيس، اسم المالك الرباعي، العنوان، الموقع)

بعض البيانات التي تخص المنشأة :

- عدد الفروع
- عدد الموظفين والعمال
- قيمة الإيجار السنوي
- إجمالي الرواتب السنوية

عناصر الدخل :

- قيمة المستوردات من الخارج والمشتريات الداخلية (يرفق كشف)
- إيرادات المقاولات
- المبيعات السنوية أو الإيرادات من النشاط الرئيس
- إيرادات أخرى
- مجموع الأرباح للبنود السباق ذكرها يضاف إليها حصته من ربح / خسارة) بالنسبة لشركات الأشخاص

عناصر قائمة المركز المالي :

رأس المال

مع ملاحظة : "بالنسبة لفئات المستوردين، وأصحاب المصانع الفردية، وأصحاب الفنادق والشقق المفروشة وما يماثلها من أنشطة، يتعين عليهم مراعاة التعليمات النظامية التي تحكم هذه الأنشطة عند تحديد رأسمالها العامل أو صافي أرباحها"[1].

---

1 أنظر الملحق رقم (4)

يلاحظ مما سبق :

أن البنود التي يتطلب أن يتم الإفصاح عنها من قبل المنشآت التي لا تملك حسابات نظامية لا تتعدى 10 بنود فقط، وعليه فإن البيانات التي أشارت إليها مصلحة الزكاة والدخل تعتبر ذات فائدة، حيث يمكن من خلالها معرفة بعض المعلومات المالية التي يمكن من خلالها احتساب نسبة الزكاة أو الضريبة.

النماذج المرفقة مع الإقرار الزكوي أو الضريبي :

تقوم مصلحة الزكاة بطلب مرفقات من بعض النماذج التي تعدها مصلحة الزكاة، بهدف زيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وذلك للمنشآت التي تمسك حسابات نظامية، دون تمييز بين المنشآت من حيث الحجم سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، وتعتبر هذه المتطلبات كبيرة بالنسبة للمنشآت الصغيرة وهي كالتالي :

نموذج إقرار خاص بمكلفي الزكاة :

حيث تطلب تعبئة النموذج بعض البيانات وهي كالتالي :

- معلومات أساسية ويتكون من (الاسم التجاري ، الكيان القانوني ، النشاط الرئيس، وصف النشاط الرئيس ، العنوان ، الموقع).
- إقرار المكلف ويتكون من بعض الاسئلة لمعرفة بعض المتطلبات الرئيسة (ما هو الأساس المحاسبي المستخدم ، هل يستخدم أسلوب المتوسط المرجح عند تقييم بضاعة آخر المدة ، هل يستخدم أسلوب التكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل لتقييم بضاعة أخر المدة، هل تمسك الدفاتر النظامية باللغة العربية)
- بعض الإرشادات الهامة
- بيان يوضح الإيرادات (الإيراد الرئيس، الايراد من الانشطة الاخرى، بضاعة آخر المدة، إجمالي الإيرادات).

- بيان يوضح المصاريف (بضاعة أول المدة ، تكلفة المواد المشتراه من الخارج، تكلفة المواد المشتراه منن الداخل، مصاريف مباشرة، وراتب وأجور، مقاولون من الباطن، الاستهلاك، اتعاب استشارية ومهنية، مخصصات واحتياطيات، أخرى متنوعة، إجمالي المصاريف)
- التعديلات على صافي نتيجة الأعمال، ويتكون من (فروقات استهلاك، مخصصات واحتياطيات محملة على حسابات الفترة، اخرى، إجمالي التعديلات)
- عناصر الوعاء الموجبة، وتتكون مما يلي (رأس المال، الأرباح المرحلة ، الاحتياطيات، المخصصات، القروض ومصادر التمويل الآخرى، رصيد جاري الشركاء الدائنين في حدود ما حال عليه التحول، أخرى، أرباح أو خسائر العام المعدلة، أجمالي الوعاء)
- عناصر الوعاء السالب، ويتكون مما يلي (صفي الأصول الثابتة وما في حكمها، الاستثمارات، خسائر مرحلة معدلة، مصاريف التأسيس وما في حكمها ، أخرى، إجمالي الحسميات من الوعاء.[1]

الملاحظات على النموذج السابق :

أكثر ما يلاحظ، هو أن تطبيق هذه المتطلبات تخص جميع المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، فلا تميز بينها، وهذا قد يكلف إعداد القوائم المالية تكلفة تفوق المنفعة من إعداد تلك القوائم، وقد لا تناسب المنشآت الصغيرة بسبب كبر حجم البيانات المطلوبة، وعليه فقد تتوفر بعض المعلومات وقد لا تتوفر، مما يؤدي إلى عدم تسجيل تلك البيانات وترك مكانها خالي، هذا بالإضافة إلى أرفاق (13) نموذج أخر غير هذه النموذج وهي كالتالي :

1انظر الملحق رقم (4)

- الإيرادات من النشاط الرئيس
- الدخل المعفى
- كشف مقاولين الباطن
- الأصول وبيان استهلاكها
- اقساط التأمين المدفوعة
- اتعاب استشارية ومهنية
- مخصصات واحتياطيات
- ايجارات مدفوعة
- استئجار معدات
- عوائد قروض (فوائد خدمات بنكية)
- التبرعات المدفوعة
- اتاوات أو خدمات مساندة فنية
- مصاريف إصلاح وصيانة

أنظر الملحق رقم (4)، حيث يتطلب من المنشآت التي تمسك حسابات نظامية بالإضافة إلى القوائم المالية المدققة من قبل المحاسب القانوني، أن يتم إرفاق كافة تلك النماذج للموافقة على الإقرار الزكوي أو الضريبي، و قد تواجه المنشآت الصغيرة في كثير من الأحيان عدم وجود كافة البيانات المطلوبة، مما قد يتطلب أن يتم الإفصاح عنها بانها - تلك النماذج- لا تنطبق مع نشاط المنشأة أو غير موجودة ضمن قوائمها المالية، ولكن يتطلب أن يتم إضافتها وتوضيح أنها لا تنطبق عند التقدم لطلب الاقرار الزكوي أو الضريبي .

القطاع المصرفي في المملكة وإدارة المنشآت الصغيرة (مصرف الراجحي أنموذج):

يعتبر القطاع المصرفي الجهة المرخص لها من قبل مؤسسة النقد السعودي، لقديم القروض لجميع المنشآت، ولقد بدأت المصارف السعودية الاهتمام بالمنشآت الصغيرة، لاعتباره قطاعاً حيوياً يلعب دورا محورياً في توفير فرص العمل ودفع عجلة النمو

الاقتصادي، وقد قام مصرف الراجحي بتقديم خدمات للمنشآت الصغيرة، حيث "يعني قسم خدمات إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصرف، الذي يهدف إلى تلبية حاجات المؤسسات ذات المبيعات السنوية التي لا تتجاوز 30 مليون ريال سعودي "[1].

وقد بين المصرف أنه قدم مجموعة من المنتجات والتي تتوافق مع الشريعة الاسلامية حيث اشار " كجزء من التزامنا الدائم لتوفير كل حاجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، طورنا عدداً من المنتجات الإسلامية التي تتوافق مع المعايير العالمية وأحكام الشريعة" [2]

أما أهم المنتجات التي يقدمها المصرف للمنشآت الصغيرة فهي كالتالي :

منتجات التمويل:

تتكون من (البيع لأجل، المرابحة، المشاركة، العقار، الإيراد)

تمويل التجارة

وتتكون من (التحصيلات المستندية للتصدير/للاستيراد، الاعتمادات المستندية للتصدير/للاستيراد، خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية بالمشاركة/بالمرابحة)

إدارة النقد

وتتمثل في (نقل النقد، تحويل الرواتب/بطاقات الرواتب، المباشر للشركات، توزيع الأرباح، نقاط البيع، الحسم المباشر، رسائل التنبيه، الشيكات المعرّفة، أجهزة التشفير)

1http://www.alrajhibank.com.sa/ar/business/pages/sme-banking.aspx

2مرجع سابق

برنامج كفالة الخاص بالمنشآت الصغيرة :

قامت بعض المصارف بإنشاء إدارات خاصة بالمنشآت الصغيرة، حيث قام مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية باستحداث إدارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التعاون مع مجموعة كبيرة من المصارف السعودية والجهات الحكومية، وتقديم برامج تساعد المنشآت الصغيرة على شراء المعدات أو تمويل رأس المال العامل، حيث يعتبر برنامج (كفالة) واحد من البرامج التي يقدمها المصرف والتي تؤدي إلى " المساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني بالمملكة العربية السعودية وتخفيض البطالة من خلال التطوير المستمر والارتقاء بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة"[1].

كما بين المصرف بأنه " تم إنشاء البرنامج بدعم من وزارة المالية والبنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية وأسندت إدارته إلى صندوق التنمية الصناعية السعودي، يكفل البرنامج للمصرف نسبة من التمويل الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك لتمكين هذه المنشآت من الحصول على التمويل من المصرف بعد التحقق من جدواها الاقتصادي حيث يقدم البرنامج كفالة للبنوك الممولة بمقدار 80% من قيمة التمويل للمشروعات القائمة والمشروعات الجديدة"[2]

لهذا قدم البرنامج أولاً تعريفاً للمنشآت الصغيرة حيث أشار إلى أن المنشأة الصغيرة " هي أي نشاط ربحي صغير أو متوسط مؤسس وفقاً للأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية ولا تتجاوز حجم مبيعاته السنوية 30,000,000 ريال"[3].

1مصدر سابق

2مصدر سابق

3مصدر سابق

أما الغرض من التمويل فيتمثل في شراء أصول ثابتة أو تمويل رأس المال العامل، أما الحد الأدنى للكفالة فهي بمبلغ (80.000 ريال) والحد الأقصى للكفالة فهي (1.6 مليون ريال) للمشاريع القائمة والمشاريع الجديدة.

فيما يخص الحد الأدنى من التمويل فهو بمبلغ (100.000 ريال) والحد الأقصى (2 مليون ريال) ومدة الكفالة تصل مع مدة التمويل وبأجل إلى 7 سنوات ويمكن تمديد مدة الكفالة بحسب طلب المصرف.

أما فيما يخص الأنشطة التي يكفلها البرنامج فهي كالتالي :

"الأنشطة التي يكفلها البرنامج

يمتد نظام الكفالة لتغطية كافة أنشطة القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية المملوكة لمستثمرين سعوديين أو المشتركة مع مستثمرين أجانب أو مملوكة لمستثمرين أجانب ومنها على سبيل المثال:

- الصناعة باختلاف أنواعها
- الأنشطة التي تخدم قطاع الزراعة
- النشاط التجاري
- التعليم
- السياحة والترفيه
- المقاولات
- النقل والاتصالات
- النشاط الخدمي
- المنشآت الطبية

الأنشطة التي لا يكفلها البرنامج:

- الأنشطة التي لا تعتبر صغيرة أو متوسطة حسب التعريف أعلاه

- الأنشطة التي تملكها أو تهيمن عليها الدولة
- أعمال المضاربة (المضاربة المصرفية أو العقارية أو خطط البيع الهرمية) إضافة إلى المشروعات التمويلية
- أية أنشطة مخالفة للأنظمة والقوانين بالمملكة
- الأنشطة التجارية القائمة التي تقتصر على شراء السلع وإعادة بيعها دون أية قيمة مضافة.

الشروط الواجب توافرها في النشاط المكفول

- أن يكون للمنشأة كيان قانوني
- أن تكون المنشأة مجدية من الناحية الاقتصادية والمالية والفنية والإدارية
- أن تساهم بشكل إيجابي في الاقتصاد السعودي من حيث توظيف وتدريب المواطنين السعوديين و/ أو إحلال السلع المحلية محل المستوردة و/أو إنتاج السلع والخدمات المبتكرة ذات الجودة

خطوات إصدار كفالة البرنامج

يتقدم العميل مباشرة إلى المصرف بطلب التمويل ومرفقاً بطلبه الآتي:

1. المستندات الخاصة بالنشاط وأي مستندات أخرى يطلبها المصرف.
2. استمارة طلب كفالة التمويل (يتم الحصول عليها من المصرف).

- يقوم المصرف بدراسة طلب العميل وفقاً للمعايير المعمول بها في المصرف.
- في حالة موافقة المصرف على منح التمويل المطلوب يتقدم المصرف للبرنامج بطلب إصدار كفالة لهذا التمويل ومرفقاً به موافقة خطية من صاحب النشاط على قبول كفالة البرنامج وفقاً لنموذج يتم الحصول عليه من المصرف
- يصدر البرنامج للمصرف الكفالة المطلوبة وذلك بعد تقييم الطلب المقدم من المصرف والتأكد من توافقه مع معايير البرنامج وسيطلب البرنامج بعد دراسة

طلب الكفالة من صاحب النشاط إضافة إلى الضمان الشخصي لصاحب المنشأة تقديم الضمانات التي يراها ضرورية (لصالح البرنامج) بما في ذلك الرهن على الموجودات

المستندات المطلوبة لإصدار كفالة البرنامج

- صورة من بطاقة الهوية الوطنية/الإقامة
- صورة ترخيص النشاط
- صورة من السجل التجاري
- صورة عقد تأسيس الشركة (إذا كانت المنشأة شركة)
- صورة من عقد إيجار أو تمليك مقر مزاولة النشاط
- دراسة الجدوى الاقتصادية للنشاط (للمشروعات الجديدة)
- صورة من القوائم المالية المدققة لثلاثة أعوام (للمشاريع القائمة)
- استمارة بيانات طلب التمويل
- صورة من مستندات الملكية (عقارات، سيارات، إلخ)
- أي مستندات أخرى يطلبها المصرف".[1]

يلاحظ مما سبق :

- ارتباط التمويل بالناحية الشرعية، وذلك بسبب طبيعة البيئة السعودية والتي تتطلب وجود برامج متوافقة مع الشريعة الإسلامية، لهذا فإن منتجات التمويل جميعها تتكون من منتجات اسلامية (البيع لأجل، المرابحة، المشاركة)
- اعتمد المصرف في تعريفه للمنشأة الصغيرة على معيار حجم المبيعات، حيث أشار إلى تعريفه للمنشأة الصغيرة " هي أي نشاط ربحي صغير او متوسط مؤسس وفقاً للأنشطة السارية في المملكة العربية السعودية ولا تتجاوز حجم مبيعاته

1مصدر سابق

السنوية 30 مليون ريال " قد يكون مبلغ حجم المبيعات كبير جداً بالنسبة إلى المنشأة الصغيرة، ويعتقد الباحث أن هذا الحد قد يستفيد منه شريحة المنشآت المتوسطة وليست الصغيرة بالدرجة الأولى.

- إن أحد أهم المتطلبات التي يتم القبول بها، هي القوائم المالية المدققة لمدة ثلاثة سنوات، حيث يقوم المصرف بدراسة القوائم المالية وتحليلها لمعرفة الوضع المالي الذي يسمح للمنشآت بتسديد قرضها وعدم تعثرها مستقبلاً.

- إن المنشآت الصغيرة قد تعاني من عدم مقدرتها على الحصول على تمويل، وخاصة تلك التي لا تمسك حسابات نظامية، مما قد يؤدي لعدم استفادتها من هذه البرامج وذلك بسبب كثرة المتطلبات التي قد تكون أكبر من حجم المنشأة الصغيرة .

الفصل الثالث

فرضيات الدراسة ومنهاجيتها

فرضيات الدراسة :

لغايات تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن أسئلتها ،قام الباحث بصياغة فرضيات الدراسة كالتالي :

الفرضية الأولى :

تهدف الفرضية الأولى، لاختبار مدى أهمية تحديد المعايير، التي تحدد حجم المنشأة الصغيرة، في المملكة العربية السعودية، كما تهدف هذه الفرضية لاختبار مدى التوافق بين وجود المعايير الموحدة، في تحديد حجم المنشأة الصغيرة، وإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة، وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة، وقد صيغت الفرضية العدمية على النحو التالي :

HO1: لا يُعد تحدد المعايير التي تحدد حجم المنشأة الصغيرة في المملكة العربية السعودية ذات أهمية بالغة في المساعدة على إعداد التقارير المالية وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثانية :

تهدف هذه المجموعة من الفرضيات، لاختبار أثر المعوقات التي تواجه بيئة المنشآت الصغيرة، في المملكة العربية السعودية، على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما تهدف هذه المجموعة من الفرضيات، للتعرف على آراء كل من المحاسبين المراجعين الخارجين، فيما إذا كان المعيار الدولي ملائم في بيئة الاعمال السعودية، ومعرفة مدى وجود توافق بين وجهات النظر، حيال المعوقات التي تواجه تطبيق المعيار، وقد صيغت الفرضيات العدمية على النحو التالي:

HO2:لا توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الفرعية الأولى :

HO3:لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والمراجعين الخارجيين) حول ملائمة متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتطبيقه في بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية الثانية :

HO4:لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والمراجعين الخارجيين) حول عدم وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

الفرضية الثالثة :

تهدف هذه المجموعة من الفرضيات، لاختبار أثر وجود التقارير المالية، المعدة وفق المعيار الدولي، لإعداد التقارير المالية، في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، على عملية التمويل من القطاعين العام والخاص، كما هدفت إلى معرفة أراء كل من المحاسبين والمراجعين الخارجين والعاملين في القطاع المصرفي،في العلاقة بين وجود المعيار وعملية التمويل من القطاعين العام والخاص، وقد صيغت الفرضيات العدمية كالتالي :

HO5:لا توجد علاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل للمنشآت الصغيرة.

الفرضية الفرعية الأولى

HO6:لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والمراجعين الخارجيين) حول وجـود التقـارير الماليـة المعـدة وفـق المعيـار الـدولي لإعـداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل من القطاع العام.

الفرضية الفرعية الثانية

HO7:لا توجد علاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفـق المعيـار الـدولي لإعـداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل من القطاع الخاص من وجهة نظرالعاملين في القطاع المصرفي.

الفرضية الرابعة :

تهدف الفرضية الرابعة، لاختبار مدى أهمية وجود إطار متكامـل للقـوائم الماليـة، والمعد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسـطة، والصـادر من الجهات التنظيمية الحكومية، وقد صيغت الفرضية العدمية على النحو التالي :

HO8:لا حاجة لوجود إطـار متكامـل للقـوائم الماليـة والمعـد وفـق المعيـار الـدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصـغيرة والمتوسـطة والصـادرة مـن الجهـات التنظيميـة الحكومية.

مجتمع وعينة الدراسة :

نظراً لوجود العديد من الأطراف ذات علاقة، بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد اشتمل مجتمع الدراسة على أربع فئات أساسية وهي كالتالي :

1. المحاسبون في القطاعات العامة والخاصة، وتم استهداف هذه الفئة لأنها على معرفة تامة، عن أهمية إعداد القوائم المالية للمنشآت الصغيرة.
2. المراجعين الخارجيين، لدى مكاتب التدقيق المرخصة في المملكة العربية السعودية، والتي تقوم بتدقيق حسابات المنشآت الصغيرة، وتم استهداف هذه الفئة لأنها المسئولة عن إعداد القوائم المالية الختامية للمنشآت الصغيرة.
3. الجهات التنظيمية، حيث تم استهداف هذه الفئة، لأنها المسئولة عن وضع التشريعات والتنظيمات الحكومية التي من خلالها يمكن تنظيم ذلك القطاع العريض من المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية.
4. الجهات الممولة، حيث تم استهداف هذه الفئة، لأنها تهتم بدرجة كبيرة في تمويل المنشآت الصغيرة، بهدف حماية أموالها واسترجاعه من قبل المنشأة الصغيرة، فوجود التقارير المالية والمعدة وفق المعيار الدولي، قد تساهم في زيادة عملية التمويل لهذه المنشآت الصغيرة.

تتكون عينة الدراسة من (500) فرداً من محاسبين ومراجعين خارجيين في القطاعين العام والخاص، وقد تم توزيعها وقد بلغ عدد المعاد منها والصالحة للتحليل عدد (350) استبانة أي ما نسبته 70% من مجموع الاستبانات الموزعة، حيث تم توزيع عدد (250) استبانة للجهات التنظيمية تمثل الجهات الحكومية الرقابية والتمويلية، ذات العلاقة بالمنشآت الصغيرة، وعدد (250) استبانة تمثل الجهات التمويلية ومكاتب المحاسبة القانونية، كما هو موضح بالجدول التالي:

ويعرض الجدول (7) عدد الاستبانات المرسلة والمستلمة من كل فئة .

الجدول رقم (7)

الاستبانات المرسلة والمستلمة

الفئة	عدد الاستبانات المرسلة	عدد الاستبانات المستلمة	نسبة الردود
الجهات التنظيمية	250	197	%78.8
الجهات الممولة والقانونية	250	153	%61.2
المجموع	500	350	%100

أسلوب جمع البيانات :

اعتمد الباحث على المراجع والدوريات المتخصصة، لوضع الإطار النظري لهذه الدراسة، بما يتلائم مع أهداف الدراسة، أما الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، فقد تم تجميع بياناته من خلال استبانة موضحة بالملحق رقم (3) وتم تصميمها من قبل الباحث لهذه الغرض، وتتكون الاستبانة من خمسة أجزاء وهي كالتالي :

الجزء الأول : هدف هذا الجزء إلى جمع البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، مثل صفة المستجيب وبيانات جهة العمل والمؤهل العلمي والتخصص والشهادات المهنية وعدد سنوات الخبرة .

الجزء الثاني: هدف هذا الجزء إلى جمع البيانات اللازمة، لمعرفة مدى ملائمة توحيد معايير تحديد حجم المنشأة الصغيرة، في المملكة العربية السعودية، بسبب اختلاف الجهات المنظمة لتحديد المعيار المناسب، وقد اعتمد الباحث مقياس ليكرت بدرجاته الخمس (موافق بشدة، موافق ، محايد ، غير موافق، غير موافق بشدة).

الجزء الثالث : هدف هذا الجزء إلى جمع البيانات اللازمة، لمعرفة أثر المعوقات التي تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية، على تطبيق المعيار

الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما تهدف هذه المجموعة، للتعرف على آراء كل من المحاسبين والمراجعين الخارجين، فيما إذا كان المعيار الدولي ملائم في بيئة الاعمال السعودية، ومعرفة مدى وجود توافق بين وجهات النظر حيال المعوقات التي تواجه تطبيق المعيار، وقد اعتمد الباحث على مقياس ليكرت بدرجاته الخمس (موافق بشدة، موافق ، محايد ، غير موافق، غير موافق بشدة).

الجزء الرابع : هدف هذا الجزء إلى جمع البيانات اللازمة، لمعرفة أراء الجهات الممولة حول أثر وجود التقارير المالية، المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، على عملية التمويل من القطاعين العام والخاص، للمنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية، كما تهدف هذه المجموعة للتعرف على آراء كل من المحاسبين والمراجعين الخارجين والعاملين في القطاع المصرفي، فيما اذا كانت هناك علاقة بين وجود المعيار الدولي وبين عملية التمويل من القطاعين العام والخاص، وقد اعتمد الباحث على مقياس ليكرت بدرجاته الخمس (مفيدة جداً، مفيدة ، محايد ، غير مفيدة، غير مفيدة بشدة).

الجزء الخامس : هدف هذا الجزء إلى جمع البيانات اللازمة، لمعرفة مدى أهمية وجود إطار متكامل للقوائم المالية، والمعد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الصادر من الجهات التنظيمية الحكومية، وقد اعتمد الباحث على مقياس ليكرت بدرجاته الخمس (موافق بشدة، موافق ، محايد ، غير موافق، غير موافق بشدة).

صدق وثبات أداة الدراسة :

لاختبار الصدق الظاهري للاستبانة، تم عرضها على بعض الأساتذة في قسم المحاسبة في الاكاديمية العربية في الدنمارك، وبناء على ما أبدوه من ملاحظات، وبعد

مناقشتها مع الاستاذ المشرف، تم إجراء التعديلات الضرورية، كما قام الباحث باختيار ثبات أداة القياس، وقد تم استخدام اختبار Reliability analysis لحساب معامل ارتباط ألفا كرونباخ، وتبين أن قيمة معامل ارتباط ألفا كرونباخ على أسئلة الاستبانة بنسبة 79% ، وبما أنها تزيد عن 60% فإن ذلك يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها.

اختبار مقياس الاستبانة :

لقد تم اعتماد مقياس ليكرت (Likert Scale) المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (8) مقياس الاستبانة	
الدرجة	**مستوى الملائمة**
1	معدومة
2	ضعيفة
3	متوسطة
4	عالية
5	عالية جداً

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقاس الترتيبي للأهمية النسبية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي :

الجدول رقم (9) المقياس الترتيبي للأهمية النسبية			
الوسط الحسابي	**الأهمية النسبية (1)**	**الأهمية النسبية (2)**	**مستوى الملائمة**
اقل من 2	غير موافق بشدة	غير مفيدة مطلقاً	معدومة
2 – اقل من 3	غير موافق	غير مفيدة	ضعيفة
3- اقل من 3.75	محايد	محايد	متوسطة
3.75 – اقل من 4.5	موافق	مفيدة	عالية
4.5 – اقل من 5	موافق بشدة	مفيدة جداً	عالية جداً

أساليب تحليل البيانات :

قام الباحث بتحليل البيانات التي تم تجميعها من خلال الاستبانات، بواسطة البرنامج الإحصائي Statistical Package For Social Science وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية وهي :

1. أساليب الإحصاء الوصفي، لاستخراج التوزيع التكراري، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسب المئوية، لوصف متغيرات الدراسة.
2. اختبار Reliability Analysis لقياس ثبات أداة الدراسة ودرجة الاعتماد عليها.
3. اختبار One Sample T test وذلك لقياس مدى وجود اختلافات جوهرية بين متوسطات إجابات عينة الدراسة.
4. تحليل التباين الأحادي ANOVA وذلك من أجل قياس مدى وجود اختلافات جوهرية بين متوسطات إجابات عينة الدراسة.

محددات الدراسة :

لهذه الدراسة مجموعة من المحددات هي كالتالي :

1. يعتبر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حديث وجديد على البيئة السعودية، حيث كانت المملكة العربية السعودية تطبق المعايير المحاسبية السعودية، حيث ورد ذلك من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، وهي الجهة الحكومية الوحيدة في المملكة، التي لها علاقة بالمعايير المحاسبية، حيث "وافق مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه السابع للدورة السابعة والمنعقد يوم الخميس 1434/9/10هـ الموافق 2013/7/18م، على تطبيق معايير المحاسبة الدولية دفعة واحدة وذلك بعد استكمال اعتمادها من الهيئة، على أن يكون اقرب تاريخ للتطبيق، هو على القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدا في 2017/1/1م، وذلك بالنسبة للمنشآت المدرجة في السوق المالية، اما بالنسبة للمنشآت الأخرى فيكون اقرب تاريخ للتطبيق، هو على القوائم المالية المعدة عن 2018/1/1م، على ان يعاد النظر في التواريخ بالتأخير في ضوء مستجدات العمل على خطه التحول"
2. قلة الدراسات السابقة نسبياً في بيئة الأعمال السعودية .
3. عدم معرفة المحاسبين بمحتويات وتفاصيل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل كاف.
4. تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالجانب العملي لهذه الدراسة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تعرض نتائج هذه الدراسة إلى مخاطر

تحيز إجابات أفراد العينة، مما قد يقلل من دقة النتائج التي يتم التوصل إليها وموضوعيتها.

5. وجود العديد من الجهات المستهدفة من هذه الدراسة إلا أنها ركزت على فئة المحاسبين المراجعين الخارجين، ممن يعمل في القطاعين العام والخاص، نظراً لأن هذه الفئة هي في الغالب أكثر استخداماً للتقارير المالية، من ملاك المنشآت الصغيرة ورجال الأعمال، والتي لا تتوفر لديهم الإجابة عن أسئلة الاستبانة بشكل دقيق والصحيح يفي بأسئلة الاستبانة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المقدمة :

يهدف هذا الجزء إلى عرض وتحليل النتائج الإحصائية، التي تم الحصول عليها من خلال أداة القياس (الاستبانة)، التي تم إعدادها لغرض اختبار الفرضيات، وسيتم تناول وصف للبيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة بأجزائها الاربعة ومن ثم اختبار فرضياتها.

عرض نتائج الدراسة :

النتائج الإحصائية المتعلقة بوصف خصائص عينة الدراسة :

سيتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية لإفراد عينة الدراسة من حيث صفة المجيب، بيانات جهة العمل، المؤهل العلمي، التخصص، الشهادات المهنية، وعدد سنوات الخبرة.

صفة المستجيب :

جدول رقم (10)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب صفة المستجيب

صفة المستجيب	العدد	النسبة المئوية
محاسب	276	%78.9
مراجع خارجي	64	%18.3
أخرى	10	%2.3
الإجمالي	**350**	**%100**

يشير الجدول رقم (10) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة، حسب صفة المستجيب، حيث بلغت نسبة المحاسبين 78.9% تلتها نسبة المراجعين الخارجيين بنسبة 18.3% حيث تمثل النسبتين مجتمعتين ما نسبته 97.2% وهي النسبة المستهدفة من الدراسة ، اما أخرى والتي يقصد بها بأن المستجيب غير متخصص في المجال المحاسبي كأن يكون موظف إداري وهي نسبة ضئيلة جداً تمثل 2.3% .

المؤهل العلمي :

جدول رقم (11) التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم (11) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي		
المؤهل العلمي	**العدد**	**النسبة المئوية**
ثانوي	10	%2.9
دبلوم عالي بعد الثانوية	19	%5.4
بكالوريوس	275	%78.6
ماجستير	44	%12.6
دكتوراه	2	%0.6
الإجمالي	**350**	**%100**

يشير الجدول رقم (11) إلى أن نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس نسبة 78.6% هي تمثل نسبة المتخرجين من الجامعة، تلتها نسبة الحاصلين على الماجستير 12.6% من عينة الدراسة، وتعتبر هذه النسبة هي المستهدفة من الدراسة، للحاصلين على الشهادة الجامعية أو الدراسات العليا والتي تمثل مجتمعة ما نسبته 91.80%.

أما الجدول رقم (12) والذي يشير إلى توزيع تصنيف المؤهل العلمي على فئة المستجيب، من حيث طبيعة الوظيفة التي يعمل بها، حيث تمثل عدد الحاصلين على

البكالوريوس من المحاسبين ما نسبته 77.1% من عينة الدراسة لفئة المحاسبين، في حين أن المراجعين الخارجين الحاصلين على درجة البكالوريوس بنسبة 85.9% مـن العينـة، كـما أن نسبة الحاصلين على درجة الماجستير من المحاسبين تمثل 12.3% من عـدد المحاسـبين ، في حين تشير البيانات إلى أن عدد الحاصلين على الماجسـتير مـن المـراجعين الخـارجين بنسـبة 10.9% من إجمالي عدد المراجعين الخارجين، كما هو موضح في الجدول رقم (12) :

يشير الجدول رقم (12) إلى توزيع تصنيف المؤهـل العلمـي لأفـراد عينـة الدراسـة كالتالي :

الجدول رقم (12)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب افراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

	محاسب		مراجع خارجي		اخرى	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
ثانوي	10	%3.6	0	0	0	0
دبلوم عالي بعد الثانوية	19	%6.8	0	0	0	0
بكالوريوس	213	%77.1	55	%85.9	7	%70
ماجستير	34	%12.3	7	%10.9	3	%30
دكتوراه	0	0	2	%3.1	0	0
الإجمالي	**276**	**%100**	**64**	**%100**	**10**	**%100**

التخصص العلمي :

جدول رقم (13) التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب التخصص العلمي

الجدول رقم (13) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي		
التخصص العلمي	**العدد**	**النسبة المئوية**
محاسبة	274	%78.3
إدارة مالية	34	%9.7
إدارة أعمال	13	%3.7
اخرى	29	%8.3
الإجمالي	**350**	**%100**

يشير الجدول رقم (13) إلى أن عدد تخصص المحاسبة بلغ نسبة 78.3% من إجمالي عينة الدراسة، وتخصص الإدارة المالية بنسبة 9.7% من عينة الدراسة، حيث تمثل النسبة 8.3% التخصصات التي تعتبر خارج التخصصات المشار إليها في الاستبانة، حيث تمثل نسبة الحاصلين على تخصصات المحاسبة والإدارة المالية ما نسبته 88% وهي نسبة جيدة.

يشير الجدول رق (14) إلى توزيع تصنيف التخصص الاكاديمي لأفراد عينة الدراسة كالتالي :

<table>
<tr><th colspan="7">الجدول رقم (14)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب افراد عينة الدراسة حسب التخصص الاكاديمي</th></tr>
<tr><th></th><th colspan="2">محاسب</th><th colspan="2">مراجع خارجي</th><th colspan="2">اخرى</th></tr>
<tr><th></th><th>العدد</th><th>النسبة المئوية</th><th>العدد</th><th>النسبة المئوية</th><th>العدد</th><th>النسبة المئوية</th></tr>
<tr><td>محاسبة</td><td>212</td><td>%76.8</td><td>62</td><td>%96.8</td><td>0</td><td>0</td></tr>
<tr><td>إدارة مالية</td><td>26</td><td>%9.4</td><td>2</td><td>%3.1</td><td>6</td><td>%60</td></tr>
<tr><td>إدارة أعمال</td><td>11</td><td>%3.9</td><td>0</td><td>0</td><td>2</td><td>%20</td></tr>
<tr><td>اخرى</td><td>27</td><td>%9.7</td><td>0</td><td>0</td><td>2</td><td>%20</td></tr>
<tr><td>الإجمالي</td><td>276</td><td>%100</td><td>64</td><td>%100</td><td>10</td><td>%100</td></tr>
</table>

يتضح مما سبق أن نسبة المحاسبين الحاصلين على التخصصات الاكاديمية بالمحاسبة، تمثل ما نسبته 76.8% من إجمالي عدد المحاسبين الحاصلين على التخصصات الاكاديمية الاخرى، وكما يشير الجدول، إلى أن المراجعين الخارجين، ممن هو متخصص في المحاسبة يتمثل ما نسبته 96.8% من إجمالي عدد المراجعين الخارجين.

الشهادات المهنية :

جدول رقم (15) التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب الشهادات المهنية

<table>
<tr><th colspan="3">الجدول رقم (15)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية</th></tr>
<tr><th>الشهادة المهنية</th><th>العدد</th><th>النسبة المئوية</th></tr>
<tr><td>CPA</td><td>10</td><td>%2.9</td></tr>
<tr><td>SOCPA</td><td>11</td><td>%3.1</td></tr>
<tr><td>لا يوجد</td><td>329</td><td>%94</td></tr>
<tr><td>الإجمالي</td><td>350</td><td>%100</td></tr>
</table>

يشير الجدول رقم (15) إلى أن الحاصلين على شهادة مهنيـة، في تخصـص المحاسـبة قليل نسـبياً، حيـث تعتـبر هـذه الشـهادات المهنيـة ذات طبيعـة نـادرة، بسـبب صـعوبة الحصول عليهـا، إلا أن هنـاك عـدد 22 شـخص حاصـلين عليهـا ممـن أجـابوا عـلى اسـئلة الاستبانة.

كما يشير الجدول رقم (16) إلى توزيع الحاصلين على الشهادات المهنية على الفئـة المستهدفة من المحاسبين والمراجعين حيث أن عـدد المحاسـبين ممـن حصـل عـلى شـهادة مهنية 8 أفراد، في حين أن عدد المراجعين الخارجيين 12 فرد هي كالتالي :

يشير الجدول رقم (16) إلى توزيع تصنيف الشهادات المهنية لأفراد عينـة الدراسـة كالتالي :

الجدول رقم (16)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب افراد عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية

	محاسب		مراجع خارجي		اخرى	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
CPA	3	%1.08	6	%9.3	1	%10
SOCPA	5	%1.81	6	%9.3	0	0
لا يوجد	268	%97.1	52	%81.2	9	%90
الإجمالي	**276**	**%100**	**64**	**%100**	**10**	**%100**

بيانات جهة العمل :

جدول رقم (17) التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب جهة العمل

الجدول رقم (17) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب جهة العمل		
جهة العمل	**العدد**	**النسبة المئوية**
مصرف تجاري	75	%21.4
مصلحة حكومية	197	%56.3
منشأة خاصة	78	%22.3
الإجمالي	**350**	**%100**

يشير الجدول رقم (17) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة، حسب جهة العمل، حيث يمثل عدد من يعملون في المصارف التجارية ما نسبته 21.4% من إجمالي عدد العينة، والتي تقدر بعدد 75 فرد، في حين أن العاملين في القطاع الحكومي يمثل 56.3% ، في حين أن من يعمل في منشأة خاصة بنسبة 22.3% .

كما يشير الجدول رقم (18) إلى توزيع أفراد العينة حسب الفئة المستهدفة، وجهات عملها، حيث يمثل عدد المحاسبين العاملين في المصارف التجارية 24.2%، في حين أن العاملين في القطاع الحكومي من المحاسبين بنسبة 61.9% ، في حين أن المحاسبين العاملين في المنشآت الخاصة تمثل 13.7% من إجمالي عدد المحاسبين والتي تقدر بعدد 276 محاسب.

وأن عدد المراجعين الذين يعملون في القطاع الحكومي يمثل ما نسبته 37.5% ونسبة 62.5% ممن يعملون في المنشآت الخاصة، والتي تمثل في مكاتب المحاسبة القانونية، كما هي في الجدول التالي :

يشير الجدول رقم (18) إلى توزيع تصنيف جهات العمل لأفراد عينة الدراسة كالتالي :

الجدول رقم (18)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب افراد عينة الدراسة جهة العمل

	محاسب		مراجع خارجي		اخرى	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مصرف تجاري	67	%24.2	0	0	8	%80
مصلحة حكومية	171	%61.9	24	%37.5	2	%20
منشأة خاصة	38	%13.7	40	%62.5	0	0
الإجمالي	**276**	**%100**	**64**	**%100**	**10**	**%100**

عدد سنوات الخبرة :

يشير الجدول رقم (19) إلى عدد سنوات الخبرة، التي تعتمد على قاعدة كلما زادت عدد السنوات زادت معدلات الخبرة لدى العاملين في أي قطاع، سواء كان قطاع خاص أو عام، حيث يشير الجدول إلى أن نسبة 38.6% وهي أعلى نسبة موجودة في عينة الدراسة،وهي نسبة من لديهم خبرة عمل من 10 سنوات فما فوق، وأن نسبة 25.4% من عينة الدراسة ممن لديهم خبرة من 5 سنوات إلى 10 سنوات ويبين الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (19) التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

الجدول رقم (19) **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة**		
سنوات الخبرة	**العدد**	**النسبة المئوية**
أقل من 3 سنوات	93	%26.6
3-اقل من 5 سنوات	33	%9.4
5-اقل من 10 سنوات	89	%25.4
10 سنوات فما فوق	135	%38.6
الإجمالي	**350**	**%100**

كما يشير الجدول رقم (20) إلى أن عدد المحاسبين ممن يملك خبرة عمل من 10فما فوق بنسبة 36.9% في حين أن نسبة المحاسبين ممن لديه خبرة من 5 الى 10 سنوات تمثل ما نسبته 24.6% ، اما المراجعين الخارجين فإن نسبة من لديهم خبرة من 10 سنوات فما فوق فهي تمثل نسبة 50% من إجمالي عدد المراجعين الخارجيين وهي كالتالي :

ويشير الجدول رقم (20) إلى عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة كالتالي :

الجدول رقم (20) **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب افراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة**						
	محاسب		**مراجع خارجي**		**اخرى**	
	العدد	**النسبة المئوية**	**العدد**	**النسبة المئوية**	**العدد**	**النسبة المئوية**
أقل من 3 سنوات	80	%28.9	10	%15.6	3	%30
3-اقل من 5 سنوات	25	%9.05	4	%6.25	3	%30

5-اقل من 10 سنوات	68	%24.6	18	%28.1	3	%30
10 سنوات فما فوق	102	%36.9	32	%50	1	%10
الإجمالي	**276**	**%100**	**64**	**%100**	**10**	**%100**

عرض نتائج الفرضيات :

للتعرف على مدى ملائمة البيئة السعودية، بتوحيد معايير تحديد حجم المنشأة الصغيرة في المملكة العربية السعودية، من قبل الجهات المنظمة، ومعرفة المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة، على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومعرفة مدى مساهمة وجود المعيار الدولي في عملية التمويل من القطاعين العام والخاص، وللتعرف على مدى أهمية وجود إطار متكامل للقوائم المالية والمعد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الصادر من الجهات التنظيمية الحكومية، قد تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمسة بدائل، تدرجت من عالية جداً إلى معدومة.

النتائج الاحصائية الوصفية المتعلقة بمتغيرات فرضيات الدراسة :

عرض النتائج الاحصائية الوصفية (الفرضية الأولى) :

تم خصيص هذا الجزء من الاستبانة، لمعرفة مدى الحاجة لتحديد حجم المنشأة الصغيرة من قبل الجهات المنظمة من وجهة نظر أفراد العينة.

يظهر الجدول رقم (21) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة، لتحديد المعيار المناسب لحجم المنشأة الصغيرة، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، ومن خلال الجدول يمكن أن نستدل على ما يلي :

البيان	محاسب		مراجع خارجي		أخرى		الاجمالي	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المعايير الكمية الاحادية (معيار العمالة- معيار راس المال- معيار الانتاج والمبيعات) لا تكفى لتحديد حجم المنشأة.	3.81	0.78	3.56	0.95	3.70	0.82	3.69	0.85
المعايير الوصفية (تمركز الملكية في عدد محدود من الافراد -الانتاج المحلى- تواضع مستوى التنظيم والادارة) غير مناسب لتحديد حجم المنشاة.	3.76	0.75	3.57	0.922	3.90	0.56	3.74	0.744
استحداث مؤشر نسبى يجمع المعايير الكمية والوصفية يكون مناسب لتحديد حجم المنشاة.	4.07	0.80	4.50	0.72	4.50	0.70	4.35	0.74
تتغير معايير تحديد حجم المنشاة بتغير حجم الاقتصاد الوطني.	3.84	0.87	3.81	0.90	3.70	0.48	3.78	0.75
يجب اعادة تقييم حجم المنشاة كل خمس سنوات نتيجة للتغيرات التي تطرأ على الظروف السياسية والاقتصادية للدول.	4.03	0.82	4.20	0.92	4.40	0.84	4.21	0.86
وجود معيار موحد لتحديد حجم المنشاة يساعد في الزام المنشآت الصغيرة على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة.	3.97	0.92	3.90	1.10	4.20	0.78	4.02	0.933
الإجمالي	**3.91**	**0.82**	**3.92**	**0.918**	**4.06**	**0.69**	**3.96**	**0.812**

الجدول رقم (21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمدى الحاجة لتحديد حجم المنشأة الصغيرة من قبل الجهات المنظمة

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي، كما يشير الجدول رقم (21) إلى أن جميع أفراد العينة التي شملتها الدراسة قد تجاوز المتوسط العام للمتوسط الفرضي (3)، حيث بلغ المتوسط العام لجميع أفراد العينة (3.96) ، بينما بلغ المتوسط العام للمحاسبين نسبة (3.91) بانحراف معياري (0.82) ، وبلغ المتوسط العام للمراجعين الخارجين (3.92) وبانحراف معياري (0.91)، وبلغ المتوسط العام لباقي العينة (4.06) بانحراف معياري (0.69) .

ويظهر الجدول رقم (22) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة، لتحديد مدى الحاجة لتوحيد معايير تحديد المنشأة الصغيرة من قبل الجهات المنظمة، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، وقد تم ترتيبها تنازلياً حسب أهميتها النسبية استناداً لمتوسطة الآراء، حيث أن " استحداث مؤشر نسبي يجمع بين المعايير الكمية والوصفية يكون مناسب لتحديد حجم المنشأة " حيث بلغت نسبة المتوسط العام لأفراد عينة الدراسة (4.10) وبانحراف معياري

(0.79) ويعتبر ذات أهمية عالية، ومن خلال الجدول يمكن أن نستدل على الاهمية النسبية لباقي فقرات الفرضية الاولى وهي كالتالي :

الجدول رقم (22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لتحديد مدى الحاجة لتوحيد معايير تحديد حجم المنشأة الصغيرة من قبل الجهات التنظيمية

البيان	المتوسطة الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسيبة	مستوى الملائمة
استحداث مؤشر نسبى يجمع المعايير الكمية والوصفية يكون مناسب لتحديد حجم المنشاة.	4.10	0.793	1	عالية
يجب اعادة تقييم حجم المنشاة كل خمس سنوات نتيجة للتغيرات التي تطرأ على الظروف السياسية والاقتصادية للدول.	4.08	08.49	2	عالية
وجود معيار موحد لتحديد حجم المنشاة يساعد في الزام المنشآت الصغيرة على تطبيق المعيار الدوليلإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة.	3.95	0.953	3	عالية
تتغير معايير تحديد حجم المنشاة بتغير حجم الاقتصاد الوطني.	3.83	0.849	4	عالية
المعايير الكمية الاحادية (معيار العمالة- معيار راس المال- معيار الانتاج والمبيعات) لا تكفى لتحديد حجم المنشأة.	3.76	0.815	5	عالية
المعايير الوصفية (تمركز الملكية في عدد محدود من الافراد -الانتاج المحلى- تواضع مستوى التنظيم والادارة) غير مناسب لتحديد حجم المنشاة.	3.73	0785	6	متوسطة

يشير الجدول رقم (22) إلى ما يلي :

كانت فقرات الاستبانة على درجات متفاوتة مـن الأهميـة، وكانـت الفقـرات التـي تنص على (أهمية توحيد المعايير التي تحدد حجـم المنشـأة الصـغيرة في المملكـة العربيـة السعودية) وبعدها الفقرة التي تنص : (يجب اعـادة تقيـيم حجـم المنشـاة كـل خمـس سنوات نتيجة للتغيرات التي تطرأ على الظروف السياسية والاقتصادية للدول) تـلي ذلـك الفقرة (وجود معيار موحد لتحديد حجم المنشاة يساعد في الزام المنشـآت الصـغيرة عـلى تطبيق المعيار الدوليلإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة).

كما كانت فقرات هذه الفرضية، على درجة عالية من الاهمية، حيث كان المتوسط الحسابي لفقرات الفرضية الاولى ما بـين (4.10- 3.73) وبالتـالي فـإن إجابـات أفـراد عينـة الدراسة على أسئلة هذا المتغير تعتبر عالية، أي أن الفقرة التي تشير إلى أن تحديـد حجـم المنشأة المتعلقة باستحداث مؤشر نسبى يجمع المعايير الكمية والوصـفية يكـون مناسـب لتحديد حجم المنشـاة ذات أهميـة بالغـة وملائـم لتطبيقـه في بيئـة الأعـمال في المملكـة العربية السعودية.

عرض النتائج الاحصائية الوصفية (الفرضية الثانية) :

تم خصيص هذا الجزء من الاسـتبانة، لمعرفـة مـدى وجـود معوقـات تواجـه بيئـة المنشآت الصغيرة، في المملكة العربية السعودية، في تطبيق المعيار الدولي لإعـداد التقـارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلـك عـلى عينـة الدراسـة كـما هـي موضـحه في الجدول رقم (23) كالتالي :

الجدول رقم (23)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمعرفة مدى وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية

البيان	محاسب		مراجع داخلي		أخرى		الاجمالي	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ارتفاع تكلفة تطبيق متطلبات المعيار.	3.77	0.93	4.48	0.90	3.70	0.82	3.86	0.86
عدم اقتناع المالك بجدوى تطبيق المعيار.	4.18	0.79	4.00	0.83	3.40	0.96	4.38	0.74
قلة خبرة الادارة المالية بالمنشآت الصغيرة بالمعايير الدولية.	4.30	0.82	4.26	0.71	4.60	0.69	4.09	0.83
ضعف نظم الرقابة الداخلية بالمنشآت الصغيرة.	4.18	0.87	4.01	0.89	4.10	0.73		
عدم وجود حسابات نظامية بالمنشآت الصغيرة.	3.93	0.98	3.45	0.90	3.60	0.84	3.66	0.906
ضعف الرقابة الحكومية على المنشآت الصغيرة بسبب ضخامة عددها وتوزعها العشوائي يساهم في صعوبة تطبيق المعيار	4.36	1.00	4.07	0.93	3.94	0.73	4.12	0.886
الإجمالي	**4.12**	**0.898**	**4.04**	**0.86**	**3.89**	**0.79**	**4.01**	**0.851**

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي كما يشير الجدول رقم (23)، إلى أن جميع أفراد العينة التي شملتها الدراسة، قد تجاوز المتوسط العام للمتوسط الفرضي (3)، حيث بلغ المتوسط العام لجميع أفراد العينة (4.01)، بينما بلغ المتوسط العام للمحاسبين نسبة (4.12) بانحراف معياري (0.89) ، وبلغ المتوسط العام للمراجعين الخارجين (4.04) وبانحراف معياري (0.86)، وبلغ المتوسط العام لباقي العينة (3.89) بانحراف معياري (0.79) .

ويظهر الجدول رقم (24) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة، لمعرفة مدى وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية، في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، وقد تم ترتيبها تنازلياً، حسب أهميتها النسبية، استناداً لمتوسطة الآراء، حيث أن " قلة خبرة الادارة المالية بالمنشآت الصغيرة بالمعايير الدولية " عالية حيث بلغت نسبة المتوسط العام لأفراد عينة الدراسة (4.30) وبانحراف معياري (0.80)، ويلي ذلك " ضعف

الرقابة الحكومية على المنشآت الصغيرة بسبب ضخامة عددها وتوزعها العشوائي يساهم في صعوبة تطبيق المعيار " حيث بلغت نسبة المتوسط العام لأفراد عينة الدراسة (4.21) وبانحراف معياري (0.98) ، ومن خلال الجدول يمكن أن نستدل على الاهمية النسبية لباقي فقرات الفرضية الثانية كالتالي :

الجدول رقم (24)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمعرفة مدى وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

البيان	المتوسطة الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الملائمة
قلة خبرة الادارة المالية بالمنشآت الصغيرة بالمعايير الدولية.	4.30	0.802	1	عالية
ضعف الرقابة الحكومية على المنشآت الصغيرة بسبب ضخامة عددها وتوزعها العشوائي يساهم في صعوبة تطبيق المعيار	4.21	0.986	2	عالية
ضعف نظم الرقابة الداخلية بالمنشآت الصغيرة.	4.14	08.73	3	عالية
عدم اقتناع المالك بجدوى تطبيق المعيار.	4.13	0.815	4	عالية
عدم وجود حسابات نظامية بالمنشآت الصغيرة.	3.83	0.984	5	عالية
ارتفاع تكلفة تطبيق متطلبات المعيار.	3.72	0.928	6	متوسطة

كانت فقرات الاستبانة على درجات متفاوتة من الأهمية، وكانت الفقرات التي تنص على (قلة خبرة الادارة المالية بالمنشآت الصغيرة بالمعايير الدولية.) وبعدها الفقرة التي تنص على (ضعف الرقابة الحكومية على المنشآت الصغيرة بسبب ضخامة عددها وتوزعها العشوائي يساهم في صعوبة تطبيق المعيار) تلي ذلك الفقرة (ضعف نظم الرقابة الداخلية بالمنشآت الصغيرة.).

أن فقرات الاستبانة المتعلقة بالفرضية الثانية، بشأن وجود معوقات التي تواجه تطبيق المعيار في المنشآت الصغيرة، كانت على درجة عالية من الاهمية، حيث كان المتوسط الحسابي لفقرات الفرضية الاولى ما بين (4.30- 3.72) وبالتالي فإن

إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير تعتبر عالية، بمعنى ان هناك معوقات تواجه تطبيق المعيار في المنشآت الصغيرة .

عرض النتائج الاحصائية الوصفية (الفرضية الثانية - الفرعية الأولى):

تم خصيص هذا الجزء من الاستبانة، لمعرفة مدى ملائمة متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية على بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية، من وجهة نظر كل من المحاسبين والمراجعين الخارجيين، حيث تم اختيار ثلاثة فقرات المتعلقة بالمعيار وملائمته كما يوضح ذلك في الجدول رقم (25) كالتالي :

الجدول رقم (25)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمعرفة مدى ملائمة متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية لفئتي المحاسبين والمدققين الخارجين

البيان	محاسب		مراجع داخلي		الاجمالي	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ارتفاع تكلفة تطبيق متطلبات المعيار.	3.77	0.93	4.48	0.90	4.12	0.91
عدم اقتناع المالك بجدوى تطبيق المعيار.	4.18	0.79	4.00	0.83	4.09	0.81
قلة خبرة الادارة المالية بالمنشآت الصغيرة بالمعايير الدولية.	4.30	0.82	4.26	0.71	4.28	0.76
الإجمالي	**4.08**	**0.84**	**4.24**	**0.81**	**4.16**	**0.83**

يظهر الجدول رقم (25) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة، لمعرفة ملائمة متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لتطبيقه في بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر كل من المحاسبين والمراجعين الخارجيين، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي كما يشير الجدول رقم (25) إلى أن أفراد العينة (المحاسبين ، المراجعين الخارجين) والتي شملتها الدراسة قد تجاوز المتوسط العام للمتوسط الفرضي (3) حيث بلغ المتوسط العام

لأفراد العينة (4.16) بانحراف معياري (0.83) ، بينما بلغ المتوسط العام للمحاسبين نسبة (4.08) بانحراف معياري (0.84) ، وبلغ المتوسط العام للمراجعين الخارجين (4.24) وبانحراف معياري (0.81)، حيث يرى المراجعين الخارجين أن (ارتفاع تكلفة تطبيق متطلبات المعيار) ذات أهمية نسبية حيث تمثل أعلى متوسط بين فقرات الاستبانة، أما المحاسبين فإن فقرة (قلة خبرة الادارة المالية بالمنشآت الصغيرة بالمعايير الدولية) تعتبر ذات أهمية أكبر من باقي فقرات الاستبانة، ويعود هذا التفاوت من وجهة نظر الباحث، إلى أن المراجعين الخارجين أكثر ألماماً من المحاسبين فيما يتعلق بالمعيار الدولي.

عرض النتائج الاحصائية الوصفية (الفرضية الثانية – الفرعية الثانية):

تم خصيص هذا الجزء من الاستبانة، لمعرفة عدم وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، على بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية، من وجهة نظر كل من المحاسبين والمراجعين الخارجيين، كما يوضح ذلك في الجدول رقم (26) كالتالي :

الجدول رقم (26)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمعرفة عدم وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية لفئتي المحاسبين والمدققين الخارجين

البيان	محاسب		مراجع داخلي		الاجمالي	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ارتفاع تكلفة تطبيق متطلبات المعيار.	3.77	0.93	4.48	0.90	3.70	0.82
عدم اقتناع المالك بجدوى تطبيق المعيار.	4.18	0.79	4.00	0.83	3.40	0.96
قلة خبرة الادارة المالية بالمنشآت الصغيرة بالمعايير الدولية.	4.30	0.82	4.26	0.71	4.60	0.69
ضعف نظم الرقابة الداخلية بالمنشآت الصغيرة.	4.18	0.87	4.01	0.89	4.10	0.73
عدم وجود حسابات نظامية بالمنشآت الصغيرة.	3.93	0.98	3.45	0.90	3.60	0.84
ضعف الرقابة الحكومية على المنشآت الصغيرة بسبب ضخامة عددها وتوزعها العشوائي يساهم في صعوبة تطبيق المعيار	4.36	1.00	4.07	0.93	3.94	0.73
الإجمالي	**4.12**	**0.898**	**4.04**	**0.86**	**3.89**	**0.79**

يظهر الجدول رقم (26) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة، لمعرفة عدم وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة، في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من وجهة نظر (المحاسبين ، المراجعين الخارجين)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي كما يشير الجدول رقم (26) إلى أن أفراد العينة (المحاسبين ، المراجعين الخارجين) والتي شملتها الدراسة قد تجاوز المتوسط العام للمتوسط الفرضي (3) حيث بلغ المتوسط العام لأفراد العينة (3.89) بانحراف معياري (0.79)، بينما بلغ المتوسط العام للمحاسبين نسبة (4.12) بانحراف معياري (0.89) ، وبلغ المتوسط العام للمراجعين الخارجيين(4.04) وبانحراف معياري (0.86)،حيث يرى المحاسبين والمراجعين الخارجين، أنه يوجد معوقات تواجه المنشآت الصغيرة لتطبيق المعيار الدولي في بيئة الأعمال السعودية، حيث لم تشر البيانات الاحصائية على وجود أي فقرة تقل عن المتوسط الفرضي (3).

عرض النتائج الاحصائية الوصفية (الفرضية الثالثة) :

تم خصيص هذا الجزء من الاستبانة، لمعرفة العلاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، وبين عملية التمويل من قبل القطاع العام والخاص، كما يوضح ذلك في الجدول رقم (27) كالتالي:

الجدول رقم (27)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمعرفة العلاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وبين عملية التمويل من قبل القطاع العام والخاص

البيان	محاسب		مراجع داخلي		أخرى		الاجمالي	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تطبيق المعيار الدولي في المنشآت الصغيرة يساهم في عملية زيادة التمويل من القطاعين العام والخاص للمنشآت الصغيرة	4.20	0.79	3.89	0.92	4.40	0.51	4.16	0.74
المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية المعدة وفق المعيار الدولي كافية لتقديم القروض من القطاعين العام والخاص	4.07	0.79	3.98	0.93	3.50	0.84	3.85	0.85
القوائم المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تساعد على تحديد الحد الأدنى والأعلى من قيمة القرض	4.12	0.86	3.93	0.81	3.80	1.03	3.95	0.90

المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المعدة وفق المعيار الدولي لا تلبي احتياجات الجهات المقرضة	2.63	0.73	2.73	0.89	2.50	0.70	2.62	0.77
أهمية طلب الجهات المموِلة من المنشآت الصغيرة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	3.86	0.89	3.62	0.84	3.90	0.73	3.79	0.82
يساعد تطبيق المعيار الدولي في المنشآت الصغيرة في عملية التحليل المالي من قبل الجهات المقرضة.	4.17	0.74	4.10	0.89	4.60	0.51	4.29	0.71
الإجمالي	**3.84**	**0.80**	**3.70**	**0.88**	**3.78**	**0.72**	**3.77**	**0.80**

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي كما يشير الجدول رقم (27) إلى أن جميع أفراد العينة التي شملتها الدراسة قد تجاوز المتوسط العام للمتوسط الفرضي (3)، حيث بلغ المتوسط العام لجميع أفراد العينة (3.77) وبانحراف معياري (0.80) ، بينما بلغ المتوسط العام للمحاسبين نسبة (3.84) بانحراف معياري (0.80) ، وبلغ المتوسط العام للمراجعين الخارجين (3.70) وبانحراف معياري (0.88)، وبلغ المتوسط العام لباقي العينة (3.78) بانحراف معياري (0.72).

ويظهر الجدول رقم (28) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة، لمعرفة العلاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، وبين عملية التمويل من قبل القطاع العام والخاص، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، وقد تم ترتيبها تنازلياً حسب أهميتها النسبية استناداً لمتوسطة الآراء، حيث أن فقرة التي تشير إلى " يساعد تطبيق المعيار الدولي في المنشآت الصغيرة في عملية التحليل المالي من قبل الجهات المقرضة. " حيث بلغت نسبة المتوسط العام لأفراد عينة الدراسة (4.17) وبانحراف معياري (0.77) ويعتبر ذات أهمية عالية، ومن خلال الجدول رقم (28) يمكن أن نستدل على الاهمية النسبية لباقي فقرات الفرضية الثالثة وهي كالتالي :

الجدول رقم (28) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لتحديد أهمية وجود المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة على عملية التمويل من القطاعين العام والخاص				
البيان	المتوسطة الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الملائمة
يساعد تطبيق المعيار الدولي في المنشآت الصغيرة في عملية التحليل المالي من قبل الجهات المقرضة.	4.171	0.771	1	عالية
المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية المعدة وفق المعيار الدولي كافية لتقديم القروض من القطاعين العام والخاص	4.045	0.828	2	عالية
تطبيق المعيار الدولي في المنشآت الصغيرة يساهم في عملية زيادة التمويل من القطاعين العام والخاص للمنشآت الصغيرة	4.01	0.816	3	عالية
القوائم المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تساعد على تحديد الحد الأدنى والأعلى من قيمة القرض	4.00	0.856	4	عالية
أهمية طلب الجهات الممولة من المنشآت الصغيرة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	3.82	0.886	5	عالية
المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المعدة وفق المعيار الدولي لا تلبي احتياجات الجهات المقرضة	2.64	0.764	6	ضعيفة

يشير الجدول رقم (28) إلى ما يلي :

كانت فقرات الاستبانة على درجات متفاوتة من الأهمية، وكانت الفقرات التي تنص على (أهمية وجود المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة على عملية التمويل من القطاعين العام والخاص) كانت على درجة عالية من الاهمية حيث كان المتوسط الحسابي لفقرات الفرضية الثالثة ما بين (4.17 -3.82)، وبالتالي فإن إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير تعتبر عالية، ما عدا الفقرة الأخيرة التي تعتبر ضعيفة وبمتوسط (2.64) وهي اقل من المتوسط الفرضي (3) أي أن جميع أفراد العينة غير موافقة على تلك الفقرة والتي تنص على أن " المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المعدة وفق المعيار لا تلبي احتياجات الجهات المقرضة"، أي أن المعلومات تبلي حاجة الجهات المقرضة، وهي تعتبر فقرة سالبة لتوضيح مدى معرفة عينة الدراسة لأسئلة الاستبانة من وجهة نظر الباحث.

عرض النتائج الاحصائية الوصفية (الفرضية الثالثة – الفرضية الفرعية الأولى):

تم خصيص هذا الجزء من الاستبانة لمعرفة العلاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل من القطاع العام من وجهة نظر كل من المحاسبين والمراجعين الخارجين، وذلك على العينة التي تنتمي إلى القطاع الحكومي، والذي تضمنت مجموعة كبيرة من الجهات الممولة التي شملتها الدراسة.

وحيث يشير الجدول رقم (29) إلى توزيع تصنيف جهات العمل لأفراد عينة الدراسة بما يتعلق بعملية التمويل في القطاع العام كالتالي :

الجدول رقم (29)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب افراد عينة الدراسة للجهات الحكومية

	محاسب		مراجع خارجي		اخرى	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مصلحة حكومية	171	%61.9	24	%37.5	2	%20

يشير الجدول السابق إلى أن عدد الاستبانات التي وردت من الجهات الحكومية، والتي تمثل في غالبها مؤسسات تمويل حكومية، حيث تقدر بحوالي (197) حيث يمثل عدد المحاسبين (171) وعدد المراجعين الخارجين (24)، وباقي العينة والتي تتضمن وظائف أخرى بنسبة 20% ، وبتطبيق هذه العينة (القطاع الحكومي) على أسئلة الاستبانة، وعلى ضوء ذلك يوضح لنا الجدول البيانات التالية :

الجدول رقم (30)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمعرفة العلاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وبين عملية التمويل من قبل القطاع العام

	محاسب		مراجع خارجي		أخرى		الاجمالي	
البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تطبيق المعيار الدولي في المنشآت الصغيرة يساهم في عملية زيادة التمويل من القطاعين العام والخاص للمنشآت الصغيرة	4.02	0.78	4.08	1.13	4.40	0.51	4.16	0.80
المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية المعدة وفق المعيار الدولي كافية لتقديم القروض من القطاعين العام والخاص	4.04	0.74	3.66	0.63	3.50	0.84	3.73	0.73
القوائم المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تساعد على تحديد الحد الأدنى والأعلى من قيمة القرض	4.02	0.85	3.91	0.97	3.80	1.03	3.91	0.95
المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المعدة وفق المعيار الدولي لا تلبي احتياجات الجهات المقرضة	2.71	0.72	3.08	0.88	2.50	0.70	2.76	0.76
أهمية طلب الجهات الممولة من المنشآت الصغيرة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	3.90	0.89	3.83	1.00	3.90	0.73	3.87	0.87
يساعد تطبيق المعيار الدولي في المنشآت الصغيرة في عملية التحليل المالي من قبل الجهات المقرضة.	4.15	0.72	3.91	1.05	4.60	0.51	4.22	0.76
الإجمالي	**3.80**	**0.78**	**3.74**	**0.94**	**3.78**	**0.72**	**3.77**	**0.81**

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي، كما يشير الجدول رقم (30)، إلى أن جميع أفراد العينة التي تعمل في القطاع الحكومي، والتي شملتها الدراسة قد تجاوز المتوسط

العام للمتوسط الفرضي (3) حيث بلغ المتوسط العام لجميع أفراد العينة (3.77) وبانحراف معياري (0.81) ، بينما بلغ المتوسط العام للمحاسبين نسبة (3.80) بانحراف معياري (0.78) ، وبلغ المتوسط العام للمراجعين الخارجين (3.78) وبانحراف معياري (0.72)، وبلغ المتوسط العام لباقي العينة (3.77) بانحراف معياري (0.72).

وتشير الفقرة الاولى إلى أن " تطبيق المعيار الدولي في المنشآت الصغيرة يساهم في عملية زيادة التمويل من القطاعين العام والخاص للمنشآت الصغيرة" حيث بلغت المتوسط الحسابي لجميع افراد العينة (4.16) وبانحراف معياري (0.80) .

عرض النتائج الاحصائية الوصفية (الفرضية الثالثة – الفرضية الفرعية الثانية):

تم خصيص هذا الجزء من الاستبانة، لمعرفة العلاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل من القطاع الخاص، من وجهة نظر العاملين في القطاع المصرفي، وذلك على العينة التي تنتمي إلى القطاع المصرفي.

يشير الجدول رقم (31) إلى توزيع تصنيف جهات العمل لأفراد عينة الدراسة بما يتعلق بعملية التمويل في القطاع الخاص والتي تتضمن العاملين في القطاع المصرفي وهي كالتالي :

الجدول رقم (31) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب افراد عينة الدراسة للمصاريف التجارية						
	محاسب		مراجع خارجي		اخرى	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مصرف تجاري	67	%24.2	0	0	8	%80

يشير الجدول السابق إلى أن عدد الاستبانات التي وردت من المصارف التجارية والتي تمثل في غالبها مؤسسات تمويل القطاع الخاص، حيث أن عدد عينة الاستبانة الخاصة بالمصارف التجارية بعدد (75) حيث يمثل عدد المحاسبين (67) وباقي وظائف العينة من العاملين في القطاع المصرفي (8) وعلى ضوء ذلك يوضح لنا الجدول البيانات التالية :

الجدول رقم (32) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمعرفة العلاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وبين عملية التمويل من قبل القطاع الخاص						
	محاسب		أخرى		الاجمالي	
البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تطبيق المعيار الدولي في المنشآت الصغيرة يساهم في عملية زيادة التمويل من القطاعين العام والخاص للمنشآت الصغيرة	4.02	0.83	4.50	0.53	4.26	0.68
المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية المعدة وفق المعيار الدولي كافية لتقديم القروض من القطاعين العام والخاص	4.05	0.91	3.37	0.91	3.71	0.91
القوائم المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تساعد على تحديد الحد الأدنى والأعلى من قيمة القرض	4.02	0.83	3.75	1.16	3.88	0.99
المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المعدة وفق المعيار الدولي لا تلبي احتياجات الجهات المقرضة	2.47	0.72	2.62	0.74	2.54	0.73
أهمية طلب الجهات الممولة من المنشآت الصغيرة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	3.80	0.94	4.12	0.64	3.96	0.79
يساعد تطبيق المعيار الدولي في المنشآت الصغيرة في عملية التحليل المالي من قبل الجهات المقرضة.	4.10	0.79	4.75	0.46	4.42	0.62
الإجمالي	**3.74**	**0.83**	**3.85**	**0.74**	**3.79**	**0.78**

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ،كما يشير الجدول رقم (32) إلى أن جميع أفراد العينة التي تعمل في القطاع المصرفي الخاص، والتي شملتها الدراسة قد تجاوز المتوسط العام للمتوسط الفرضي (3) حيث بلغ المتوسط العام لجميع أفراد العينة (3.79) وبانحراف معياري (0.78) ، بينما بلغ المتوسط العام للمحاسبين نسبة (3.74) بانحراف معياري (0.83) ، وبلغ المتوسط العام لباقي العينة (3.85) بانحراف معياري (0.74).

وتشير الفقرة الاولى إلى أن " تطبيق المعيار الدولي في المنشآت الصغيرة يساهم في عملية زيادة التمويل من القطاعين العام والخاص للمنشآت الصغيرة" حيث بلغت المتوسط الحسابي لجميع افراد العينة (4.26) وبانحراف معياري (0.68)، مما يعني أهمية وجود المعيار ومساهمته في زيادة مستوى التمويل من قبل القطاع المصرفي.

عرض النتائج الاحصائية الوصفية (الفرضية الرابعة) :

تم خصيص هذا الجزء من الاستبانة، لمعرفة الحاجة لوجود إطار متكامل للقوائم المالية ومعد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، وصادر من الجهات التنظيمية الحكومية، كما جاء في الجدول رقم (33) وهي كالتالي:

الجدول رقم (33)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمعرفة الحاجة لوجود إطار متكامل للقوائم المالية ومعد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وصادر من الجهات التنظيمية الحكومية

البيان	محاسب		مراجع داخلي		أخرى		الاجمالي	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إلزام المنشآت الصغيرة على الموافقة على تطبيق المعيار قبل البدء في نشاط المنشأة	3.80	0.89	3.81	0.90	4.10	0.87	3.90	0.88
مساعدة الجهات التنظيمية في تزويد المنشآت الصغيرة بالمعيار، وأهمية تطبيقه بما يتوافق مع نشاط المنشأة الصغيرة	4.31	0.64	4.35	0.54	4.50	0.52	4.38	0.56
إعداد كتيب لتوضيح النموذج الأمثل لتطبيق المعيار	4.41	0.62	4.51	0.56	4.50	0.52	4.47	056

الدولي حسب النشاط في المنشأة الصغيرة								
إعداد الدورات التدريبية قبل البدء بتطبيق المعيار الدولي لإعداد القوائم المالية في المنشآت الصغيرة	4.31	0.68	4.50	0.50	4.80	0.41	4.53	053
يتضمن الإطار المتكامل جميع ما يتعلق بالمنشآت الصغيرة من الجانبين المالي والإداري	4.03	0.74	4.20	0.64	4.00	0.66	4.07	0.68
يعتبر وجود الاطار المتكامل للمنشآت الصغيرة عقبة تعيق نشاط المنشأة الصغيرة وتزيد من حجم التكاليف	3.33	1.13	2.85	1.02	3.60	1.07	3.26	1.07
تضخم المتطلبات المالية والإدارية غير مناسبة للمنشآت الصغيرة	3.59	0.89	3.65	0.85	3.60	0.69	3.61	0.81
تنظيم المنشاة الصغيرة مالياً وإدارياً يزيد من حجم التكاليف بشكل غير متناسب مع حجم المنشأة الصغيرة .	3.38	1.18	3.25	1.12	6.00	1.33	4.21	1.21
إصدار قانون بشأن المتطلبات الرئيسية المتعلقة بتقنية المعلومات بهدف زيادة التطور التكنولوجي في مجال المحاسبة والإدارة في المنشآت الصغيرة	4.07	0.78	3.93	0.73	4.30	0.82	4.10	0.77
تقديم إعفاءات ضريبية بنسبة 25% على المنشآت الصغيرة التي تطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمدة سنتين في المملكة العربية السعودية	3.80	1.21	4.27	0.80	4.80	1.13	4.29	1.04
الإجمالي	**3.90**	**0.87**	**3.93**	**0.76**	**4.42**	**0.80**	**4.08**	**0.814**

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي كما يشير الجدول رقم (33)، إلى أن جميع أفراد العينة التي شملتها الدراسة قد تجاوز المتوسط العام للمتوسط الفرضي (3)، حيث بلغ المتوسط العام لجميع أفراد العينة (4.08) وبانحراف معياري (0.81) ، بينما بلغ المتوسط العام للمحاسبين نسبة (3.90) بانحراف معياري (0.87) ، وبلغ المتوسط العام للمراجعين الخارجين (3.93) وبانحراف معياري (0.76)، وبلغ المتوسط العام لباقي العينة (4.42) بانحراف معياري (0.80) .

ويظهر الجدول رقم (34) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة، لمعرفة الحاجة لوجود إطار متكامل للقوائم المالية، ومعد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، وصادر من الجهات التنظيمية الحكومية ، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، وقد تم ترتيبها تنازلياً حسب أهميتها النسبية استناداً لمتوسطة الآراء، حيث أن فقرة " إعداد كتيب لتوضيح النموذج الأمثل

لتطبيق المعيار الدولي حسب النشاط في المنشأة الصغيرة " بلغت نسبة المتوسط العام لأفراد عينة الدراسة (4.43) وبانحراف معياري (0.89) ويعتبر ذات أهمية عالية، ومن خلال الجدول يمكن أن نستدل على الاهمية النسبية لباقي فقرات الفرضية الرابعة وهي كالتالي :

الجدول رقم (34)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمعرفة الحاجة لوجود إطار متكامل للقوائم المالية ومعد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وصادر من الجهات التنظيمية الحكومية

البيان	المتوسطة الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الملائمة
إعداد كتيب لتوضيح النموذج الأمثل لتطبيق المعيار الدولي حسب النشاط في المنشأة الصغيرة	4.43	0.610	عالية	1
إعداد الدورات التدريبية قبل البدء بتطبيق المعيار الدولي لإعداد القوائم المالية في المنشآت الصغيرة	4.36	0.653	عالية	2
مساعدة الجهات التنظيمية في تزويد المنشآت الصغيرة بالمعيار، وأهمية تطبيقه بما يتوافق مع نشاط المنشأة الصغيرة	4.32	0.622	عالية	3
إصدار قانون بشأن المتطلبات الرئيسية المتعلقة بتقنية المعلومات بهدف زيادة التطور التكنولوجي في مجال المحاسبة والإدارة في المنشآت الصغيرة	4.06	0.776	عالية	5
يتضمن الإطار المتكامل جميع ما يتعلق بالمنشآت الصغيرة من الجانبين المالي والإداري	4.06	0.729	عالية	4
تقديم إعفاءات ضريبية بنسبة 25% على المنشآت الصغيرة التي تطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة	3.88	1.159	عالية	6

والمتوسطة لمدة سنتين في المملكة العربية السعودية				
تضخم المتطلبات المالية والإدارية غير مناسبة للمنشآت الصغيرة	3.60	0.878	متوسطة	7
تنظيم المنشاة الصغيرة مالياً وإدارياً يزيد من حجم التكاليف بشكل غير متناسب مع حجم المنشأة الصغيرة .	3.34	1.174	متوسطة	8
يعتبر وجود الاطار المتكامل للمنشآت الصغيرة عقبة تعيق نشاط المنشأة الصغيرة وتزيد من حجم التكاليف	3.25	1.13	متوسطة	9
إلزام المنشآت الصغيرة على الموافقة على تطبيق المعيار قبل البدء في نشاط المنشأة	3.18	0.896	متوسطة	10

يشير الجدول رقم (34) إلى ما يلي :

كانت فقرات الاستبانة على درجات متفاوتة من الأهمية وكانت الفقرات التي تنص على (الحاجة لوجود إطار متكامل للقوائم المالية ومعد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وصادر من الجهات التنظيمية الحكومية) كانت على درجة عالية من الاهمية، حيث كان المتوسط الحسابي لفقرات الفرضية الرابعة ما بين (4.43- 3.18) وبالتالي فإن إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير تعتبر عالية، والتي تمثل الفقرات من (1-6) حيث يمثل المتوسط العام ما بين (4.43- 3.88)، وباقي الفقرات من (7-10) حسب الاهمية النسبية فإنها (متوسطة) والتي تمثل المتوسط العام لأراء عينة الدراسة ما بين (3.60-3.18) ، أي أن جميع أفراد العينة موافقة على اهمية وجود إطار متكامل للقوائم المالية ومعد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وصادر من الجهات التنظيمية الحكومية.

اختبار الفرضيات

مقدمة :

تتركز مهمة هذه الفقرة حول مدى قبول او رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار (One Sample T-test) ، واختبار التباين الاحادي (One Way ANOVA) على أفراد عينة الدراسة وذلك كما يلي :

الفرضية الأولى :

HO1: لا يُعد تحدد المعايير التي تحدد حجم المنشأة الصغيرة في المملكة العربية السعودية ذات أهمية بالغة في المساعدة على إعداد التقارير المالية وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ولاختبار الفرضية الأولى فقد تم استخدام اختبار (One Sample T-test) لقياس مدى أهمية وجود حاجة لتوحيد المعايير الموحدة لتحديد حجم المنشأة الصغيرة في المملكة العربية السعودية، ومن وجهة نظر كل فئة من الفئات المستهدفة، ولمعرفة إن الفرضية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة ، عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) ويبين الجدول التالي رقم (35) ذلك :

جدول رقم (35)

نتائج أختبار (One Sample T-test) للفرضية الأولى

الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
محاسب	3.920	0.829	275	78.771	0.000
مراجع خارجي	3.864	0.916	63	34.351	0.000
اخرى	4.066	0.702	9	18.937	0.000

تشير نتائج اختبار(One Sample T-test) كما يظهرها الجدول رقم (35) إلى أن المتوسط العام لآراء عينة الدراسة حول تحدد المعايير التي تحدد حجم المنشأة

الصغيرة في المملكة العربية السعودية، أنها ذات أهمية بالغة في المساعدة على إعداد التقارير المالية وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتشير النتائج إلى أن اراء المحاسبين بالمتوسط الفرضي (3) حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.92) بانحراف معياري (0.82) وقد بلغت قيمة T (78.77) وهي ذات دلالة إحصائية عند درجة معنوية أقل من (0.05)، بينما المراجعين الخارجيين بلغ المتوسط الحسابي (3.86) بانحراف معياري (0.91)،وقد بلغت قيمة T (34.35)، وهي ذات دلالة إحصائية عند درجة معنوية أقل من (0.05)، كما أن باقي العينة بلغ المتوسط الحاسبي (4.06) بانحراف معياري (0.70) وقد بلغت قيمة T (18.93) وهي ذات دلالة إحصائية عند درجة معنوية أقل من (0.05)، وهو مستوى الدلالة المستخدم في هذه الدراسة ، لذا ترفض هذه الفرضية ونستنتج أن تحدد المعايير التي تحدد حجم المنشأة الصغيرة في المملكة العربية السعودية ذات أهمية بالغة، في المساعدة على إعداد التقارير المالية، وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التالية :

يُعد تحدد المعايير التي تحدد حجم المنشأة الصغيرة في المملكة العربية السعودية ذات أهمية بالغة في المساعدة على إعداد التقارير المالية وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

الفرضية الثانية :

HO2:لا توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ولاختبار الفرضية الثانية فقد تم استخدام اختبار (One Sample T-test) لقياس مدى أهمية وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة، في المملكة العربية السعودية، في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة، ومن وجهة نظر كل فئة من الفئات المستهدفة، ولمعرفة إن الفرضية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة ، عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) يبين الجدول التالي رقم (36) ذلك :

جدول رقم (36)

نتائج أختبار (One Sample T-test) للفرضية الثانية

الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
محاسب	4.109	0.9007	275	76.512	0.000
مراجع خارجي	3.872	0.8672	63	36.174	0.000
اخرى	3.883	0.8012	9	15.655	0.000

تشير نتائج اختبار(One Sample T-test) كما يظهرها الجدول رقم (36) إلى أن المتوسط العام لآراء عينة الدارسة حول مدى أهمية وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة، حيث تشير إلى أن اراء المحاسبين بالمتوسط الفرضي (3) حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.10) بانحراف معياري (0.90) وقد بلغت قيمة (76.51) T، وهي ذات دلالة إحصائية عند درجة معنوية أقل من (0.05)، بينما المراجعين الخارجيين بلغ المتوسط الحسابي (3.87) بانحراف معياري (0.86) وقد بلغت قيمة (36.17) T، وهي ذات دلالة إحصائية عند درجة معنوية أقل من (0.05)، كما أن باقي العينة بلغ المتوسط الحسابي (3.88) بانحراف معياري (0.80) وقد بلغت قيمة (15.65) T وهي ذات دلالة إحصائية عند درجة معنوية أقل من (0.05)، وهو مستوى الدلالة المستخدم في هذه الدراسة ، لذا ترفض هذه

الفرضية ونستنتج أنه توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة.

ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التالية :

توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الفرعية الأولى :

HO3:لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والمراجعين الخارجيين) حول ملائمة متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتطبيقه في بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية.

ولاختبار الفرضية الثانية (الفرضية الفرعية الأولى) فقد تم استخدام اختبار (ANOVAONE WAY) لقياس مدى وجود فروق ذات ذلالة إحصائية بين متوسط أراء (المحاسبين ، المراجعين الخارجيين) حول مدى ملائمة متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة، لتطبيقه على بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية، وذلك عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) ويبين الجدول التالي رقم (37) ذلك :

الجدول رقم (37)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) للفرضية الثانية (الفرعية الأولى)

مصدر التابين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1	4.877	4.87	6.106	0.014
داخل المجموعات	338	296.97	0.79		
المجموع	339	274.85			

تشير النتائج في الجدول رقم (37) لنتائج اختبار تحليل التبـاين، ونجـد أن قيمـة F قد بلغت (6.106) وبقيمة احتمالية (0.014) وهي أقـل مـن مسـتوى معنويـة الاختبـار (0.05) وهو مستوى الدلالة المستخدم في هذه الدراسـة، مـما يشـير إلى وجـود فروقـات ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء (المحاسبين، المراجعين الخارجيين) حول مدى ملاءمـة متطلبات المعيار الدولي لإعـداد التقـارير الماليـة للمنشـآت الصـغيرة لتطبيقـه عـلى بيئـة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية.

ويعتقد الباحث أن هذه الفـروق بـين (المحاسـبين ، المـراجعين الخـارجيين) يعـود بالدرجة الأولى إلى أن المراجعين الخارجيين أكثر ألماماً من المحاسبين بأهمية المعيار الـدولي ومدى ملائمته في بيئة الأعمال السعودية.

ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التالية :

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء كل من (المحاسبين ، المراجعين الخارجيين) حول مدى ملائمة المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة لتطبيقها في بيئة الأعمال السعودية.

الفرضية الفرعية الثانية :

HO4:لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، المراجعين الخارجيين) حول عدم وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الصـغيرة في المملكـة العربية السعودية في تطبيق المعيـار الـدولي لإعـداد التقـارير الماليـة للمنشـآت الصـغيرة والمتوسطة.

ولاختبار الفرضية الثانية (الفرضـية الفرعيـة الثانيـة) فقـد تـم اسـتخدام اختبـار (ANOVA ONE WAY) لقياس مدى وجود فروقات ذات ذلالة إحصـائية بـين متوسـط أراء (المحاسـبين ، المـراجعين الخـارجيين) حـول عـدم وجـود معوقـات تواجـه بيئـة المنشـآت الصـغيرة في المملكـة العربيـة السـعودية، في تطبيـق المعيـار الـدولي لإعـداد التقـارير

المالية للمنشآت الصغيرة، وذلك عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) ويبين الجدول التالي رقم (38) ذلك :

الجدول رقم (38)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) للفرضية الثانية (الفرعية الثانية)

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1	5.319	5.31	7.060	0.008
داخل المجموعات	338	254.66	0.75		
المجموع	339	259.98			

يوضح الجدول رقم (38) نتائج تحليل التباين، ونجد أن قيمة F قد بلغت (7.060) وبقيمة احتمالية (0.008) وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار (0.05) مما يشير إلى وجود فروق دالة إحصائيا تكفي لرفض الفرضية العدمية، وبالتالي فإنه سيتم قبول الفرضية البديلة، ويعني ذلك أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة (المحاسبين، المراجعين الخارجيين) حول عدم وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ويعتقد الباحث ان هذه الفروق تعود بدرجة كبيرة إلى أن مستوى المتقدم للمراجعين الخارجيين ومعرفة واقع المنشآت الصغيرة بسبب طبيعة عملهم في تدقيق ومراجعة حسابات تلك المنشآت.

ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التالية :

توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، المراجعين الخارجيين) حول عدم وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في

المملكة العربية السعودية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثالثة :

HO5:لا توجد علاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل للمنشآت الصغيرة.

ولاختبار الفرضية الثالثة فقد تم استخدام اختبار (One Sample T-test) لقياس العلاقة بين التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبين عملية التمويل للمنشآت الصغيرة، ومن وجهة نظر كل فئة من الفئات المستهدفة، ولمعرفة إن الفرضية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة، عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) ويبين الجدول التالي رقم (39) ذلك :

جدول رقم (39)

نتائج أختبار (One Sample T-test) للفرضية الثالثة

الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
محاسب	3.253	0.8095	275	66.766	0.000
مراجع خارجي	3.140	0.9061	63	27.726	0.000
اخرى	3.100	0.8756	9	11.196	0.000

تشير نتائج اختبار(One Sample T-test) كما يظهرها الجدول رقم (39) إلى أن المتوسط العام لآراء عينة الدراسة، حول وجود العلاقة بين التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبين عملية التمويل للمنشآت الصغيرة، حيث تشير إلى أن اراء المحاسبين بالمتوسط الفرضي (3) حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.25) بانحراف معياري (0.80) وقد بلغت قيمة (66.7) T وهي ذات

دلالة إحصائية عند درجة معنوية أقل من (0.05)، بينما المراجعين الخارجيين بلغ المتوسط الحسابي (3.14) بانحراف معياري (0.90) وقد بلغت قيمة (27.72) T وهي ذات دلالة إحصائية عند درجة معنوية أقل من (0.05)، كما أن باقي العينة بلغ المتوسط الحسابي (3.10) بانحراف معياري (0.87) وقد بلغت قيمة (11.19) T وهي ذات دلالة إحصائية عند درجة معنوية أقل من (0.05)، وهو مستوى الدلالة المستخدم في هذه الدراسة، لذا ترفض هذه الفرضية ونستنتج أنه توجد علاقة بين التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل للمنشآت الصغيرة.

ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التالية :

توجد علاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل للمنشآت الصغيرة.

الفرضية الفرعية الأولى

HO6:لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والمراجعين الخارجيين) حول وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل من القطاع العام.

ولاختبار الفرضية الثالثة (الفرضية الفرعية الأولى) فقد تم استخدام اختبار (ANOVA ONEWAY) لقياس مدى وجود فروق ذات ذلالة إحصائية بين متوسط أراء عينة الدراسة، حول وجود المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة، وبين عملية التمويل للمنشآت الصغيرة من قبل القطاع العام، وذلك عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) ويبين الجدول التالي رقم (40) ذلك :

الجدول رقم (40)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA ONE WAY) الفرضية الثالثة (الفرعية الأولى)

مصدر التابين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2	0.631	0.316	0.546	0.580
داخل المجموعات	194	112.16	0.578		
المجموع	196	112.79			

يوضح الجدول رقم (40) نتائج تحليل التباين، ونجد أن قيمة F قد بلغت (0.546) وبقيمة احتمالية (0.580) وهي أكبر من مستوى معنوية الاختبار (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا، وبالتالي فإنه سيتم قبول الفرضية العدمية، ويعني ذلك أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل من القطاع العام.

ترفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية العدمية التالية :

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والمراجعين الخارجيين) حول وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل من القطاع العام.

الفرضية الفرعية الثانية

HO7:لا توجد علاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل من القطاع الخاص من وجهة نظرالعاملين في القطاع المصرفي.

ولاختبار الفرضية الثالثة (الفرضية الفرعية الثانية) فقد تم استخدام اختبار (One Sample T-test) لقياس العلاقة بين التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي في

المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبين عملية التمويل للمنشآت الصغيرة من القطاع الخاص، ومن وجهة نظر العاملين في القطاع المصرفي، ولمعرفة إن الفرضية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة، عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) ويبين الجدول التالي رقم (39) ذلك :

جدول رقم (41)

نتائج اختبار (One Sample T-test) للفرضية الثالثة

الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
العاملين في القطاع المصرفي	3.173	0.8601	275	31.951	0.000

تشير نتائج اختبار(One Sample T-test) كما يظهرها الجدول رقم (41) إلى أن المتوسط العام لآراء عينة الدارسة للعاملين في القطاع المصرفي ممن شملتهم الدراسة، حول وجود العلاقة بين التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبين عملية التمويل للمنشآت الصغيرة من قبل القطاع الخاص، حيث تشير إلى أن اراء العينة بالمتوسط الفرضي (3) حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.17) بانحراف معياري (0.86) وقد بلغت قيمة T (31.9) وهي ذات دلالة إحصائية عند درجة معنوية أقل من (0.05)، وهو مستوى الدلالة المستخدم في هذه الدراسة، لذا ترفض هذه الفرضية ونستنتج أنه توجد علاقة بين التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل للمنشآت الصغيرة من قبل القطاع الخاص من وجهة نظر العاملين في القطاع المصرفي.

ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التالية :

توجد علاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل من القطاع الخاص من وجهة نظر العاملين في القطاع المصرفي.

الفرضية الرابعة :

HO8:لا حاجة لوجود إطار متكامل للقوائم المالية والمعد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والصادرة من الجهات التنظيمية الحكومية.

ولاختبار الفرضية الرابعة فقد تم استخدام اختبار (One Sample T-test) لقياس مدى الحاجة لوجود إطار متكامل للقوائم المالية والمعد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والصادرة من الجهات التنظيمية الحكومية، ومن وجهة نظر كل فئة من الفئات المستهدفة، ولمعرفة إن الفرضية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة ، عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) ويبين الجدول التالي رقم (42) ذلك :

جدول رقم (42)

نتائج أختبار (One Sample T-test) للفرضية الرابعة

الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
محاسب	3.90	0.88	275	79.63	0.000
مراجع خارجي	3.93	0.77	63	44.96	0.000
اخرى	4.02	0.80	9	18.48	0.000

تشير نتائج اختبار(One Sample T-test) كما يظهرها الجدول رقم (42) إلى أن المتوسط العام لآراء عينة الدراسة حول مدى أهمية وجود إطار متكامل للقوائم المالية، والمعد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والصادرة من الجهات التنظيمية الحكومية، حيث تشير إلى أن اراء المحاسبين بالمتوسط الفرضي (3) حيث بلغ (3.90) بانحراف معياري (0.88) وقد بلغت قيمة T (79.63) وهي ذات دلالة إحصائية عند درجة معنوية أقل من (0.05)، بينما المراجعين الخارجيين بلغ (3.93) بانحراف معياري (0.77) وقد بلغت قيمة T

(44.96) وهي ذات دلالة إحصائية عند درجة معنوية أقل من (0.05)، كما أن باقي العينة بلغ (4.02) بانحراف معياري (0.80) وقد بلغت قيمة T (18.48) وهي ذات دلالة إحصائية عند درجة معنوية أقل من (0.05)، وهو مستوى الدلالة المستخدم في هذه الدراسة ، لذا ترفض هذه الفرضية ونستنتج أنه يوجد حاجة لوجود إطار متكامل للقوائم المالية والمعد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والصادرة من الجهات التنظيمية الحكومية.

ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التالية :

الحاجة لوجود إطار متكامل للقوائم المالية والمعد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والصادرة من الجهات التنظيمية الحكومية.

نتائج الفرضيات :

بعد أن قام الباحث بإجراء الدراسة العملية على عينة الدراسة وصل إلى عدد من النتائج المتعلقة بكل فرضيات الدراسة، و هي كالتالي :

نتائج الفرضية الأولى :

هدفت هذه الفرضية لاختبار مدى أهمية تحديد المعايير لحجم المنشأة الصغيرة، في المملكة العربية السعودية، كما هدفت أيضاً لاختبار مدى التوافق بين وجود المعايير الموحدة في تحديد حجم المنشأة الصغيرة وإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة، وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة، ولتحقيق هذه الأهداف تم تخصيص هذه الفرضية، ومن خلال اختبارها تم التوصل إلى النتيجة التالية :

أن تحديد المعايير التي تحدد حجم المنشأة الصغيرة في المملكة العربية السعودية ذات أهمية بالغة في المساعدة على إعداد التقارير المالية، وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

نتائج الفرضية الثانية :

هدفت هذه المجموعة من الفرضيات، لاختبار أثر المعوقات التي تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية، على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما هدفت هذه المجموعة من الفرضيات للتعرف على آراء كل من المحاسبين والمراجعين الخارجين العاملين في القطاع المصرفي، فيما إذا كان المعيار الدولي ملائمًا في بيئة الأعمال السعودية، ومعرفة مدى وجود توافق بين وجهات النظر، حيال المعوقات التي تواجه تطبيق المعيار، ولتحقيق هذه الأهداف تم تخصيص هذه المجموعة من الفرضيات، ومن خلال اختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

- توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة :(المحاسبين، المراجعين الخارجيين) حول ملاءمة متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتطبيقه في بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية، وهذا لا يعني أن المعيار غير ملائم في بيئة الأعمال السعودية، لكنه اختلاف آراء بين المحاسبين والمراجعين الخارجيين، وتفاوت في تقدير الأهمية بين بنود تلك الفرضية.
- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة : (المحاسبين، المراجعين الخارجيين)، حول عدم وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

نتائج الفرضية الثالثة :

هدفت هذه المجموعة من الفرضيات لاختبار أثر وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة على عملية التمويل من القطاعين العام والخاص، للمنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق هذه الأهداف تم تخصيص هذه المجموعة من الفرضيات، ومن خلال اختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية :

- توجد علاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبين عملية التمويل للمنشآت الصغيرة.
- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة : (المحاسبين، والمراجعين الخارجيين) حول وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل من القطاع العام.
- توجد علاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين عملية التمويل من القطاع الخاص من وجهة نظرالعاملين في القطاع المصرفي .
- أن جميع عينة الدراسة في القطاع الحكومي والقطاع المصرفي يرون أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يساعد على عملية التمويل من قبل القطاعين العام والخاص، والذي يتمثل في الجهات الحكومية التي تمول المنشآت الصغيرة، والقطاع المصرفي من البنوك التجارية والاستثمارية في تمويل تلك المنشآت.

الفرضية الرابعة :

هدفت الفرضية الرابعة لاختبار مدى أهمية وجود إطار متكامل للقوائم المالية، والمعد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، الصادر من الجهات التنظيمية

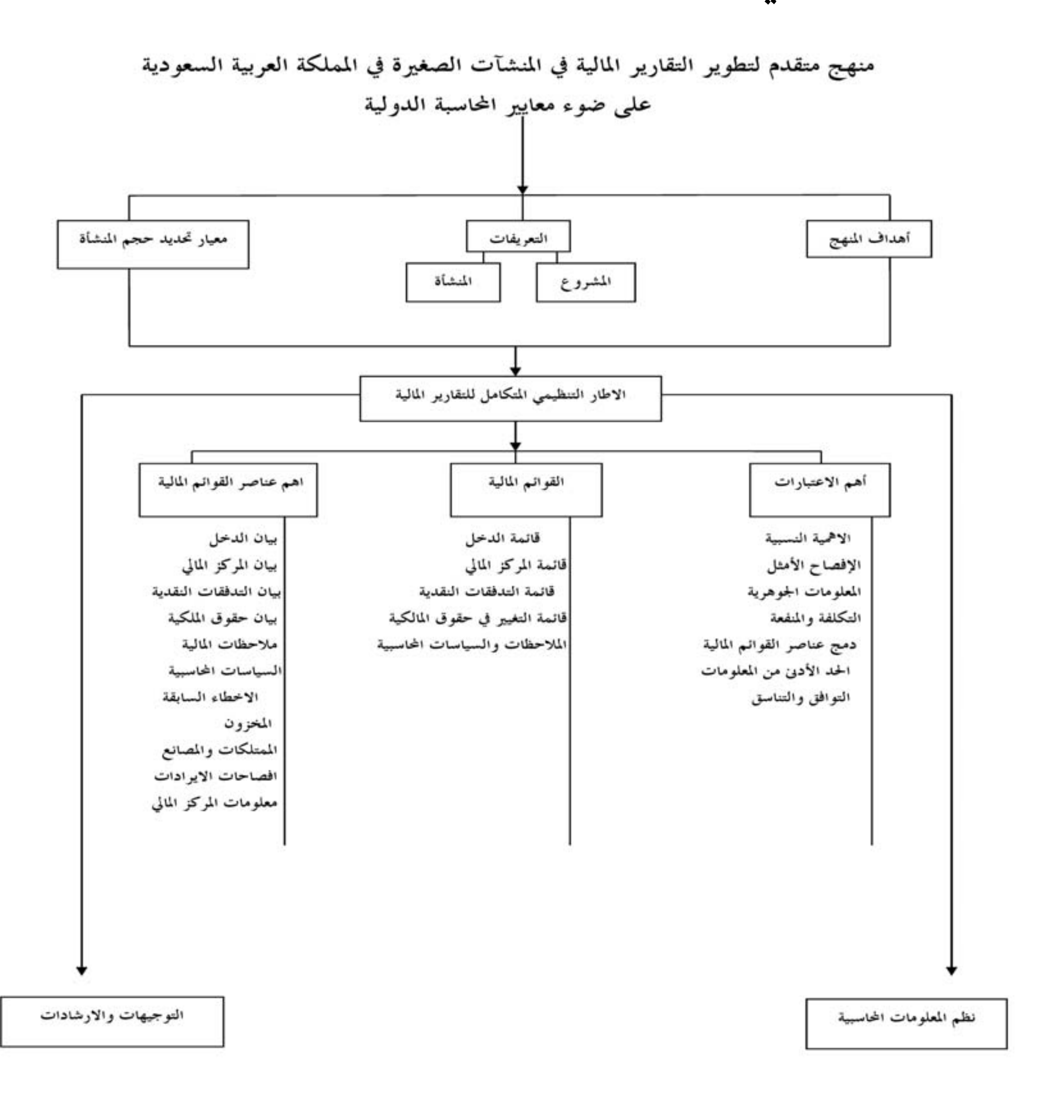
الحكومية، ولتحقيق هذا الهدف تم تخصيص هـذه الفرضـية، ومـن خـلال اختبارهـا تـم التوصل إلى النتيجة التالية :

أنه توجد حاجة لوجود إطار متكامل للقوائم المالية، والمعـد وفـق المعيـار الـدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصـغيرة والمتوسـطة، والصـادرة مـن الجهـات التنظيميـة الحكومية .

الفصل الخامس

منهج متقدم لتطوير التقارير المالية في المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية على ضوء معايير المحاسبة الدولية

ويوضح الشكل التالي: الهيكل العام للمنهج المتقدم لتطوير التقارير المالية في المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية على ضوء المعايير الدولية



ويوضح الشكل التالي : الهيكل العام للمنهج المتقدم لتطوير التقارير المالية في المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية على ضوء المعايير الدولية

يقع هـذا المـنهج في 23 فقـرة توضـح المـنهج المقـترح لتطـوير التقـارير الماليـة في المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية على ضوء معايير المحاسبة الدولية .

مقدمة :

يعتبر هذا المنهج هو خلاصة ما تم التطـرق إليـه في هـذه الدراسـة مـن النـاحيتين النظرية والعملية، والذي يشير إلى أهم البنود التي من خلالهـا يمكـن التوصـل إلى تطـوير التقارير المالية للمنشآت الصغيرة عـلى ضـوء المعيـار الـدولي للمنشـآت الصـغيرة في بيئـة الاعمال في المملكة العربية السعودية .

أهداف المنهج :

يهدف هذا المنهج إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. وضع تعريف متفق عليه للمنشأة الصغيرة.
2. توضيح المعايير التي تحدد حجم المنشأة الصغيرة في المملكة العربية السعودية.
3. توضيح أهم العناصر التي تتضمنها القوائم المالية في المنشآت الصغيرة.
4. ارشـاد الجهـات التنظيميـة ذات العلاقـة في المملكـة العربيـة السـعودية، لإعـداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة، على ضوء ما اسـفرت عنـه الدراسـة مـن نتـائج ميدانية أجراها الباحث.

التعريفات :

تعريف المشروع الصغيرة :

تعريـف المشروع بأنـه:" ذلـك الكيـان الـذي مـن المتوقـع، أن يتأسـس مـن خـلال عمليات التمويل، ووضع الخطط التشغيلية، وتوفير العمالة وغيرها"، ويتبين أن الكثير مـن الأدبيات المحاسبية والاقتصادية ـ حينما تبحثفي موضوع التمويل ـ فهي تستخدم مفـردة (مشروع)، وليس مفردة (منشأة).

تعريف المنشأة الصغيرة :

تعريف المنشأة بأنها: "ذلك الكيان القائم المستقل، الذي يمـارس نشـاطاً اقتصـادياً، بجميع جوانبه الإدارية والمالية والإنتاجية"، عليـه فقـد تجـد بعـض التعريفـات التـي قـد تطلـق عـلى المشروعـات الصـغيرة والمتوسـطة،وهي نفـس التعريفـات التـي تطلـق عـلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعليه يجب أن لا يتم الخلط بين المشروع والمنشأة.

معيار تحديد حجم المنشأة :

من خلال ما قدمته الدراسة العملية والنظرية فإن المعايير التي تحدد حجم المنشـأة الصغيرة، متعددة فهي عبارة عن خليط من المعـايير الكميـة والوصـفية، واسـفرت الدراسـة العملية إلى أنه لا يمكن أن يتم استخدام معيار واحد فقط في بيئة الأعمال السعودية، حيث يحكم ذلك مجموعة من الاعتبارات التي تـؤثر عـلى الخطـط التنمويـة في المملكـة العربيـة السعودية، والتي بدورها سوف تؤثر على الجهة المستفيدة من القـروض الممنوحـة لهـا مـن قبل بعض الجهات الحكومية التي تقدم القروض بناء عـلى خططهـا التنمويـة ومخصصـاتها المالية، لهذا يرى الباحث أن أفضل المعايير التي يمكن أن تحـدد حجـم المنشـأة، هـي ثلاثـة معايير (معيار رأس المال، معيار عدد العمال، معيار نوع النشاط)،

ولتوضيح ذلك يقترح الباحث التالي :

المنظمات التنظيمية	المنشآت الصغيرة والمتوسطة		
	رأس المال (ريال سعودي)	عدد العمال	نوع النشاط
مجلس الغرف السعودية	أقل من مليون	20 عاملا فأقل	(صناعي - تجاري - خدمي)
صندوق التنمية الصناعيةالسعودي	10 مليون	25 عاملا فأقل	
بنك التسليف السعودي	أقل من مليون	10 عامل فأقل	
وزارة الصناعة والتجارة	اقل من 5 مليون	20 عاملاً فأقل	
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	-	20 عاملاً فأقل	
وزارة العمل	-	من 20 الى 99	
وزارة المالية	-	20 عاملا فأقل	
الإجمالي	17 مليون	214	
المتوسط الحسابي	4.25 مليون	30	

درجات النشاط :

النشاط الصناعي : 3 درجة

النشاط التجاري : 2 درجة

النشاط الخدمي : 1 درجة

تحديد حجم المنشأة الصغيرة إذا ما كانت إجمالي الدرجات أقل من خمسة درجات فهي منشأة صغيرة، المثال التالي يوضح ذلك:

إذا كانت منشأة صناعية رأس مالها 12 مليون وعدد عمالها 80 عامل، فما هو تصنيفها ؟

قياس درجة رأس المال = 12÷ 4.25= 2.82 درجة

قياس درجة العمالة = 80÷30 = 2.6 درجة

قياس درجة نوع النشاط = 3 درجة

قياس الاجمالي وهو عبارة عن المعادلة التالية :

قياس درجة رأس المال + قياس درجة العمالة + قياس درجة نوع النشاط

الاجمالي = 2.82+2.6+3 = 8.4 درجة

إذا في هذه الحالة لا يتم تصنيف هذه المنشأة على أنها صغيرة

وبهذا يقترح الباحث هذا المعيار وهو عبارة عن مؤشر نسبي يجمع بعض المعايير الكمية والوصفية ليكون مناسب لتحديد حجم المنشأة في بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية.

الاطار التنظيمي المتكامل للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة :

يتكون هذا الاطار من مجموعة من العناصر التي يجب أن تتضمن التقارير المالية وهي عبارة عن بعض الاعتبارات والتي يجب مراعاتها عن إعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة، وتوضيح أهم القوائم المالية في المنشآت الصغيرة، وأهم العناصر المكونة للقوائم المالية بما يتعلق بالإفصاح والإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية للمنشآت الصغيرة، وكذلك توضيح أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية للمنشآت الصغيرة، بالإضافة إلى الارشادات والتوجيهات التي يمكن الاطلاع عليها والتي توضح أهم النقاط التي يجب مراعاتها عن إعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة:

أهم الاعتبارات التي يجب مراعاتها عن إعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة :

1. الاهمية النسبية
2. الإفصاح الأمثل

3. المعلومات الجوهرية
4. التكلفة والمنفعة
5. دمج عناصر القوائم المالية مع بعضها البعض اعتماداً على الاهمية النسبية والافصاح الأمثل
6. أن تحتوي القوائم المالية على الحد الأدنى من المعلومات التي يمكن أن يستفيد منها الجميع
7. التوافق والتناسق، بين التكلفة والمنفعة، بشكل يلبي جميع المتطلبات بشكل معقول.

القوائم المالية في المنشآت الصغيرة :

1. قائمة الدخل .
2. قائمة المركز المالي .
3. قائمة التدفق النقدي .
4. قائمة التغير في حقوق الملكية .

ملاحظات تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة، والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

أهم العناصر التي يجب ان تتضمنها القوائم المالية في المنشآت الصغيرة :

استناداً على ما تقدم ذكره في هذه الدراسة، وخاصة بما يتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للمنشآت الصغيرة، فإن البنود المراد الافصاح عنها تعتبر متضخمة بشكل كبير، وقد تكون غير مناسبة لبيئة الأعمال السعودية وقد تتصادم مع الواقع الاقتصادي والاستثماري، لهذا يجب أن يكون هناك تمهيد حتى يتم زيارة معدلات الإفصاح من قبل المنشآت الصغيرة، لهذا يرى الباحث أن تقوم المنشآت الصغيرة

بعرض القوائم المالية بالحد الأدنى الذي يلبي حاجة المستفيدين الداخليين والخارجيين، وعليه يجب أن تحتوي القوائم المالية على الأقل المعلومات التالية :

بيان الدخل :

- الإيراد .
- تكلفة الايرادات .
- مجمل الربح
- مصاريف إدارية وعمومية
- تكاليف التمويل .
- مصاريف الدخل باستثناء الضريبة .
- الربح أو الخسارة

بيان المركز المالي:

- النقد والنقد المعادل.
- الذمم التجارية المدنية ، والذمم المدنية الأخرى .
- الأصول المالية
- المخزون .
- الممتلكات والمعدات والمصانع .
- الأصول غير الملموسة .
- الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى .
- الالتزامات المالية .
- أصول والتزامات الضريبة الحالية .
- المخصصات .
- رأس المال وحقوق الملكية

بيان التدفقات النقدية :

- التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية
- التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية
- التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية

أما فيما يخص طرق عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية،فبإمكان المنشأة أن تعرض التدفقات النقدية، باستخدام إحدى الطريقتين :

- الطريقة غير المباشرة، بحيث يتم تعديل الربح أو الخسارة، لتأثيرات المعاملات غير النقدية، وأي تأجيلات، أو استحقاقات مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية سابقة، أو مستقبلية، وبنود الدخل، أو المصاريف المرافقة للتدفقات النقدية التمويلية أو الاستثمارية.
- الطريقة المباشرة، بحيث يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسة لإجمالي المقبوضات النقدية، وإجمالي المدفوعات النقدية"

بيان التغييرات في حقوق الملكية :

تعتبر المعلومات التي تعرض في بيان التغيرات في حقوق الملكية، ذات أهمية للشركاء في المنشأة، حيث تعرض مبالغ الاستثمارات، التي دفعت من قبل المستثمرين، والأرباح، والتوزيعات، والتغييرات في حصص الملكية، وخاصة إذا ما كانت المنشأة ذات صفة اعتبارية (شركة اشخاص)، او منشاة فردية، والتي تتضمن المعلومات المتعلقة بالمالك والسحوبات وحركة حسابه الجاري خلال السنة ومقارنتها بالسنة السابقة.

الملاحظات على البيانات المالية :

- تعرض المنشأة بقدر ما هو عملي، الملاحظات بطريقة منتظمة، وتقوم المنشأة بعمل إشارات مرجعية لكل بند في البيانات إلى أية معلومات ذات علاقة في الملاحظات.

- تعرض المنشأة الملاحظات بالترتيب التالي عادة:

ملخص السياسات المحاسبية الهامة المطبقة، وتتضمن على الأقل البيانات التالية:

- العرف المحاسبي
- مخزون آخر المدة
- الأصول الثابتة والاستهلاك
- مخصص الزكاة أو الضريبة
- مخصص نهاية الخدمة
- تحقيق الايرادات
- تحويل العملات الاجنبية
- المصاريف
- النقد والنقد المماثل

- أية إفصاحات أخرى توضح الموقف المالي للمنشأة.

الإفصاح عن التغير في السياسة المحاسبية :

يجب أن يتم الإفصاح من قبل المنشأة الصغيرة عما يلي :

- طبيعة التغير في السياسة المحاسبية .
- الأسباب التي تشرح أن تطبيق سياسة محاسبية جديدة، يوفر معلومات أكثر موثوقية وصلة.
- قيمة التعديل لكل بند متأثر في البيان المالي.

الإفصاح عن أخطاء الفترات السابقة :

تفصح المنشأة عما يلي من أخطاء الفترات السابقة :

- طبيعة الخطأ في الفترة السابقة .

- قيمة التصحيح لكل بند متأثر في البيان المالي لكل فترة سابقة معروضة بمقدار ما هو عملي .
- قيمة التصحيح في بداية أول فترة سابقة معروضة بمقدار ما هو عملي.

المخزون :

- سياسات المحاسبية المتبناة في قياس المخزون، حيث تشمل صيغة التكلفة المستخدمة.
- إجمالي القيمة المسجلة للمخزون، والقيمة المسجلة في التصنيفات الملائمة للمنشأة.
- مقدار المخزون المعترف به كمصروف خلال الفترة.
- إجمالي القيمة المسجلة للمخزون المرهونة كضمان عن الالتزامات.

الممتلكات والمصانع والمعدات :

ستقوم المنشأة، فيما يتعلق بكل فئة من الممتلكات، والمصانع والمعدات، التي اعتبرت ملائمة وفقاً للتالي:

- أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي القيمة المسجلة .
- طرق الاستهلاك المستخدمة .
- معدلات الأعمار الإنتاجية والاستهلاك المستخدمة .
- إجمالي القيمة المسجلة والاستهلاك التراكمي (المجموع مع خسائر انخفاض القيمة التراكمية) في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير.
- مطابقة القيمة المسجلة في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير

إفصاحات عامة حول الإيرادات :

يتطلب أن تقوم المنشأة بالإفصاح عن :

- السياسات المحاسبية المتبناة للاعتراف بـالإيرادات، وتشـمل الطـرق المتبنـاة لتحديـد مرحلة إكمال المعاملات التي تضم تقديم الخدمات .
- قيمة كل فئة من الإيرادات المعترف بها خلال الفـترة ، بحيـث تبـين بشـكل منفصـل كحد أدنى الإيرادات الناجمة عن :
  - مبيعات البضائع .
  - تقديم الخدمات .
  - الفائدة .
  - العمولات .
  - المنح الحكومية .
  - أية أنواع أخرى هامة من الإيرادات

المعلومات التي تعرض إما في بيان المركز المالي أو الملاحظات :

يتطلب من المنشأة أن تقوم بعرض المعلومات الماليـة، التـي يـتم عرضـها في قائمـة المركز المالي، كبنود مستقلة، وأن تقوم بتوضيحها بالتفصيل، لما لها من أهمية بالغة، حيث لا يمكن أن تفهم تلك البنود بدون شرحهـا في خانـة الملاحظـات في القـوائم الماليـة، أو مـا يطلق عليه في العرف المحاسبي (إيضاحات حول القوائم المالية)، و تفصح المنشأة إما في بيان المركز المالي أو الملاحظات، على التصنيفات الفرعية التالية للبنود المعروضة :

- الممتلكات والمصانع والمعدات في التصنيفات الملائمة للمنشأة .
- الذمم التجارية المدينة، والذمم المدينة الأخرى، التي تظهر بشكل منفصـل المبـالغ المستحقة مـن الأطـراف ذات العلاقـة، والمبـالغ المسـتحقة مـن الأطـراف الأخـرى، والذمم المدينة الناجمة عن الدخل المستحق الذي لم تصدر به فاتورة.
- المخزون الذي يظهر بشكل منفصل مقدار المخزون:

- المحتفظ به برسم البيع في سياق الأعمال الطبيعي .
- في عملية الإنتاج لهذا البيع .
- بصورة مواد أو توريدات سيتم استهلاكها في عملية الإنتاج أو في تقديم الخدمات.
- الذمم التجارية الدائنة، والذمم الدائنة الأخرى، التي تظهر بشكل منفصل المبالغ المستحقة إلى الموردين التجاريين، والمبالغ المستحقة إلى الأطراف الأخرى، والدخل المؤجل، والاستحقاقات .
- مخصصات منافع الموظفين، والمخصصات الأخرى.
- فئات حقوق الملكية، مثل : رأس المال المدفوع، وعلاوة الإصدار، والأرباح المستبقاة، وبنود الدخل، والمصاريف المعترف بها، حسب معيار التقرير هذا في الدخل الشامل الآخر، والمعروضة بشكل منفصل في حقوق الملكية.

استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة :

يمكن استخدام نظم المعلومات المحاسبية، وتطبيق ما تم ذكره أعلاه من العناصر المكونة للقوائم المالية في المنشآت الصغيرة، حيث تعتبر تلك العناصر مدخلات النظام المحاسبي، وبهذا سوف يتم معالجة تلك العناصر عبر البرنامج المحاسبي، والذي ينتج مخرجات النظام المحاسبي، والذي يتكون من القوائم المالية للمنشآت الصغيرة.

وبهذا يعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المساهمين في تطور المخرجات المحاسبية، لهذا تساهم هذه النظم بشكل كبير جداً، في تقليل التكلفة، بالنسبة إلى إنتاج المعلومات المحاسبية بسرعة ودقة عالية، حيث يمكن الاستفادة منها، وتقديمها إلى الجهات المستفيدة بأسرع وقت ممكن، حيث ساهمت تلك التقنية، بتطور إنتاج المعلومات المحاسبية، بشكل كبير وسريع جداً، لهذا يجب على صاحب المنشأة الصغيرة، أن يكون على درجة عالية من الكفاءة والخبرة في التعامل مع مثل تلك البرامج، لكي

يستفيد منها بأكبر قدر ممكن، وذلك لما تتميز به تلك البرامج، من مميزات يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

توجيهات وإرشادات اخرى :

رغم كبر حجم البيانات المراد الإفصاح عنها التي أشار إليها المعيار الدولي، إلا أنها ذات أهمية كبيرة، بالنسبة لجميع مستخدمي القوائم المالية، وعليه يمكن أن تقوم المنشأة بزيادة معدلات الإفصاح استناداً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة، وذلك بما يخدم مصالحها المالية وخاصة بما يتعلق بعملية التمويل والاستثمار، ولتطبيق هذا المنهج فعلى الجهات المنظمة والمنشآت الصغيرة أن تتعاون فيما بينها، ولتحقيق ذلك يجب مراعاة التالي :

- أن تحديد المعايير التي تحدد حجم المنشأة الصغيرة في المملكة العربية السعودية ذات أهمية بالغة في المساعدة على إعداد التقارير المالية، وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث اسفرت نتائج الدراسة العملية إلى أن المعايير الكمية الاحادية (معيار العمالة- معيار راس المال- معيار الانتاج والمبيعات) لا تكفى لتحديد حجم المنشأة، وكذلك المعايير الوصفية (تمركز الملكية في عدد محدود من الافراد -الانتاج المحلى- تواضع مستوى التنظيم والادارة) غير مناسب لتحديد حجم المنشاة، وبهذا فإن استحداث مؤشر نسبى يجمع المعايير الكمية والوصفية يكون مناسب لتحديد حجم المنشاة، ويتكون من ثلاثة معايير (راس المال، عدد العمال، نوع النشاط).
- السعي في القضاء على المعوقات التي تقف عائقاً أمام تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأهمها التأهيل الأكاديمي للمحاسبين العاملين في المنشآت الصغيرة، حيث اسفرت نتائج الدراسة إلى أنه

توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وهي كالتالي :

- ارتفاع تكلفة تطبيق متطلبات المعيار.
- عدم اقتناع المالك بجدوى تطبيق المعيار.
- قلة خبرة الادارة المالية بالمنشآت الصغيرة بالمعايير الدولية.
- ضعف نظم الرقابة الداخلية بالمنشآت الصغيرة.
- عدم وجود حسابات نظامية بالمنشآت الصغيرة.
- ضعف الرقابة الحكومية على المنشآت الصغيرة بسبب ضخامة عددها وتوزعها العشوائي يساهم في صعوبة تطبيق المعيار.
- على جميع الجهات الممولة من القطاعين العام والخاص، المساهمة في نشر وتوعية أصحاب المنشآت الصغيرة، بأهمية تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، حيث اسفرت الدراسة العلمية إلى أنه توجد علاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبين عملية التمويل للمنشآت الصغيرة في القطاعين العام والخاص.
- مساهمة القطاعات الحكومية مع بعضها البعض، وعلى رأسها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، بصفتها الجهة المنظمة لإصدار المعايير، بإعداد كتيب، لتوضيح النموذج الأمثل، لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويتضمن ذلك الكتيب أهم البنود التي تطبقها المنشأة، حيث اسفرت الدراسة العملية إلى أنه توجد حاجة لوجود إطار متكامل للقوائم المالية، والمعد وفق المعيار الدولي لإعداد

التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والصادرة من الجهات التنظيمية الحكومية، ويمكن الاستفادة من هذا المنهج.

- زيادة الاهتمام من قبل الجهات المنظمة، بتوفير التدريب والتعليم لتصبح المنشآت الصغيرة قادرةً على تطبيق المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك باستحداث بعض التخصصات في الجامعات، تهتم بشكل كبير بتأهيل الطلاب والطالبات للعمل في تلك المنشآت، والتي تعتبر كثيرة جداً، مما يوفر فرص توظيف متخصصين للعمل في مثل تلك المنشآت.

- مساهمة الجهات التدريبية الحكومية والخاصة، بإعداد الدورات التدريبية لملاك المنشآت الصغيرة وموظفيهم من المحاسبين، على تطبيقات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في مرحلة التأسيس وما بعدها.

- توفير العدد الكافي من المعيار وتطبيقاته الالكترونية وتوفيرها من قبل وزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية قبل البدء في تسليم السجل التجاري للمنشأة الصغيرة .

- إصدار قانون بشأن المتطلبات الرئيسة المتعلقة بتقنية المعلومات، بهدف زيادة التطوير التكنولوجي، في مجال المحاسبة والإدارة في المنشآت الصغيرة، مما يساعد على تطبيق المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بكل سهولة ويسر.

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

على ضوء ما تقدم نستنتج من الدراسة النظرية والعملية ما يلي :

1. يتضح وجود خلط في استخدام مفردتين (المنشآت، المشاريع) في الأدبيات المحاسبية والاقتصادية، لهذا فإن مصطلح المنشآت يجب ان يستخدم في المنشآت القائمة والتي تزاول انشطتها التشغيلية، ومصطلح المشاريع للمنشآت غير القائمة والتي تعتبر في مرحلة التأسيس. .
2. هناك اختلاف في تحديد المقدار المعتمد في المعيار _ رأس المال ، عدد العمال – الذي يستخدم في تحديد حجم المنشأة في المملكة العربية السعودية، وهذا بدوره أدى إلى اختلاف في مقدار التمويل الممنوح للمنشأة الصغيرة من قبل الجهات الحكومية .
3. أن الهدف الرئيس من معايير تحديد حجم المنشأة، هو التنظيم بالدرجة الأولى، ووضع الأنظمة، التي يمكن من خلالها تحسين وتطوير المنشآت الصغيرة بالدرجة الأولى، ورغم الاختلافات في المعيار الواحد، إلا أن الواقع يتطلب من تلك المنظمات الحكومية، أن يكون الاختلاف فيما بينها، مبني على أسس علمية صحيحة، وليس على أساس التمويل فقط .
4. أن المعايير التي تحدد حجم المنشأة الصغيرة، متعددة فهي عبارة عن خليط من المعايير الكمية والوصفية، واسفرت الدراسة العملية إلى أنه لا يمكن أن يتم استخدام معيار واحد فقط في بيئة الأعمال السعودية، وأن أفضل المعايير التي يمكن أن تحدد حجم المنشأة، هي ثلاثة معايير (معيار رأس المال، معيار عدد العمال، معيار نوع النشاط)، وبهذا يعتبر هذا المعيار عبارة عن مؤشر نسبي

يجمع بعض المعايير الكمية والوصفية ليكون مناسب لتحديد حجم المنشأة في بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية.

5. أن خصائص المنشآت الصغيرة،تتميز بجانبين :سلبي وإيجابي، ولهذا فإن نوع النشاط: (الصناعي ، التجاري ، الخدمي) تحكمه مجموعة من الاعتبارات، قد تكون قانونية، مثل بعض القوانين التي تصدر من الدولة، والتي لا تسمح بإنتاج بعض المنتجات، التي تؤثر على البيئة مثلاً، أو عدم تسويق بعض المنتجات مثل (الكحول) في بعض البلاد العربية، فإن نوع النشاط دائماً ما يكون ضمن إطار من الاعتبارات القانونية والتنظيمية .

6. للمنشآت الصغيرة دورٌ بارزٌ في المساهمة في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل المنشآت الصغيرة العصب الرئيس في كثير من بلدان العالم، حيث تساهم تلك المنشآت، في الحد من المشاكل الاقتصادية المهمة والحساسة التي تؤرق حكومات الكثير من الدول، ومن أهمها : (البطالة والفقر).

7. تعتبر المنشآت الصغيرة، أحد المساهمين في عملية تحقيق التوازن في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تساهم المنشآت الصغيرة، في عملية التنمية، وخاصة إذا كانت تلك المشاريع ذات طبيعة صناعية .

8. توجد العديد من المشاكل في السياسات الاقتصادية، والتوجيهات الحكومية، الإدارية والتنظيمية في الدول العربية، والتي تعتبر عقبات للمنشآت الصغيرة، حيث لم تقدم حكومات معظم البلدان النامية أية برامج منظمة أو طويلة الأجل، لتوجيه ودعم المنشآت الصغيرة، ومساعدتها فنياً ومالياً.

9. يعتبر التناسق والترابط بين القوائم المالية والتقارير المالية أمراً مهماً لاستخراج المعلومات المحاسبية، التي يمكن الاستفادة منها، ولولا هذا الترابط لما أمكن استخراج معلومات ذات فائدة للمستفيدين

10. تمثل القوائم المالية، أهم مخرجات النظام المحاسبي، والتي تتمثل في مجموعة القوائم المالية الأساسية والتقارير المالية، والتي تقدم للمستفيدين الخارجيين والداخليين، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم .

11. الاختلاف في أدبيات المحاسبة العربية، بالنسبة للأهمية النسبية، والتي تعتبر واحدة من أهم العناصر الرئيسة، في بناء النظرية المحاسبية، محل خلاف لم يُحسم حتى الآن، لهذا يرى الباحث، أن الأهمية النسبية، هي أقرب ما تكون إلى المبدأ، وليس المفهوم، وذلك لعلاقة ذلك المبدأ، بالجانب العملي وليس النظري فقط .

12. ترتبط الاهمية النسبية والإفصاح ارتباطاً وثيقاً، حيث يساهم هذا الارتباط في جودة المعلومات المالية .

13. تمثل القوائم المالية والتقارير المالية وما تتضمنهما من معلومات، الأساس الذي يمكن من خلاله معرفة مدى الإفصاح، الذي يساعد مستخدمي تلك القوائم، من الاستفادة في اتخاذ القرارات.

14. هناك حاجة إلى زيادة معدلات الإفصاح في القوائم المالية بشكل كبير، بسبب تنوع الجهات المستفيدة، لضمان وسلامة علاقتها مع المنشأة .

15. تعاني المنشأة الصغيرة من التكلفة التي تتعلق بالتقارير المالية، لهذا فقد وجب على لجنة المعايير الدولية أن تقوم بإعداد، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، للمساهمة في التوزان بين المنفعة والتكلفة.

16. تشير الدراسات المحاسبية إلى أنه يتطلب من لجنة المعايير أن تراعي الوضع المالي للمنشاة الصغيرة، حيث إن المنشآت الصغيرة ذات رؤوس أموال صغيرة، وخاصة إذا ما تم مقارنتها بالمنشآت الكبيرة، كما أن الحاجة للتقارير المالية المفصلة في المنشآت الصغيرة، قد تكون منحصرة في :(مالك المنشأة، مصلحة الزكاة والدخل أو الضريبة، الجهات الممولة، والدائنون).

17. ينبغي أن يكون مالك المنشأة الصغيرة ذو كفاءة ودراية بالمحاسبة المالية، ومن المهم أن يتم الإعداد الأمثل لملاك المنشأة، وتدريبهم إدارياً ومالياً، وتعريفهم بالأهمية الكبيرة للمعلومات المالية، والتي يمكن من خلالها، اتخاذ قرارات تصب في مصلحة المنشأة.

18. أن هدف القوائم المالية متنوعة وعديدة، وقد لا تخرج من نطاق الأهداف العامة للتقارير المالية، وهو توفير معلومات حول المركز المالي للمنشأة، والتدفقات النقدية لها، والتي يمكن من خلالها استخراج معلومات مفيدة لجميع المستخدمين في اتخاذ قراراتهم، بما يتعلق بعلاقاتهم بالمنشأة .

19. القوائم المالية والتقارير المالية، في المنشآت الصغيرة، ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمنشأة من ناحية التمويل، حيث تقوم المنشآت الصغيرة، بتقديم قوائمها المالية للجهات الممولة، وخاصة البنوك التجارية، لفتح اعتمادات مستندية، أو ضمانات مالية، أو التقدم لطلب قروض مالية، تساعد المنشأة على الاستمرارية، وتمويل الأنشطة التشغيلية .

20. أن وجود القوائم المالية والتقارير المالية في المنشآت الصغيرة، يساعد الجهات الحكومية، والمتمثلة في مصلحة الزكاة والدخل والضريبة، إلى سرعة استخراج ما يسمى (بشهادة الزكاة او الضريبة)، والتي تفيد أن المنشأة قد قامت بتقديم زكاتها أو ضريبتها على السنة المنتهية، مما قد يساعد تلك المنشاة للحصول على الكثير من المناقصات الحكومية.

21. تعتبر الأهمية النسبية مع الإفصاح، ثنائيًا لا يمكن الاستغناء عنه، لهذا يجب أن تحتوي تلك القوائم على المعلومات التي يمكن من خلالها معرفة وضع المنشأة المالي بشكل واضح .

22. يجب أن تحتوي القوائم المالية في المنشآت الصغيرة، الحد الأدنى على تلك المعلومات التي يمكن أن يستفيد منها الجميع، سواء (داخليين أو خارجيين)،

كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، معيار التكلفـة والمنفعـة، فالمعلومـات التـي يـتم إنتاجها ذات تكلفة على المنشأة الصغيرة، وكما هو معروف فإن المنشـآت الصـغيرة ذات رؤوس أموال صغيرة، وعليـه يجـب أن يـتم التوافـق والتناسـق، بـين التكلفـة والمنفعة، بشكل يلبي جميع المتطلبات بشكل معقول .

23. يعتبر الإفصاح ذات أهمية بالغة، في الكشف عن كثير من المعلومـات الماليـة التـي تفيد المستخدمين، حيث أصبح الإفصـاح واحـداً مـن أهـم البنـود التـي يهـتم بهـا مستخدمو البيانات المالية، والتـي ينبغـي ألا تكـون مضـللة، وذلـك لمسـاعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة .

24. أن اسـتخدام الحاسـب الآلي في الوقـت الحـالي، أو مـا يسـمى بـنظم المعلومـات المحاسبية، أحد المساهمين في تطور المخرجات المحاسبية، لهذا تساهم هذه الـنظم بشكل كبير جداً، في تقليل التكلفة، بالنسبة إلى إنتاج المعلومات المحاسـبية بسرعـة ودقة عالية .

25. قامت مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية، بوضـع معيـار للمنشـآت الصـغيرة، وقد اعتمدت على تحديد هذه المنشآت، على أساس أن تلك المنشآت، لا تتحمل أي مسؤولية عامة، وهـذا يعـود بالدرجـة الأولى، إلى أن لجنـة المعـايير، حيـنما قامـت بتحديد المعيار على المنشآت الصغيرة، وصفتها بأنها ليست ذات غرض عام، وبذلك قد تخلصت من مشكلة عدم توحيد المعايير الأخرى، والتي تحـدد حجـم المنشـأة، وذلك بسبب الاختلافـات في معـايير تحديـد حجـم المنشـأة في جميـع دول العـالم، فمعيار عدد العمال أو رأس المال، يختلف من دولة إلى أخرى، وقد يختلـف داخـل الدولة نفسها .

26. أوضح المعيار إلى ضرورة وجود ضوابط، تحد من عملية التضليل في القوائم المالية، بحيـث لا تسـتطيع المنشـأة الصـغيرة، أن تقـوم بالإفصـاح عـن قوائمهـا الماليـة، وبأنها تطبق المعيار إلا في حال تـم تطبيـق كامـل متطلبـات المعيـار عـلى قوائمهـا

المالية، وهذا بطبيعة الحال، ينعكس على الجهات المستفيدة من تلك البيانات، مما يزيد من درجة المصداقية والموثوقية على بيانات المالية للمنشآت الصغيرة.

27. أنه يمكن لمعد البيانات المالية في المنشآت الصغيرة، الاعتماد على نوع النشاط، في تحديد مستوى الإفصاح المناسب في القوائم المالية، اعتماداً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يتناسب مع أنشطتها .

28. إن وجود العدد الكبير من المنشآت الصغيرة، والتي تدار من قبل أفراد غير متخصصين في الإدارة المالية، يفقد هذه المنشآت الكثير من التنظيم والتخطيط والنجاح.

29. أن تحديد المعايير التي تحدد حجم المنشأة الصغيرة في المملكة العربية السعودية ذات أهمية بالغة في المساعدة على إعداد التقارير المالية، وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

30. توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

31. توجد علاقة بين وجود التقارير المالية المعدة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبين عملية التمويل للمنشآت الصغيرة من قبل القطاعين العام والخاص.

32. توجد حاجة لوجود إطار متكامل للقوائم المالية، والمعد وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والصادرة من الجهات التنظيمية الحكومية .

التوصيات :

على ضوء النتائج التي توصلت لها هـذه الدراسـة، وبعـد اختبـار فرضـياتها يـوصي الباحث بالتالي:

- ينبغي تحديد المعايير التي تحدد حجم المنشأة الصغيرة في المملكة العربية السعودية، واستحداث مؤشر نسبي يجمع بين المعايير الكمية والوصـفية لتحديـد حجـم المنشـأة الصغيرة، مما قد يساهم بشكل كبير جداً، في إلزام المنشـآت الصـغيرة بتطبيـق المعيـار الدولي للمنشآت الصغيرة.
- السعي في القضاء على المعوقات التي تقف عائقاً أمام تطبيـق المعيـار الـدولي لإعـداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأهمهـا التأهيـل الأكـاديمي للمحاسـبين العاملين في المنشآت الصغيرة.
- زيادة الاهتمام من قبل الجهات المنظمة، بتوفير التـدريب والتعلـيم لتصـبح المنشـآت الصغيرة قـادرةً عـلى تطبيـق المعـايير الدوليـة للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة، وذلـك باسـتحداث بعـض التخصصـات في الجامعـات، تهـتم بشـكل كبـير بتأهيـل الطـلاب والطالبات للعمل في تلك المنشآت، والتي تعتبر كثيرة جـداً، مـما يـوفر فـرص توظيـف متخصصين للعمل في مثل تلك المنشآت.
- على جميع الجهات الممولة من القطـاعين العـام والخـاص، المسـاهمة في نشر وتوعيـة أصـحاب المنشـآت الصـغيرة، بأهميـة تطبيـق المعيـار الـدولي لإعـداد التقـارير الماليـة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- مساهمة القطاعـات الحكوميـة مـع بعضـها الـبعض، وعـلى رأسـها الهيئـة السـعودية للمحاسبين القانونيين، بصفتها الجهة المنظمةلإصدار المعايير، بإعـداد كتيـب، لتوضـيح النموذج الأمثل، لتطبيـق المعيـار الـدولي لإعـداد التقـارير الماليـة للمنشـآت الصـغيرة والمتوسطة، ويتضمن ذلك الكتيب أهم البنود التي تطبقها المنشأة .

- مساهمة الجهات التدريبية الحكومية والخاصة، بإعداد الدورات التدريبية لملاك المنشآت الصغيرة وموظفيهم من المحاسبين، على تطبيقات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في مرحلة التأسيس ومابعدها.

- توفير العدد الكافي من المعيار وتطبيقاته الالكترونية وتوفيرها من قبل وزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية قبل البدء في تسليم السجل التجاري للمنشأة الصغيرة .

- إصدار قانون بشأن المتطلبات الرئيسة المتعلقة بتقنية المعلومات، بهدف زيادة التطوير التكنولوجي، في مجال المحاسبة والإدارة في المنشآت الصغيرة، مما يساعد على تطبيق المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بكل سهولة ويسر.

- تقديم إعفاءات ضريبية بنسبة 25% على المنشآت الصغيرة، التي تطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لمدة سنتين في المملكة العربية السعودية، مما قد يساعد على تطبيق المعيار بأسرع وقت،مماسينعكس بدوره على الأداء الرقابي في عدم التلاعب أو التهرب الزكوي أو الضريبي من قبل المنشآت الصغيرة.

- أن وجود إطار متكامل يضم كل ما يتعلق بالمنشآت الصغيرة، من الجانبين المالي والإداري، يساهم بشكل مباشر، في تطوير تلك المنشآت، ويقلل من فشلها، حيث تتوفر لها الاستمرارية لمدة طويلة.

- قد تكون متطلبات الإفصاح في القوائم المالية، للمنشآت الصغيرة كبيرة نوعا ما، وذلك وفقاً لما ورد في المعيار، لهذا قد تسعى الجهات التنظيمية الحكومية، متمثلة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لإصدار توجيهات وإرشادات تساعد على تطبيق المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة وفقاً لنوع النشاط، بما يتوافق مع متطلبات بيئة الأعمال السعودية، ويحقق أهداف المنشأة والجهات الحكومية معاً .

المراجع

الكتب العربية :

1. تركي، محمود إبراهيم عبد السلام،(1995م)، **تحليل التقارير المالية**، الطبعة الثانية، مطابع جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية.
2. جمعة ، أحمد حلمي،(2010م)، **نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
3. حماد، طارق عبد العال، 2006م، **التقارير المالية** ، الدار الجامعية ، مصر القاهرة
4. حنان ، رضوان حلوه وأخرون ، 2004م ، **اسس المحاسبة المالية** ، الطبعة الأولى ، دار الحامد ، الادرن
5. حنان، رضوان حلوة، الحارس، (2006م)، **النموذج المحاسبي المعاصر**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، الأردن.
6. حنان، رضوان حلوة، الحارس، أسامة، ابوجاموس ، فوز الدين (2004م)، **أسس المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد ، الأردن.
7. الحيالي، وليد ناجي ، 2007م، **التحليل المالي**، منشورات الاكاديمية العربية في الدنمارك
8. ريفكن جيرمني ، **نهاية العمل** ، 2009م ، ترجمة خليل الجيوسي، دار الفارابي ،الطبعة الأولى ، لبنان
9. الزبيدي، حمزة محمود ، 2008م، **الادارة المالية المتقدمة**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الاردن
10. السهلي، محمد ، 2007م، **التحليل المالي نظرة محاسبية**، مطابع السروات ، المملكة العربية السعودية
11. شرويدر ، ريتشارد وآخرون ، 2006م **نظرية المحاسبة** ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية
12. الشيرازي ، عباس مهدي، 1991م **النظرية المحاسبية** ، ذات السلاسل ، الكويت
13. العبد اللـه، رياض، 2009م، **نظرية محاسبة** ، دار اليازردي ، الاردن
14. القاضي ، حسين، حمدان، مامون، 2006م،**النظرية المحاسبية**، منشروات جامعة دمشق

15. القاضي، حسين، حمدان، مأمون،(2007م)، **نظرية المحاسبة**، منشورات جامعة دمشق، سوريا
16. مطر، محمد ، السويطي، موسى،(2008م) ، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، الأردن.
17. مطر، محمد ،(2006م)، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، الأردن.
18. مطر، محمد، 2006م، **الاتجهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، دار وائل للنشر ، الاردن
19. الميداني، محمد أيمن عزت، (2004)، **الإدارة التمويلية في الشركات**، الإصدار الثانية، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية
20. النعمي، عدنان تايه، التميمي، ارشد فؤاد، (2008)، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري، الأردن .
21. النعمي، عدنان تايه، التميمي، ارشد فؤاد، (2008)، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري، الأردن.
22. النعيمي، عدنان تايه، الساقي، سعدون مهدي، سلام أسامة عزمي، موسى، شقيري نوري، (2009م)، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
23. النقيب، كمال عبد العزيز ، (2004م)، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.

التقارير والصحف،المؤتمرات، الندوات العلمية والمنشورات المهنية:

1. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية (1992)، **اقتصاديات منشآت الأعمال الصغيرة المفاهيم والمشكلات والحلول مع دراسة خاصة بالمملكة العربية السعودية**، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية
2. التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة لعام 1432- 1433هـ

3. جليلي ، رياض،2008م، **تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة : الخصائص والتحديات** ، مجلة جسر التنمية، جمهورية مصر العربية .

4. عمر، ابراهيم سليمان،2008م، **أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم700 المعدل والخاص بتقرير المدقق على تضيق فجوة التوقعات**، اطروحة دكتوراه، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأدرن.

5. كنجو، كنجو عبود (2007) **استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة** ، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب، المتثمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، عمان ، الادرن

6. **المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل** ، العدد الخامس، بمناسبة اختيار مكة المكرمة عاصمة الثقافة الإسلامية 1426هـ ، 2005م

7. مجلة المحاسبون ، تصدر من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ،المملكة العربية السعودية ، العدد 73 اكتوبر 2012م

8. المحروق، ماهر حسن، ايهاب مقابله، 2006م **المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الأردن

9. **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم**،(2009م)، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية

10. المعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية، 2008م

11. معايير المحاسبة السعودية ،2007 ، **معايير المحاسبة المالية**، المجلد الأول ، المملكة العربية السعودية

12. نجار، أحمد منير، 2000، **واقع وأفاق مشاريع الأعمال الصغيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية : حالة دولة الكويت**، ورق عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السادس عشر لكلية التجارة، جامعة المنصورة بعنوان : المشروعات الصغيرة وأفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي ، القاهرة.

13. ورقة عمل عن المنشآت الصغيرة بالمملكة العربية السعودية ، 2000م، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، **مؤتمر المشروعات الصغيرة وأفاق التنمية المستدامة بالموطن العربي**

الدوريات ورسائل الماجستير والدكتوراه :

1. ابراهيم، طلعت الدمرداش (1996) **اقتصاديات منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها المرتقب في التنمية الاقتصادية في سلطة عمان**، مجلة البحوث التجارية ، جامعة الزقازيق، ص 368-310

2. البديع ، أشرف محمد (2007) **دور نظم المعلومات المحاسبية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة** ، بالتطبيق على المشروعات الصناعية الصغيرة بالمناطق الصناعية بمحافظة اسيوط ، جامعة اسيوط ص 118-219

3. حبيب سلمان، ميساء (2009م). **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية: دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيلوتنمية المشروعات**(رسالة ماجستير)، سوريا، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

4. حماد، طارق عبد العال، (2003) **منهج محاسبي مقترح لإعداد التقارير المالية تلائم المنشآت الصغيرة ،** المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ص 1- 87

5. دراسة الخالدي، فهد صباح (1992) **ممارسة انشطة البحث والتطوير في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية في إطار الامن التكنولوجي ،** دراسة تطبيقية على بعض المصانع في المنطقة الشرقية، رسالة ماجستير ، جامعة الخليج العربي ، مملكة البحرين.

6. دواية، أشرف محمد (2006) ، **إشاكلية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، مجلة البحوث والإدارية ، مركز الاستثمار والبحوث والتطوير ، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد الرابع.

7. سلمان، ميساء حبيب، (2009) **الاثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية ،** دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشورعات في الجمهورية العربية السورية ، رسالة ماجستير ، الاكاديمية العربية في الدنمارك

8. السهلاوي ، خالد عبد العزيز (2004) **قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التأقلم مع الدورات الاقتصادية المختلفة ،** دراسة تطبيقية عل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل ، ص 145- 160

9. السهلاوي ، خالد عبد العزيز، وعبدالله ، عبد القادر محمد احمد، (2002) **خصائص ودوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية على المنشآت الخاصة في قطاع**

التعليم والصحة بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، العدد الأول ، المجلد الثالث ، ص 207-236

10. السهلاوي، خالد عبد العزيز (2005) **ملامح الاستثمار في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي،** دراسة خاصة على المنشآت الصناعية بمنطقة مكة المكرمة ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل ، عدد خاص بمناسبة اختيار مكة المكرمة عاصمة الثقافة الاسلامية ، ص 393-419

11. السهلاوي، خالد عبد العزيز، **قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التأقلم مع الدورات الاقتصادية المختلفة**، دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل.

12. الشمري، مريم مفرح(2009) **المعوقات التي تواجه المتقدمين للاستفادة من القروض الصغيرة والدور المقترح للخدمة الاجتماعية في الحد منها** ، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية .

13. الشناوي، عبد السلام عبد الحميد (2000) **نحو إطار لتحقيق التكامل بين أسلوب الأداء في الوحدات الاقتصادية والمشروعات الصغيرة في ظل بيئة الأعمال الحديثة " مدخل محاسبي مقترح** " مجلة النهضة الإدارية ، ص 62-75

14. الشيخ ، فؤاد نجيب، 2004م، **ثقافة الابتكار في المنشآت الصغيرة في الأردن** المجلة العربية للإدارة ، مج 24، ع 1 يونيه 2004م

15. عبد الملك، اينلين شكري،(2011) **دراسة تأثير تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشآت الصغيرة على جودة عملية المراجعة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ص 221-242

16. مرعي ، عطية عبد الحي (2002) **دور المعلومات والأدوات المحاسبية في نسبة وتطوير المشروعات الصغيرة ،** المجلة العربية للدراسات التجارية ، مجلد 26 ، جامعة المنصورة .

17. مرعي، عطيه عبد الحي، **2000م، دور المعلومات والأدوات المحاسبية في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة.** كلية التجارة، جامعة الاسكندرية. مصر.

18. المسردي، محمد رجاء(2007م) **تحليل السلوك الانتاجي للمنشآت الصناعية البلاستيكية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في مدينة الرياض،** رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية

19. مطاع، سعد عبد الحميد ، 2000م، **فشل المشروعات الصغيرة : الاسباب وطرق العلاج**، كلية التجارة جامعة المنصورة .

20. المهدلي، عايدة حمد (2009) **مدى ملائمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأدرنية** ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط للدرسات العليا.

21. المهناء، هيلة ابراهيم (2009) **فاعلية برنامج إرشادي لإدارة المشاريع الصغيرة لدى عينة من الخريجات غير العاملات بمدينة الرياض** ، اطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد المنزلي، جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية

22. النسور، اياد عبد الفتاح (2012) **قياس الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، العدد 2 ، المجلد 8 . ص 306- 326

23. الوادي ، محمد حسين، 2005، **المشروعات الصغيرة : ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 25، عدد 1 يونيو 2005م

24. الوادي، محمود حسين ، 2005م، **المشروعات الصغيرة ماهيتها والتحديات الذاتية فيها من إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن** ، المجلة العربية للإدارة مج 25، ع 1 يونيو .

المصادر الانجليزية :

1. Adela DEACONU,(2012), **SMEs FINANCIAL REPORTING : ATTITUDES TOWARDS IFRS FOR SMEs**, STUDIA UBB, OECONOMICA, VOLUME 57, ISSUE 1, 2012
2. HA van Wyk J Rossouw (2009), **IFRS for SMEs in South Africa: a giant leap for accounting, but too big for smaller entities in general** meditari Accountancy Research , Vol. 17, No.1, PP 99-116
3. LJ Stainbank, (2010) . **An examination of the due process in South Africa which led to the adoption of the draft International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities**, meditari Accountancy Research Vol.18, No.2, PP.57-71
4. Minga Negash (2012), **IFRS and Environmental Accounting management Research Review**. Vol.35, No.7,PP 577-601
5. Najihah Marha Yoacob, (2011) , **Adoption of FRS 138 And Audit Delay in Malaysia** , International Journal of Economics and finance. Vol,4, No.1,2012
6. S. Sian, c.Roberts, (2009)**, UK small owner-managed businesses: accounting and financial reporting needs**, Journal of Small Business end Enterprises Development, Vol.16,No.2,PP.289-305
7. Sorin Briciu, (2009), **INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARD (IFRS) WILL SUPPORT MANAGEMNET ACCOUNTING SYSTEM FOR SMALL**

AND MEDIUM ENTREPRISE (SME)?", Annales Universities Apulensis series economic , 11 (1) 2009

8. Stefan BUNEA,(2012)**, ROMANIAN PROFESSIONAL ACCOUNTANTS' PERCEPTION ON THE DIFFERENTIAL FINANCIAL REPORTING FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES**, Accounting and Management Information Systems, Vol. 11, No. 1, pp. 27–43

9. Tara Singh, R D Pathak,(2007), **An Empirical Study of Small Business Organizations in Fiji using A competency- Based framework**, Terxiovski South Asian Journal Of Management , A.7,2007

10. Venus Ibarra (2011), **Comparison of the international Financial Reporting standard's (IFRS) and Generally Accepted Accounting principles (GAAP) for Small and Medium – Sized Entities (Sme,s) and Complains of some Asian countries to IFRS** , Journal of international Business Research , Vol.10, No.3, 201

الفهرس

تلعب المنشآت الصغيرة دوراً هاماً في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إذ تساهم مساهمة فاعلة في تطوير التنمية الاقتصادية الشاملة في جميع البلدان. فلها دور ريادي في عملية خلق وتطوير الوظائف الجديدة وتقليل مستويات البطالة، بالإضافة لما تفرزه من تحولات اجتماعية على صعيد رفد المجتمع بالمبادرات الريادية وصنع جيل ريادي يتولى زمام المبادرة من ابتكار انواع جديدة من الأعمال وتطويرها وخلق القيمة .

وأحد الركائز الاساسية التي تمنح المنشآت الصغيرة قابلية الاستمرار هو توفر النظام الإداري والمالي الملائم والذي يتسم بالمرونة أمام التغييرات الاقتصادية .

ويعتبر هذا الكتاب مساهمة متواضعة في سبيل تحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال دراسة واقع المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية. ووضع إطار تنظيمي متكامل متمثل في التقارير المالية بالدرجة الأولى للمنشآت الصغيرة بناء على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة .

مركز الكتاب الأكاديمي
عمّان-وسط البلد-مجمع الفحيص التجاري
ص . ب : 11732 عمّان (1061) الأردن
تلفاكس: 96264619511+ موبايل: 962799048009+
الموقع الإلكتروني: www.abcpub.net
A.B.Center@hotmail.com / info@abcpub.net


9789957352226